

الجماعة الإسلامية

نشره مركز الدراسات والانجاث الاقصادية والاجتماعية

# رَسَائِلُ الْبَازِ فِي الْمَنَظُوتِ

ابن مَسَل

لأفضل الدين الخوجي (1194/590 - 1248/646)

و

المختصر في المنطق

لابن عربي (1516/716 - 1401/805)

تحقيق وتقديم  
معد عراب

سلسلة الدراسات الإسلامية (4)



الجمعة  
لأفضل الدين الخوارج



## التعريف بالخونجي وبمؤلفاته (1)

## حياة الخونجي

هو افضل الدين ابو عبد الله محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي

(1) اهم المصادر التي تحدثت عن الخونجي والرموز المحيلة عليها :

- ابن ابي اصيبعة (ت 668 هـ / 1269 م) : عيون الانباء في طبقات  
الاطباء ج II : 120 - 121 (ط . اولي . المطبعة الوهبية  
1882).

( رمز عيون ) . هذا هو اهم مصدر لمعاصرة ابن ابي اصيبعة  
للخونجي واتصاله به وخلفه عنه .

- ابو شامة شهاب الدين (ت 665 هـ / 1266 م) : تراجم رجال  
القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين ص 182  
( ط . 1947 ) .

( رمز : ابو شامة ) .

- الصفدي (ت 764 هـ / 1363 م) : الوافي بالوفيات ج V :  
108 - 109 ترجمة رقم 2121 (ط فيسيان سنة 1970 . ( رمز  
الصفدي ) .

يعتمد خاصة ابا شامة وابن ابي اصيبعة .

- النهجي (ت 748 هـ / 1347 م) : سير النبلاء ج XIII : 278  
ولم اعتمد عليه .

- النهجي (ت 748 هـ / 1347 م) : المعرج ج V : 191 . ولم  
اعتمد عليه .

- الميكي (تاج الدين (ت 771 هـ / 1389 م) : طبقات الشافعية  
الكبرى ج V : 43 . (رمز السبكي) (ط . اولي . مصر -  
بدون تاريخ) .

- الاسنوي (ت 772 هـ / 1370 م) : طبقات الشافعية ج :  
502 - 503 (ط بغداد 1390 هـ) . (رمز الاسنوي) . يعتمد  
خاصة على النهجي .

- ابن كثير (ت 774 هـ / 1373 م) : طبقات الشافعية . مخطوط  
رقم 6448 من المكتبة الوطنية بتونس - ترجمة الخونجي في  
الورقتين 173 ط - 174 و (رمز : ابن كثير) . اخذ خاصة  
عن ابي شامة (شهاب الدين) .

- ابن مرزوق التلمساني (ت 842 هـ / 1349 م) : نهاية لامل في  
شرح الجمل (مخطوطة المكتبة الوطنية بتونس رقم 517 . خاصة  
2 و - ط (انظر اسفله حديثا عنها) . رمز : نهاية لامل) .

فهو اذن اعجمي الاصل - او فارسي على الاصح - حسب ما يبدو من اسمه وحسب ما تؤكد بعض المصادر (2) .

- 
- السيوطي (جلال الدين) (ت 911 هـ/1505 م) : حسن المحاضرة  
ج 1 : 541 و ج II : 163 - 164 . (ط محمد ابو الفضل  
ابراهيم دار احياء الكتب العربية ط . اولي 1967 - 1968) .  
(رمز : حسن المحاضرة) .
- طاش كبرى زادة (ت 962 هـ/1555 م) : مفتاح السعادة  
ومصباح السيادة ج 1 : 245 - 248 (ط . اولي . الهند .  
بدون تاريخ) . (رمز : مفتاح السعادة) .
- حاجي خليفة (ت 1067/1657 م) : كشف الظنون : 602 -  
1486 - 1091 - 1986 . (ط . 1941) . (رمز : كشف) .
- ابن العماد الحنبلي (1089/1679) : شذرات لذهب في  
اخبار من ذهب ج V : 236 - 237 (ط القاهرة 1351 هـ) .  
(رمز : شذرات) - ياخذ خاصة عن ابي شامة .
- البغدادي (ت 1339/1920) : هدية العارفين ج II : 123  
(استنبول 1955) .
- كحالة : معجم المؤلفين ج XII : 73 (ط . دمشق 1960)  
(رمز : كحالة) .
- الزركلي : الاعلام - (ط ثانية) - ج VIII : 344 .
- اعلام الجزائر لمادل نويهض (بيروت 1971) .
- Brokelmann : Gheschichte der Arabischen Litteratur I :  
607: SI : 838 (GAL : رمز )
- Rescher (Nicholas) : The development of Arabic  
Logic, ed. University of Pittsburgh press, 1964. (voir  
index).
- Rescher (Nicolas) : Studies in the History of Arabic  
Logic, ed. University of pittsburgh press, 1963. (Voir  
index).
- Wüstenfeld A. A: Gheschichte der Arabischen Abitzte  
und Natur forschung Cöttingen, 1940.

**ملاحظة :** الى هذه الطبوعات والاجزاء والصفحات سنشير فيما يلي  
معتمدين غالبا على الرموز فقط وقد لا نذكر حتى الصفحة الا عندما  
يجب التدقيق اى فى المصادر التى تمتد فيها الترجمة الى صفحتين او  
اكثر .

(2) فيما يتعلق باسم ابيه : ناماور اخذنا الرسم الاكثر تداولاً وقد  
نجد كفيًا تاخرى فى رسمه مثلاً : يامر (نهاية الامل 2 و) -  
بامادر (مفتاح السعادة I : 245) وفى حسن المحاضرة (ط

وتتفق كل المصادر التي ذكرت سنة ولادته على انه ولد سنة 590 / 1194 . وتزيد بعضها تدقيقا فتثبت تاريخ جمادى الاولى سنة 590 (افريل - ماي 1194) (3) .

لا تذكر لنا المصادر مكان ولادته ولكن الراجح انه مدينة خونج حسبما نستنتج من نسبته (4) لا نعلم بالضبط كم يبقى في «بلاد العجم»... لكن بعض المصادر تذكر لنا انه : « اشتغل في العجم ثم قدم مصر » (5) مما يرجح انه بقى مدة في « بلاد العجم » بعد انتهاء تعليمه واتمام ثقافته ونجده سنة 624 هـ / 1227 م بركة مجاورا ومدرسا ومصنفا (6) .

لا نعلم متى ذهب الى مصر ولكن ابن ابي اصيبعة يذكر لنا انه اجتمع به في القاهرة سنة 624 هـ / 1234 م « فوجده الغاية القصوى في سائر

1909 - ج I : 233 محمد بن ما ماء ورد. وفي هدية الغرافين: محمد

بن ناماور ويقال ما ماء ورد ابن عبد الملك .

- وكذلك يوجد بعض الاضطراب فيما يتعلق باللقب : الخونجي من حيث الرسم والحركات : فالاستوى يؤكد (ج I : 502) - وكذلك في الشذرات ج V : 236) ، انه « بناء معجمة مضبوطة ثم واو بعدها نون ثم جيم » .

وعند السبكي: الخولجي - وفي نهاية الامل (2 و) : «... الخونجي» . ويقال الهونجي وهو معرب على ما اخبرني به بعض الاصحاب بالديار المصرية نسبة الى موضع من عراق العجم » . فالراجح اذن ان الخونجي نسبة الى خونج وهي مدينة لها تسمية ثانية: خونا (ياقوت: معجم البلدان ج III : 491 - 492 ط اولي 1906) : « خونا : بضم اوله وبعد الواو الساكنة نون مقصورة والصواب في تسميتها وذكرها في الكتابة خونج ، بلد من اعمال اذربيجان بين مراغة وزنجان في طريق الري وهو آخر ولاية اذربيجان تسمى الآن كاغد كنان اي صداد الكاغد واهل هذه المدينة يكرهون تسميتها بخونا لقريئة قبيحة تقرن بهذا الاسم رايتها وهي بلدة صغيرة خراب فيها سوق حسن » . فمن الخطا اذن ارجاع نسبة الخونجي الى خونجان مثل ما ذهب اليه محقق طبقات الاستوى (طبقات ص. 502 تعليق 1) ، فالنسبة لى خونجان (وهي قرية من قرى صهبان) خونجاني . (انظر الانساب للسمعاني ج V : 233 ط . الهند 1968) .

يرسم محقق كتاب حسن المحاضرة هذه النسبة : الخونجي (II) : 163 - (بفتح الواو وسكون النون) .

(3) شذرات V : 236 والسبكي V : 43 .

(4) انظر التعليق رقم 2 (اعلاه) .

(5) شذرات V : 236 - مفتاح السعادة I : 245 .

(6) نهاية الامل 2 و وانظر اسفله : تاليف كتاب الجمل .

- العلوم ، (7) . المهم انه استقر بمصر حتى انه اصبح ينسب اليها (8) .
- وتولى الخونجي التدريس بالمدرسة الصلاحية بالقاهرة (9) ، وافتى وناظر ، (10) ويذكر ابن ابي اصيبعة انه قرا عليه البعض من كتاب القانون للرئيس بن سينا (11) .
- وتشير مختلف المصادر الى تبحره في سائر العلوم (12) وخاصة في المعقولات (13) حتى انه كان « يعرض له في بعض لحيان انشداه خاطر لكثرة انصباب ذهنه في العلوم وتوفر فكرته فيه » (14) ومما يروى له في هذا الصدد ما وقع له في مجلس السلطان (15) .
- وتولى الخونجي قضاء القاهرة (16) ثم صار قاضي القضاة بها وباعمالها ، في آخر امره ، (17) ، ويذكر لنا السيوطي ان ذلك كان بعد

- 
- (7) عيون II : 120 .
- (8) كشف : 1901 .
- (9) السبكي V : 43 - مفتاح السعادة I : 246 - الصفدي V : 108 - ابن كثير 173 ط - الاسنوي I : 502 .
- (10) شذرات V : 237 - ابن كثير 173 ط - الاسنوي I : 502 .
- (11) عيون II : 120 .
- (12) يقول ابن ابي صيبعة وهو معاصر له واتصل به : « هو الامام العالم الصدر الكامل ، سيد العلماء والحكماء ، اوجد زمانه ، وعلامة او انه افضل الدين ... قد تميز في العلوم الحكيمة واتقن الامور الشرعية ، عيون II : 120 » .
- (13) السبكي ومفتاح السعادة I : 245 : « له اليد الطولي في المعقولات ، ابن كثير 173 ط والشذرات V : 236 - 237 : « وبالغ في علوم الاوائل حتى تفرد برئاسة ذلك في زمانه » - الاسنوي I : 502 : « وبرع في علوم الاوائل حتى صار اوجد وقته فيها » . وانظر ايضا التعليق رقم 18 اسفله .
- (14) عيون I : 120 . وفي مفتاح السعادة I : 246 والسبكي : « وكان كثير الافكار بحيث يستغرق وقتا صالحا في ذلك » .
- (15) شذرات V : 237 . « ... وادخل يده في رزة هناك ونسي روحه ... » ، وانظر الصفدي V : 108 - 109 . ونجد نفس الخبر مختصرا عند السبكي ، الراجع ان السلطان المعنى بالامر هو الصالح ايوب المتوفى سنة 1248/648 .
- (16) شذرات V : 236 . الصفدي V : 108 : « وولى قضاء مصر واعمالها » .
- (17) عيون II : 120 - ويؤكد السيوطي II : 163 - 164 ، انه اقام (على القضاء) الى ان مات في رمضان سنة 646 . وفي مفتاح السعادة I : 246 والسبكي انه « ولى قضاء القضاة بالقاهرة » .



عزل الشيخ عز الدين بن عبد السلام اى حوالى سنة 640 هـ/ 1243 م (18) .  
وتتفق جل المصادر على انه توفى سنة 1248/646 (19) وتزيد بعضها

(18) يقول السيوطى فى شىء من الاستغراب : « ولى قضاء الديار المصرية بعد عزل الشيخ عز الدين بن عبد السلام . قلت فاعتبروا يا اولى الابصار يعزل شيخ الاسلام وامام الائمة شرقا وغربا ويولى عوضه رجل فلسفى ، ما زال الدهر يأتى بالعجائب : » 1 : 541  
فكان السيوطى اذن لا يراه جديرا بهذا المنصب الشرعى الجليل لشدة اشتهاره بالفلسفة والعلوم العقلية عامة فهو يلقبه بالفيلسوف ويذكره فى فصل « ذكر من كان بمصر من ارباب المعقول وعلوم الاوائل والحكماء والاطباء والمنجدين » I : 541  
ولم يذكره فى فصل « ذكر من كان بمصر من الفقهاء الشافعية » I : 398 - 445 .

ويقول ابن حجر العسقلانى ( رفع الاصر II : 253 ) : وكان صرفه ( ابن عبد السلام ) عن القضاء فى ذى القعدة سنة اربعين وستمائة فاستقر بعده موهوب الجزرى وكان ينوب عنه ، وهذا الاختلاف فى خلف ابن عبد السلام يمكن ان يرجع اما الى ان الخونجى بان قاضيا ثم اصبح قاضى القضاة او الى ان ابن عبد السلام قد عزل ( او عزل نفسه ) مرتين اذ يقول السيوطى : « ... ولما عزل الشيخ نفسه عن القضاء تلتطف السلطان فى رده اليه فباشره مدة ثم عزل نفسه منه مرة ثانية ... » ( 10 : 160 ) .  
وتلتطف السلطان فى رده اليه فباشره مدة ثم عزل نفسه منه مرة ثانية ( وهذا معاكس لما اوردناه قبل اسطر من غضب السيوطى لعزل ابن عبد السلام ) وتلتطف مع السلطان فى امضاء عزله فامضاء وابقى جميع نوابه من الحكام ...  
ولا يمكن ان يضبط تاريخ تولي الخونجى القضاء ومنصب قاضى القضاة الا بدراسة دقيقة لتوالى قضاة مصر فى هذه الحقبة ، ويقول معاصره ابو شامة : « وكان الحديث عنه فى مدة ولايته القضاء حسنا سمعت الشيخ ابن ابي الفضل وغيره يثنى فى ذلك رحمة الله . » ( ذيل 182 ) .

(19) ما عدا السيوطى الذى يضطرب شيئا ما فيقول (حسن المحاضرة I : 541) : « توفى الخونجى فى رمضان سنة 642 ولكنه يستدرك فى موضع آخر من نفس الكتاب ( II : 164 ) فيقول : وولى بعده (ابن عبد الملام) محمد الخونجى صاحب المنطق والمقولات فاقام الى ان مات فى رمضان سنة ست واربعين وستمائة .  
ويضطرب ايضا حاجى خليفة فى ذلك بعض الاضطراب : يقول فى الكشف II : 1486 انه توفى سنة 649 وفى نفس السطر نجد التاريخ الصحيح اى سنة 646 وكذلك الامر فى صفحة 1901 وانظر ايضا ص 1986 اما فى ص 602 فيقول انه توفى « 624 اربع وعشرين وستمائة » وبعدها بالارقام 646 (!) وفى « مفتاح

ندقيقا فتعين الشهر وهو رمضان (20) ويمتاز ابن ابى اصيبعة وابو شامة وطاش كبرى زادة بتعيين اليوم الخامس من رمضان / 22 ديسمبر 1248 (21) ودفن بسفح المقتم (22) بالقرب من القاهرة ورناء تلميذه عز الدين الاربلى الضمير (توفى سنة 660 هـ/ 1262 م) (23) .

## تأليف الخونجى :

### 1) ما وصلنا منها :

- أ) **الجلد فى المنطق** : هو الذى نحققه وسنعود اليه بعد حين .  
 ب) **الموجز فى المنطق** : ومنه اختصر فيما يبدو كتاب الجمل فى المنطق (24) وجدنا منه نسخة فى تونس (25) وتوجد منه نسخة اخرى فى كمبريدج

- 
- السعادة ، انه توفى سنة 649 هـ ( 1 : 246 ) . وفى وفيات ابن قنفذ القسطنطينى (ص : 320 - ط . بيروت 1971) انه توفى سنة 648 . وفى مقدمة عنوان الدراية للغبرينى سنة 624 (ط . الجزائر 1910 ص 43) .  
 ونحن نرجع صحة تاريخ 646 لانه ورد فى المصدرين المعاصرين لمترجم له اى عيون الانباء لابن ابن اصيبعة وذيل الروضتين لابي شامة وجل المصادر الاخرى وفى بعض الاحيان حتى فى المصادر التى اضطربت فى التاريخ مثل كشف الظنون، والاضطراب الذى نجده قد يكون سهوا من المؤلفين او خطأ من الناسخين او الطابعين اتبعتم فيه بدون تمييز بعض فهراس المكتبات مثل فهرس المكتبة الوطنية الجزائرية رقم 1412 ...  
 (20) السبكي وشذرات ٨ : 237 - (عن ابي شامة) .  
 (21) عيون II : 120 (يذكر حتى اسم اليوم وهو الاربعاء وفى جدول موافقة التاريخين الهجرى والميلادى لـ Cattenoz يوافق هذا التاريخ يوم الثلاثاء) .  
 (22) مفتاح السعادة I : 246 - شذرات ٨ : 237 - السبكي - وفى عيون II 120 انه دفن بالقرافة ، والقرافة كما هو معلوم مقبرة مشهورة بسفح المقتم .  
 (23) يوجد فى غالب المصادر مطلع قصيدة الرثاء (السبكي - الديموطي II : 164 الصفدى V : 108 وفى الشذرات V : 237 والاسنوى I : 502 - 503 وطبقات ابن كثير 174 و : بيتان . وفى عيون الانباء ( II : 121 ) بيتا .  
 (24) انظر اسفله : قيمة كتاب الجمل .  
 (25) رقم 18523 (من ورقة 80 و - 108 و) - غير مؤرخة . من رصيد حسن حسنى عبد الوهاب .

(26) ، وقد اهتممنا بتحقيق هذا المخطوط وسننشره في فرصة قريبة ان شاء الله ونحدث اذاك بتفصيل عن نسخة وشروحه .

### ج) كشف الاسرار عن غوامض الابتكار في المنطق :

وجدنا منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس مؤرخة بسنة 717 هـ / 1317 م (27) وتوجد في الاسكوريال نسخة مؤرخة بنسبة 659 هـ / 1281 (28) وفي القاهرة ايضا نسخة اخرى مؤرخة بسنة 679/1280 (29) .

فهذه النسخ الثلاث نفيسة اذن على الاقل من حيث قرب عهدها بالمؤلف .  
ووصلنا ايضا شرح لهذا الكتاب قام به الكاتب (ت 675 هـ / 1277) (30) ويقول لنا ابو العباس الغبريني صاحب عنوان الدراية في ترجمة ابي محمد عبد الوهاب بن يوسف ابن عبد القادر (ت حوالي 1281/680 بتونس) انه « لم يكن اعلم منه » بكشف الاسرار ، الذي وضعه الخونجي وهو اعلم به من واضعه ! » (30 مكررا) .

### د) شرح الكليات : من قانون ابن سينا .

يذكره بروكلمان (31) وتوجد منه نسختان في مكتبة باريس ثم يلمح

---

(26) انظر SI : 838 وفهرس مخطوطات كمبردج رقم 1142 (ص 227)

وهي نسخة غير مؤرخة ، وللمخطوط بعض الشروح : انظر

SI : 838

ولقد اخطأ بروكلمان في الاحالة على مخطوط باريس 2 ، 1366

انظر ايضا : Rescher : the development

ص 199 - 202 - 217 - 227 .

(27) رقم 6380 اوراقها : 166 حجتها 29/20 سم . 13 سطرا في كل

صفحة ، نسخها مسعود ابن زيد القيصرى وله على كل سطر من

النص تعاليق كثيرة ويبدو ان له مستوى لا باس به فقد اجازه

الحسين بن علي السمداري (انظر 167 ظهر) ، ولما نتعرف على

هذا المجيز .

(28) انظر فهرس الاسكوريال رقم 667 (ص 470 - 471) و I GAL :

607 .

(29) انظر فهرست دار الكتب المصرية ج VII : 646 و

607 .

(30) انظر بروكلمان SI : 838 و Rescher : the development 204 ،

كشف : 1486 .

(30 مكررا) عنوان الدراية (ط . الجزائر 1970) ص 204 .

(31) انظر SI 3 ، 838 .

اليهما بروكلمان (32) .

وقد اعتمد الخونجي في هذا الشرح خاصة او « في الشروح » للكليات حسب قوله شرح فخر الدين الرازي (ت 606 هـ/1210 م) ولكنه لم يقتصر عليه بل تقدمه و اضاف اليه ... (33) .

(هـ) مختصر المطالب العلية : (34) .

(2) ما لم يصلنا (؟) من تأليف الخونجي :

ا - شرح مقالة ابن سينا في النبض (35) :

لعله جزء من « شرح الكلليات » الذي ذكرناه ضمن التأليف التي وصلتنا (36) خاصة واننا نجد في قانون ابن سينا كلاما كليا في النبض يشتمل على 19 فصلا (37) .

وقد يكون الخونجي افرد رسالة خاصة بالنبض متبعا في ذلك ابن سينا الذي ألف رسائل تتناول نقاطا خاصة من القانون ومن ضمنها رسالة في النبض (38) .

ب - ادوار الحميات (39) :

لعله ايضا شرح لبعض الفصول من قانون ابن سينا (40) :

ج - مقالة في الحدود والرسوم (41) :

د - شرح مختصر ابن الحاجب (ت 648 هـ/1249 م) (42) :

---

(32) انظر Catalogue : De Slane رقم 2937 - ص . 524 (مؤرخ بمسنة 732 هـ/1332) .

(33) انظر مخطوطة باريس رقم 2938 : ورقة 1 ظهر .

(34) انظر بروكلمان 8384 : SI

(35) عيون II : 121 ، هدية العارفين II : 123 ، حسن المحاضر :

I : 541 (شرح مقالة ابن سينا) .

(36) انظر اعلام وده .

(37) ابن سينا : القانون في الطب ج 1 : 123 - 135 .

(38) انظر مقال ابن سينا في E12 : 967

(39) انظر : عيون II : 121 وشذرات V : 237 ، هدية العارفين

II : 123 ، الصفدي V : 108 .

(40) انظر ابن سينا : القانون ج III : الفن الاول - كلام كلى في الحيات ص 2 - 77 .

(41) عيون II : 121 ، هدية العارفين II : 123 ، الصفدي V : 108 .

(42) نهاية الامر ورقة 2 وجه .

- كتاب الجمل في المنطق : هي الرسالة التي نحققها بالاعتماد على المخطوطتين التاليتين :

أ - مخطوطة المجموع رقم 18523 من المكتبة الوطنية بتونس ( رصيد حسن حسني عبد الوهاب ) ( 43 ) .

هي المخطوطة الثانية من المجموع وتشتمل على الورقات 72 ط - 80 وخطها مشرقى واضح بصفة عامة ، قياسها 22/17 سم وبكل صفحة معدل 15 سطرا .

والمخطوطة غير مؤرخة ولكن تبدو لنا قديمة من ورقها ونجد في آخرها اسم ناسخها وهو محمد بن عيسى ... (44) ويقول لنا في آخر النسخة انها ما افادنى بكتبتها اخى وسيدى ابو الحسن على بن عتيق ... (44) .  
والتعرف على الناسخ او على صاحبه هذا يسمح لنا بتاريخ تقريبي للنسخة ولكننا لم نجد الى الآن ما يشفى الغليل في هذا الشأن (45) .

#### ب - مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس :

هي المخطوطة الثانية عشرة من المجموع رقم 1366 ولم يذكرها بروكلمان رغم تنصيب De Slane عليها (46) ، وهي ايضا غير مؤرخة وكتابتها شرقية جميلة تتخللها حواشي وتعليق عديدة .

#### - نسخ اخرى لكتاب الجمل :

كتاب الجمل في المنطق كتاب مدرسي كما سنبين بعد حين لذا كثرت مخطوطاته في مختلف انحاء العالم ولم نر ضرورة علمية في العودة الى مختلف المخطوطات التي نعرفنا عليها اذ لم نتوسم فيها اهمية خاصة يمكن ان تفرد بها عن المخطوطتين المذكورتين آنفا ( أ - ب ) وقد تمكنا بالاعتماد عليهما من تحقيق النص ولم تضرنا مشاكل خاصة تستدعي مواصلة البحث بالعودة الى نسخ اخرى .

---

(43) في هذا المجموع 108 ورقة في الجملة ويحتوي على ثلاث رسائل .  
الاولى المختصر في المنطق لابن عرفة الورغسي (2 و - 69 و)  
وهي الرسالة التي نشرها عقب هذه . والثانية الجمل في المنطق للخونجي ... والثالثة الموجز في المنطق غير منسوبه الى مؤلف ولكن تمكنا من التعرف على صاحبها وهو الخونجي ايضا (انظر اعلاه : ما وصلنا من كتب الخونجي رقم وب) .  
(44) انظر تحقيقنا لنص الجمل (اسفله) فقرة 26 والتعليق الموافقة لها .

(45) انظر خاصة تعليق 112 من تحقيقنا لنص الجمل .

(46) انظر Catalogue رقم 1396,12 ص : 266 .

ومن نسخ كتاب الجمل ما ذكره بروكلمان خاصة نسخة الاسكوريال وهي مؤرخة بحوالى سنة 981 هـ (47) ونسختى الجزائر ومشهد (48) .  
ومن النسخ التى لم يذكرها بروكلمان نسخة الخزنة العامة بالرباط (49) ونسختى الازهر (50) ...

### ـ شروح كتاب الجمل :

ومما يدل ايضا على مدرسية كتاب الجمل واهميته التعليمية كثرة شروحه وهذه المعلومات التى تمكنا من ضبطها حول هذا الموضوع الى حد الآن :

#### 1) الشروح التى وصلتنا :

- أ - شرح ابن واصل جمال الدين ابو عبد الله محمد بن سالم بن نصر الله الحموى (604 هـ/1207 - 1297/697 م ) (51) .  
ومن اهم نسخ هذا الشرح نسخة المكتبة العامة بالجزائر وهي مؤرخة بسنة 1337/738 (52) ونسختى الاسكوريال الاولى مؤرخة بسنة 1345/746 (53) والثانية غير مؤرخة ومبتورة الآخر (54) .  
وقد ذكر بروكلمان هذه النسخ الثلاث (55) .  
ب - شرح ابن مرزوق التلمسانى (1364/766 - 1439/842) (56) او نهاية الامل فى شرح الجمل .

- 
- (47) انظر فهرس الاسكوريال رقم 3653 ص : 462 .  
(48) بروكلمان SI : 838 .  
(49) فهرس ج II : 254 رقم 2403 .  
(50) فهرس ج III : 361 .  
(51) انظر التعريف به فى فهرس المختصر فى المنطق لابن عرفة (تحقيقنا)  
(52) انظر الفهرس ص 379 رقم 1387 .  
(53) انظر الفهرس ص 455 رقم 647 .  
(54) انظر الفهرس ص 425 - 426 رقم 615 .  
(55) I GAL : 607 و SI : 838 .  
(56) يحيط بمؤلف هذا الشرح بعض الاضطراب لكثرة الحاملين لهذا اللقب (ابن مرزوق والتلمسانى) وللتكرار الموجود فى اسمه بين محمد واحمد فنتج الاضطراب خاصة فى تاريخ الوفاة ... والمقصود هنا هو : محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن محمد بن ابي بكر بن مرزوق الحفيد العجيمى التلمسانى (شمس الدين - ابو عبد الله) (1364/766 - 1439/842) . انظر بعض المراجع عنه فى كحالة VIII : 317 - 318 واعلام الجزائر ص 141 - 143 .

يبدو ان المؤلف قد انتهى من هذا الشرح سنة 1401/804 بتلمسان (57) .

ومن اهم نسخ هذا الشرح واقدمها نسخة المكتبة الوطنية بتونس ( وهى غير مذكورة فى بروكلمان ) وقد نسخها محمد بن احمد سنة 1401/804 اى سنة الانتهاء من التأليف نفسه (58) .

ومن اهم نسخ هذا الشرح واقدمها ايضا نسخة الاسكوريال رقم 640 وقد قوبلت على مخطوطة المؤلف نفسه سنة 1409/812 ، يوجد منها السفر الثانى فقط (59) ، ولم يذكرها بروكلمان ايضا .

ومن النسخ الاخرى الهامة نسخة الاسكوريال رقم 614 وهى مؤرخة بسنة 1455/859 (60) وقد ذكرها بروكلمان (61) .

وفى الاسكوريال نسخة اخرى من الجزء الثانى تحمل رقم 654 ولكنها مبتورة من بدايتها وغير مؤرخة (62) ، ذكرها بروكلمان (61) .

ونجد فى المكتبة العامة بالرباط نسخة اخرى من نهاية الامل لم يذكرها بروكلمان ولكنها غير تامة وغير مؤرخة تحمل رقم 437 (63) .

وفى الزاوية الحمراء فى المغرب نسخة اخرى من نهاية الامل (64) .  
ودراسة مختلف مخطوطات نهاية الامل تسمح لنا بالحصول على نسخة كاملة ودقيقة للكتاب واطنه من افيد شروح كتاب الجمل وهو يتجاوزها لاعطائنا معلومات عن منطق الخونجي بصفة عامة وعن المنطق العربى بصفة اعم .

ولا يفوتنا هنا ان نلاحظ خطأ وقع فيه حاجى خليفة (65) وهو ان جعل نهاية الامل لابن مرزوق (المتوفى سنة 842 هـ) هو الاصل الذى اختصره تلميذه (هكذا) الخونجي (وقد توفى سنة 846 هـ) وهو خلط واضح فلا يمكن

---

(57) انظر فهرس الاسكوريال رقم 614 ص 626 .

(58) رقم 517 ، عدد اوراقها 184 - حجمها 15 20ر5 سنم فى كل صفحة معدل 26 سطرا .

(59) انظر الفهرس ص 450 .

(60) انظر الفهرس ص 424 - 425 .

(61) 838 : SI و 607 : I GAL .

(62) انظر الفهرس ص 462 - 463 .

(63) انظر الفهرس ص 168 - 169 .

(64) رقم 239 ص 132 من قائمة الزاوية .

(65) كشف 1986 .

ان يكون التلميذ قد سبق شيخه بقرنين تقريبا ؟ والاغرب من هذا ان يتبعه في هذا الخلف باحث معاصر هو ناشر كتاب الوفيات لابن قنفذ فيقول :

الجميل وهو « اختصار نهاية الامل للعلامة ابن مرزوق التلمساني » (66) ، وقع في شيء من هذا ايضا فؤاد السيد عند حديثه عن شرح من شروح الجمل (67) .

ج - كفاية العمل في شرح الجمل لابي جعفر شهاب الدين احمد بن عبد الرحمان ابن عبد الله الندرومي التلمساني (ت بعد 1427/830 م) (68) .

لم نجد هذا الشرح في المخطوطات التي تعرفنا عليها بصورة صريحة ولكن ناشر فهرس الاسكوريال ينهب الى ان المخطوط رقم 617 يمكن ان يكون هذا الشرح (69) خاصة انه شرح موجز وهذا ما تصفه به بعض المصادر (70) بل ان بعض المراجع تنهب الى ان هذا الشرح هو نفسه اختصار لشرح ابن مرزوق الآنف الذكر (71) .

وجاء في فهرس الاسكوريال ان الشرح رقم 617 قد الف سنة 754/1353 فاذا ما صحت نسبته الى الندرومي التلمساني فيكون بين تاريخ التأليف والتاريخ الادنى للوفاة 76 سنة وهذا كثير نسبيا ويثير بعض الاحتراز في امر هذه النسبة ... ولكن الموضوع يتطلب المزيد من البحث والمعلومات المتعلقة خاصة بحياة الندرومي وبمخطوطات شروح الجمل ...

د - شرح ابي عبد الله محمد الشريف التلمساني (110/1310 - 771/1370) (72) وفي الزاوية الحمزاوية نسخة منه (73) .

هـ) شرح محمد بن ابي العباس احمد الحسيني (74) .

---

(66) الوفيات ص 320 تعليق عدد 3 (ط بيروت 1971) .

(67) بمناسبة الحديث عن المخطوط «ز» (انظر اسفله) .

(68) انظر كحالة I : 150 واعلام الجزائر ص 17 والمراجع المذكورة فيهما .

(69) انظر الفهرس ص 426 - 427 .

(70) كشف 1966 .

(71) اعلام الجزائر ص 17 .

(72) انظر اعلام الجزائر 139 - 140 والمراجع المذكورة فيه .

(73) فهرس الزاوية الحمزاوية رقم 45 ص 125 .

(74) لا نتعرف عليه بالضبط ، ويقول بروكلمان انه توفي حوالى

سنة 800/1397 ( GAL I : 607 ) وفي معجم المؤلفين لكحالة

( IX : 28 ) تعريف بقيقه يشبهه في الاسم هو محمد بن احمد

ابن يحيى الحسنى ولكنه توفي سنة 662/1264 .



توجد منه نسخة في المتحف البريطاني (75) ولعله هو الشرح الذى ذكره ابن مرزوق فى مقدمة «نهاية الامل فى شرح كتاب الجمل» واننى عليه بقوله «... وان من اجل ما وضع عليه شرح شيخ شيوخنا حائز قسب السبق فى زمانه المبرز فى العلوم حينئذ بين انداده واقرائه العلامة ابو عبد الله محمد بن احمد الحسينى برد الله ضريحه واسكنه من اعلى الجنان نسيحه...» (76) .

(و) ونجد فى فهرس الاسكوريال رقم 616 شرحا آخر لجمل الخونجى الف سنة 1371/773 لا نعرف صاحبه ولعل نسبته ذهبت مع الورقة الاولى الناقصة ولكن نعلم انه الف بمدينة سلا (77) ، قد يكون اشارح اذن مغربيا؟ يبدو ان هذا هو ما يفترضه ناشر الفهرس عندما يذكر ان فى الورقة الثانية تنصيصا على شخص ينتسب الى المغرب واسمه موسى الزواوى (77) ... والمخطوط غير مؤرخ .

(ز) الحلل لالفاظ الجمل لبرهان الدين بن قايد الزواوى (78) .

توجد منه نسخة غير مؤرخة واقتنتها دار الكتب الوطنية المصرية ولا ندرى من اين ، وفرغ من تأليف هذا الشرح سنة 1425/828 ، وعرف فؤاد السيد بهذا الشرح قائلا : « هو شرح على كتاب الجمل فى مختصر نهاية الامل فى المنطق لأفضل الدين ابى عبد الله محمد بن نامور الخونجى المتوفى سنة 649 » (79) .

## 2) الشروح التى ذكرت فى كتب التراجم وغيرها من المصادر ولم تصلنا (?) :

أ - شرح جمل الخونجى للمقرى الجدى (ت 1358/758) (80) .

- 
- (75) رقم 542 وانظر ايضا بروكلمان GAL I : 607 .  
 (76) مخطوطة المكتبة الوطنية بتونس رقم 517 ورقة 2 طهر .  
 (77) الفهرس ص 426 .  
 (78) لعله ابراهيم بن فائد الزواوى (1394/796 - 1453/857) انظر كحالة 1 : 73 .  
 (79) فهرس المخطوطات (نشرة بالمخطوطات التى اقتنتها الدار) ج III (ط 1963 ص 161) . وفى تعليق فؤاد السيد خطآن تسربا اليه خاصة من كشف الظنون ص 1986 يتعلق الاول باعتبار كتاب الجمل اختصارا لنهاية الامل (انظر آخر «ب» ويتعلق الثانى بتاريخ وفاة الخونجى (انظر اعلاه تعليق 19) .  
 (80) انظر اعلام الجزائر ص 180 - 181 والمراجع التى يحيل عليها .

- ب - تلخيص العمل في شرح الجمل لابن قنفذ القسنطيني (ت 810/1407) (81) .
- ج - شرح جمل الخونجي لابي عثمان سعيد بن محمد العقباني التلمساني (1320/811 - 1408) (82) .
- د - شرح احمد البسيلي (ت 1425/830) (83) .
- هـ - شرح ابي الفضل المشداني (حوالي 1417/822 - 1461865) (84) .
- و - شرح ابي عبد الله محمد بن العباس العبادي التلمساني (ت 871/1487) (85) .
- ز - كمال الامم في شرح الجمل لمحمد التريكي التونسي (ت 894/1489) (86) .
- ح - شرح الجمل لمحمد بن يوسف السنوسي (1428/832 - 895/1490) (87) .

- 
- (81) انظر اعلام الجزائر ص 20 - 22 والمراجع التي يحيل عليها وانظر ايضا مقدمة محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي لتحقيقهما لكتاب الفارسيه في مبادئ الدولة الحفصية لابن قنفذ خاصة ص 80 (ط . تونس 1968) وانظر مقدمة اندس الفقير لابن قنفذ ايضا ص 80 (ط . الفارسي وفور، الرباط 1965) ، والسراج خاصة ص 657 وص 1076 (الحلل السندسية - ط تونس 1970) .
- (82) انظر كحالة IV : 230 - 231 واعلام الجزائر 75 - 76 والمراجع التي يحيلان عليها وانظر ايضا فهرست الرصاع (ط . تونس تحقيق وتعليق محمد العنابي) ص 115 تطبيق رقم 2 . وقد اعتمد ابن مرزوق (انظر اعلاه) ايضا على هذا الشرح واتنى عليه في مقدمة نهاية الامل (2ط) : « ... وان هـ ن اجل ما وضع عليه (جمل الخونجي) شرح ... وشيخنا وحيد دهره وفريد عصره بقية العلماء الراسخين ووارث الفضلاء المجتهدين ابي عثمان سعيد بن محمد العقباني امتع الله ببقائه وزاد في علوه وارتقائه ... » .
- (83) انظر فهرست الرصاع ص 175 - 176 وكحالة II : 85 .
- (84) انظر اعلام الجزائر ص 181 - 182 وكحالة XI : 144 - 145 والمراجع التي يحيلان عليها - وانظر ايضا السراج 680 - 681 .
- (85) انظر اعلام الجزائر ص 153 .
- (86) انظر السراج ص 685 - 686 ويقول ان هذا الشرح في جزئين « جمع فيه بين كلام ابن واصل والشريف التلمساني وسعيد العقباني ومحمد بن مرزوق » وفي نيل الابتهاج « كمال الامل يشرح الجمل » (ص 323) .
- (87) انظر اعلام الجزائر ص 189 وكحالة 12 : 132 .

ط - شرح الجمل لمحمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (ت 909/1503) (88) .

ي - توضيح على جمل الخونجي للقاضي عبد الدين ابي البركات احمد ابن ابراهيم (800/1398 - 876/1472) (89) .

ن - شرح جمل الخونجي لاحمد بابا التنبكتي (929/1523 - 991/1583) (89 مكرر) .

### - نظم كتاب الجمل :

ما يؤكد الصبغة التعليمية لجمل الخونجي انه وقع نظمها شعريا كما جرت عليه العادة في النصوص التعليمية الهامة في القرون الوسطى، وهذا ما توصلنا الي ضبطه في هذا المضمار :

(1) « كنز الاماني والامل في نظم منطق الخونجي في الجمل » لابن مرزوق التلمساني (90) .

وصلتنا من هذا النظم نسخة هي المخطوطة السادسة من المجموع رقم 1396 من المكتبة الوطنية بباريس (91) .

(2) نظم القاضي عز الدين ابي البركات (92) .

---

(88) انظر اعلام الجزائر ص 15 و كحالة X : 191 .  
(89) انظر السخاوي : الذيل على رفع الاصر ص 29 (تحقيق جودة هلال ومحمد محمود صبح) وقد ذهب المحققان (تعليق رقم 3 ص 29) الى ان الخونجي بن محمد ... الخنجي او الخونجي الشيرازي الشافعي (المحدث مات سنة 836 او 834 هـ (الضوء التامع ج 1 : 157 ، ج : 11 : 200) والراجع ان هذا التحقيق مخطئ، وان الخونجي المراد هو محمد بن ناملور المتوفي سنة 646 هـ وقد تحدثنا عن حياته اعلاه لانه هو الذي اشتهر بتأليف الجمل في المنطق ثم اننا لم نجد في ترجمة الخونجي الشيرازي المحال عليها انه الف جملا في المنطق ...

(89 مكرر) انظر كحالة 1 145 - 146 و Historiens 250 .

(90) انظر اعلاه تعليق رقم 56 .

(91) نسخت في شهر رمضان 848/ديسمبر 1444 - جانفي 1445 ( انظر ورقة 84 وجه . ولم يذكر بروكلمان هذه النسخة رغم ورودها في فهرس De Slane ص 266 .

(92) انظر اعلاه تعليق رقم 89 ويقول السخاوي (الذيل ص 29) انه « نظم اصله (الجمل) لكنه لم يكمل » .

(3) وفي نشرية اليونسكو : قائمة المخطوطات العربية النادرة بالخزانة العامة بالمغرب ( الرباط 1962 ) وجدنا ثلاثة عناوين « نظم الجمل » ( فى المجاميع رقم 497 و 526 و 540 ) لا نعلم هل هى نظم لجمل الخونجى ام لغيرها (93) .

### — العنوان : —

ان العنوان الاكثر تداولاً فى المصادر التى تتحدث عن تاليف الخونجى هو « الجمل » وهذا العنوان قد ضمنه المؤلف نفسه فى مقدمة تأليفه عندما قال : « اما بعد فهذه جمل تنضبط بها قواعد المنطق ... » (94) ويبدو من السياق انه يقصد معنى قريباً من المعنى النحوى للفظ . ويمكن ان يستنتج من ذلك ومن مادة الكلمة نفسها ايضا معنى الاختصار والاجمال وهو موجود فعلياً فى مختلف الكتب التى تحمل هذا الاسم وخاصة فى مختصرات نحوية من اشهرها جمل الزجاجى (توفى حوالى 949/337) (95) .

ولا يستبعد ايضا ان يكون فى ذهن الخونجى المنطقى تصورات تقليدية

---

(93) كثير من التأليف تحمل اسم الجمل وخاصة فى النحو ، انظر اسفله تعليق رقم 95 ، فى فهرس مخطوطات الرباط الذى نشره لفسى بروفنصال (سنة 1921) 3 نسخ من نظم الجمل فى النحو وهو لامية ابي عبد الله محمد المجرادى (7497 - 3524 - 2540) لعل الاول والثالث هما الملح اليهما فى نشرية اليونسكو ... اما المجموع 526 ففيه جمل الخونجى (رقم 3) - وانظر ايضا فى مجلة Hespéris مجلد 18 ص 94 رقم 18 (من مقال Renaud un prétendu : catalogue de la bibliothèque de Fès

(94) انظر النص المحقق فقرة رقم 1 .  
(95) انظر مقدمة ابن ابي الشنب لطبعته لجمل الزجاجى وفيها قائمة طويلة لشروح على جمل الزجاجى ... وتنسب ايضا لنحاة آخرين تأليف تحمل هذا الاسم ... ولعل طغيان هذا الاسم على المختصرات النحوية خاصة هو الذى اوهم الاستاذ محمد الحبيب الهيلة فظن ان جمل الخونجى تأليف فى النحو (انظر مقال : الامام البرزلى فى النشرة العلمية للكلية الزيتونية العدد 1 سنة 1971/1391 ص (185) ... وانظر اسفله تعليق (111) ولكننا فى الحقيقة نجد هذا الاسم يدخل فى مواضيع مختلفة مثلاً : جمل التاريخ لابن شريح - جمل نسب الاشراف للبلاذرى ، جمل العلم والعمل الشريف المرتضى - الجمل والتفصيل فى تدبير الصحة للقضاى ... (انظر مثلاً فهرس معجم الادباء لياقوت الحموى والذيل والتكملة للمراكشى ...)

كلاسيكية للمنطق الصوري بصفة عامة وهو انه ينطلق من «جمل Propositions (96)» .

وفد تضاف للعنوان في بعض الاحيان نعوت لتمييزه عن غيره وليبيان موضوعه كان يقال « الجمل في المنطق » (97) او « الجمل المنطقية » (98) ... ولكننا آثرنا الإبقاء على العنوان كما ترجح ان صاحبه اراده وهو « الجمل » فحسب .

### ـ تاريخ التأليف ومكانه :

وجدنا في شرح ابن مرزوق : « نهاية الامل في شرح كتاب الجمل » فقرة هامة تحدثنا عن تاريخ تأليف الكتاب وتذكر لنا من اوعز بتأليفه وهو من يلحق اليه الخونجي عندما يقول في بداية « الجمل » : « وضعتها ( الجمل ) لجمع من اكابر العلماء واعيان الفضلاء من اخواني في الدين ... » (99) . يقول ابن مرزوق في حديثه عن الخونجي في بداية نهاية الامل (100) : « وجاور بآرك الله له بركة حرم الله الشريف واشتغل فيه بالتدريس والتنصيف وهناك وضع كتاب الجمل سنة اربع وعشرين وستمائة لما اقتضاء منه شرف الدين المرسى . رجل من كبار اصحابه واليه اشار في خطبة هذا الكتاب : وضعتها يعني الجمل لجمع ... »

وشرف الدين المرسى هذا هو ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي الفضل المرسى الاندلسي ولد سنة 1174/570 بمروسة وانتقل بين مصر والحجاز والعراق والشام وهو اديب ونحوي وفقه وقادوني سنة 1257/655 ، (101) .

ويقول ياقوت في سرد اخبار تنقلاته : « ... ثم عاد الى المدينة فاقام على الاقراء ثم انتقل الى مصر وانابها سنة 624 » . (102) فالراجع اذن انه كان موجودا في الحجاز سنة 1227/624 وهذا يوافق ما ذكره ابن مرزوق . وقد راينا اعلاه ان الخونجي كان في الحجاز ومصر في نفس هذه الفترة.

---

(96) انظر Boll و Reinhart : Histoire de la logique ص 13 (ط 1961) .

(97) انظر الصفدي V : 108 - عيون 11

121 : كتاب الجمل في علم المنطق .

(98) انظر مثلا كلام ناسخ مخطوط أ : « نجزت الجمل المنطقية ... » ( النص المحقق فقره رقم 26 ) .

(100) نهاية الامل ، مخطوط المكتبة الوطنية بتونس رقم 571 ، ورقة (2و)

(101) انظر كحالة X : 244 - 245 والمراجع التي يحيل عليها .

(102) معجم الادباء 18 : 210 (ط بيروت ، دار المستشرق) .

## قيمة كتاب الجمل :

لا نريد هنا ان نبحث في قيمة كتاب الجمل المنطقية فنحن نعتقد ان الكتاب في حد ذاته لو اقتصر عليه لما كانت له اهمية تذكر على الاقل بالنسبة الينا فهو مختصر منطقي شديد الاجمال لا يتمكن من فهمه الا العارفين بالمنطق المتوسع في دراسته ولا يفهم بدقة ايضا الا اذا ما قورن بكتب الخونجي الاخرى وخاصة كتاب الموجز ، والراجع عندنا ان كتاب الجمل هو مختصر الكتاب الموجز وهذا لا يعني حتما انه الف بعده (103) اي ربما يكون الموجز توسيعا له وتبسيطا ( من البسيط وينتج عن البسيط والتحليل التوضيح ) . فنفس التخطيط ونفس الافكار الجوهرية نجدها في الكتابين... لذا لن نتحدث الآن عن المحتوى المنطقي لهذا الكتاب لان ذلك يتطلب الحديث عن منطق الخونجي بصفة عامة وعن كتاب الموجز بصفة خاصة وسنعود ذلك في امد قريب ان شاء الله عندما نحقق كتاب الموجز ...

نريد الآن فقط ان نلح على قيمته البيداغوجية - في اطار آراء ذلك العصر البيداغوجية بطبيعة الحال - اذ كتاب الجمل في رايانا هو كتاب مدرسي يحفظ كحوصلة لمعلومات منطقية وقد رايانا فيما سبق ادلة غير مباشرة على ذلك وتتعلق خاصة بشهرته وكثرة نسخه الخطية وعديد الشروح الموضوعة عليه وبنظمه ... ونلمح هنا الى ادلة مباشرة على مدرسية هذا الكتاب ولا ادل على ذلك فيما نظن من تصريح بعض المصادر وكتب التراجم بانه كان يدرس في وقت من الاوقات او في حلقة من حلقات الدرس ... ومن اشهر هذه التصريحات واهمها تصريح ابن خلدون في مقدمته اذ قال : « وله ( الخونجي ) ... مختصر الجمل في قدر اربعة اوراق اخذ بمجامع الفن واصوله يتداوله المتعلمون لهذا العهد فينتفعون به » (104) .

وقد درسه ابن خلدون مليا اذ يقول : « وتدارست كتابي ابن الحاجب في الفقه والاصول وجمل الخونجي في المنطق ... » (105) .

وابن خلدون كما رايته يشن على كتاب الجمل بعض الثناء رغم انه يبغض المختصرات اشد البغض ويرى انها « مخلة بالتعليم » لان فيها « تخليطا على المبتدىء ، بالقاء الغايات من العلوم عليه وهو لم يستعد لقبولها بعد » ونموذج المختصرات المنطقية تاليف الخونجي (106) .

---

(103) لما نثر عما يمكن ان يعرفنا بتاريخ تاليف الموجز .

(104) المقدمة : الباب VI الفصل 33 : ص 913 (ط بيروت 1961) .

(105) المقدمة : الباب VI الفصل 57 : ص 1114 (ط بيروت 1961) .

(106) انظر المقدمة VI : الفصل 36 : 1029 .

ويذكر لنا الرصاص (توفي سنة 1489/894 بتونس) انه قرأ جمل الخونجي على احمد البسيلي بالمدرسة الحكيمية (107) وقد راينا (108) انه ينسب الى البسيلي شرح على جمل الخونجي ، وقد اخذ ابن قنفذ القسنطيني (109) ايضا كتاب الجمل عن ابي محمد عبد الله الوانغيلي الضرير القاسي ( توفي سنة 1377/779 ) ودرس ابو القاسم انبرزلي كتاب الجمل على ابن عرفة الورغمي (ت 1401/803) بتونس (111) .

ودرس :لقصادي (815 / 1412 – 1486/891) (112) جمل الخونجي على احمد المستيري (113) وعلى ابي عبد الله محمد بن عقاب (توفي سنة 851/1447) (114) وعلى ابي عبد الله محمد بن احمد بن النجار التلمساني ( توفي سنة 1442/846) (115) وعلى يوسف بن اسماعيل المشهور بالزويدي ( توفي سنة 1441/845 ) (116) .

واخذ ابن عباد الرندي (1332/733 – 1390/792) جمل الخونجي عن

---

(107) الفهرست ص 176 (تحقيق محمد العنابي – تونس). ونسب للرصاص شرح على جمل الخونجي (انظر فهرس مخطوطات ح.ح. عبد الوهاب رقم 294 المنشور في حويات الجامعة التونسية 7/19/8) وقد تبين لنا بعد تصفحه انه ليس شرحا لجمل الخونجي والراجع انه شرح على مختصر في المنطق لابي عبد الله محمد بن ابي العباس احمد الشريف (انظر الورقة 2 ظ من المخطوط الذي يحمل الآن في المكتبة الوطنية رقم 18149 وفي هذه البداية بياض كثير) . وقد يكون هذا المختصر نفسه شرحا على جمل الخونجي .

(108) انظر اعلاه : الشروح التي ذكرت ... وده .

(109) انظر اعلاه تعليق رقم 81 .

(110) انظر الوفيات ص 373 (ط . بيروت 1971) .

(111) السراج : الحل ص 702 (ط . تونس 1970) ، وقد ذكر الاستاذ الهيلة ان انبرزلي قد درس كتاب الجمل على ابي محمد الشيبيني لآو ندرى المصدر الذي اعتمد عليه في ذلك ولعله اخطا في النقل عن السراج (انظر اعلاه تعليق رقم 95) .

(112) انظر كحالة VII : 230 وانظر مقال محمد السويسي عن القلصادي عالم رياضي اندلسي تونسي (حويات الجامعة التونسية 9/1972 ص 33 – 49) .

(113) نيل : 79 .

(114) نيل : 309 .

(115) نيل : 308 .

(116) نيل : 354 .

الشريف التلمساني بتلمسان وفاس (117) وقد سبق ان راينا ان للشريف التلمساني هذا شرحا على جمل الخونجي (118) .

ودرس ابن غازي (1454/858 - 1513/919) (119) بعض الجمل على ابي عبد الله محمد العيادي (توفي سنة 1467/871) (120) ثم درسه لعلي المطفري (1466/871) - 1545/951 (121) .

ودرس جمل الخونجي ايضا ابو العباس احمد بن احمد الغبريني (توفي 1304/704) صاحب عنوان الدراية (112) .

---

(117) انظر نفع الطيب للمقري V : 342 (بيروت 1968) وانظر نيل : 280 .

(118) انظر اعلاه : الشروح التي وصلتنا وده .

(119) انظر Historiens ص 224 - 230 وكحاله IX : 16 .

(120) انظر نيل : 318 والبستان لابن مريم ص 223 . لاحظنا اعلاه ان العيادي من الذين شرحوا جمل الخونجي : انظر : الشروح التي ذكرت ... و»

(121) نيل : 213 .

(122) انظر مقدمة المحقق رابع بونار (ط . الجزائر 1970) ص 28 .



## الخاتمة :

اظن ان في هذا كفاية للتدليل على الاهمية التي كانت لكتاب الجمل للخونجي من الناحية التعليمية سواء كانت ايجابية ام سلبية ... ولا يفوتنا ان نلاحظ في النهاية ان هذه الاهمية تتصل بالاختصاص بالدراسات المنطقية في المغرب الاسلامي وجل الشروح التي وجدناها - عينا او خبرا - هي مغربية وهذا يجبرنا على تقرير هذه الحقيقة وهي تتطلب تفسيراً اشمل يتصل بتاريخ التيارات الفكرية التي اجتاحت المغرب الاسلامي خاصة بعد الدولة الموحدية ...

اما منطق الخونجي بصفة عامة فنرجى الحديث عنه الى امد قريب ... ولكن ننوهم من الآن ان اهميته كانت بالغة على الاقل للدور الذي ينسبه ابن خلدون للخونجي عندما يعتبره مع فخر الدين الرازي من اوائل المناطق المتأخرين الذين كانت ميزتهم الكبرى انهم نظروا في المنطق من حيث « انه فن براسه لا من انه حيث آلة للعلوم ... » (123) .

فلا نختم اذن متشائمين متأسفين مثل ما قال سامي النشار عندما اورد قول ابن خلدون السابق الذكر وعلق عليه : « وليس لدينا مع الاسف شيء من كتب هؤلاء المفكرين المنطقية لتوضح المسألة توضيحاً اكثر » . (124) .

الكثير من كتبهم ياكلها السوس في رفوف المكتبات منذ قرون ... والكثير منها اشارت اليه فهارس هذه المكتبات منذ عشرات السنين ولكنه يتطلب الدراسة .

---

(123) انظر المقدمة : الباب VI : الفصل 23 (علم المنطق) ص 913 (ط . بيروت 1961) .

(124) منهاج البحث عند مفكرى الاسلام ص : 22 (ط . القاهرة 1965) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّيْ اللَّهَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ  
 فَكَانَ السَّيِّحُ الْأَمْلَقُ وَالْمُطَلَّعُ الْغَالِمُ الْمُرُورُ  
 دَاجِلُ الْأَحْزَانِ وَحَرَامُ عَيْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ  
 السَّعْيِ بِأَشْرَفِ رُضَى اللَّهِ تَعَالَى وَارْطَا

بِ  
 وَادِصْلَى  
 سِرِّهِ  
 وَطَرِّهِ  
 الْغَالِمُ

أَفْخَرُ لِلَّهِ الْعَالَمِينَ وَصَلَّوْا لَهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى  
 آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ مَسِيحِي خَلِّصْهُ مِنْ قَوَائِدِ الْأَسْطُرِ  
 وَأَخْلَاهُ وَصَحَّفَا لِمَجْمَعِ مِنْ أَكْبَلِ الْخَلْقِ وَأَعْيَانِ الْفَضْلَاءِ مِنْ  
 إِخْوَانِهِ فِي الدِّينِ مُنْتَقَرًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى حُسْنِ الشَّرَفِ مِنْ مَنَّةٍ  
 وَفَضْلِهِ مِنْ لَدُنْكَ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ لَوْ ضَعِيَ لَدُنْكَ شَهَادَةٌ وَلَا

مِنْهُ  
 بَعْضُ الْأَعْيَانِ وَالْأَعْيَانِ  
 بَعْضُ الْأَعْيَانِ وَالْأَعْيَانِ  
 الْأَعْيَانِ وَالْأَعْيَانِ  
 الْأَعْيَانِ وَالْأَعْيَانِ

مِنْ  
 مَعْنَى

تَحْلِيهِ تَكُنْ وَلِتُخْرِجْ عَنْهُ الْبَرَاءَ وَالْخَيْرَ مِنْ سِرِّهِ  
 الْبَرِيَّةِ لِيَسْلُبَ الدُّنْيَا مِنَ الْبَرِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ  
 الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ  
 خَيْرُ تَعَالَى وَإِلَّا يَنْقُضُ تَعَالَى تَعَالَى تَعَالَى تَعَالَى  
 الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ  
 الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ

مِنْ  
 مَعْنَى

مَعْنَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۰۰  
 ولو اے احسان  
 حیرتیں بلکہ نہ  
 خدا اچھی  
 بجا آید

الْجُلُوعَ فَخَلَّى الْعُظْمَ مِنْ دَمِهِ وَمِمَّا أَجْمَأَتْ عَلَيْهِمْ أَنْ تَزِلَّ عَنْ أَسْفَلِ  
بَيْتِهَا النَّارُ وَاللَّهُ الْهَامِدُ وَمَقُولِي الْإِكْبَانِ وَلَوِ ابْنُ الْعِزْلِ  
وَالْفُؤَيْ حَمْدٌ لَمْ تَحْجِبْهُ وَثُكْرٌ لَمْ يَنْصَبْهُ وَهُوَ حَبِيبٌ وَلَوْ لَمْ يَزَلْ

يعزتنا — الجبل المسمى للشعخ اقبل الله  
أعبر الله عن ربنا من الخويج رحمة الله فعل  
ورضى عنه ومن لما ذا دس يفتها اجت  
وسيرى كواله عرس أعما نسي الله وإياه  
علما يعزونا منه وحسن لبنا لونه لجاء سيدنا محمد  
وأنه الظاهر كتب عزرا اثر البواغ من مفا دنيا  
بين البابا فيه عبر الله أراجبه رحمة الدابة  
مجدد صلي على ربي الله به ورفقه العلم العجل

مجلس شورای اسلامی  
توقم



## (2) نص الجمل فى المنطق

(1) (72 ظهر) - بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه :

قال الشيخ الامام الاستاذ العالم الصدر الاجل الاوحد ابو عبد الله محمد ابن نامور الشهير بالخونجى رضى الله تعالى عنه وارضاه (1) :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاولين والآخرين وآله الطاهرين (2) .

اما بعد فهذه (3) جمل تنضبط بها قواعد المنطق واحكامه وضمتها لجمع من اكابر العلماء واعيان الفضلاء من اخوانى فى الدين مستمدا من الله تعالى حسن التوفيق بمنه وفضله (4) .

(2) دلالة اللفظ على المعنى لوضعه له مطابقة ولما دخل فيه تضمن ولما خرج عنه التزام . والمعتبر فى هذا اللزوم النهنى (5) لينتقل الفهم (6) من المسمى اليه دون (17) الخارجى لعدم توقف الفهم (8) عليه .

واللفظ اما مركب ان دل جزءه على جزء معناه والا فهو مفرد سواء تعددت مسمياته وهو المشترك او اتحدت وهو المنفرد .

وهو باعتبار كل مسمى اما علم ان تشخص ذلك المسمى والا فيتواطىء ان استوت (73 وجه) افراده فيه او مشكك ان كان البعض اولى من البعض (9) واقدم .

---

(1) « صلى الله ... وارضاه » ناقص فى ب .

(2) أ : « ... العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين » .

(3) أ : « هذا جمل ... »

(4) ب : « بمنه وفضله » ناقص .

(5) أ : الثانى .

(6) أ : النهنى .

(7) أ : لا .

(8) أ : انتقل النهنى .

(9) « من البعض » ناقصة فى أ .

وايضا المفرد (10) ان صلح لان يخبر به فان دل بهيئته على زمان كان فعلا (11) والا كان اسما وان لم يصلح كان اداة .

وايضا فكل لفظ اما مرادف للفظ آخر ان وافقه في المسمى والافعالين له .

(3) وايضا فالمفرد (12) اما كلي ان لم يمنع نفس تصور معناه من صدقه على كثيرين امتنع وجودها في الخارج عن المفهوم او امكان ولم يوجد او وجد منها (13) واحد فقط مع امتناع غيره او امكانه او كثير متناه . واما جزئي ان منع ويسمى الحقيقي (14) وهو اخص من الاضافي المندرج تحت الكلي .

(4) والكلي ان كان تمام ماهية افراده كان نوعا حقيقيا لحمله عليها في جواب ما هو واتفاقيا في الماهية وان كان جزءا منها فان حمل عليها في جواب (15) ما هو حال الشركة كان جنسا والا حمل عليها في جواب ايما هو فسي جوهره فكان فصلا .

وان كان خارجا عنها فان حمل على ما تحت طبيعة واحدة (16) فقط كان خاصة وان حمل على غيرها ايضا (17) كان عرضا عاما وكل واحد منهما اما غير (73 ط) شامل او شامل مفارق او لازم اما للوجود او للماهية وذلك اما بغير وسط ان لم يفتقر العلم باللزوم الى ثالث واما بوسط اذا افتقر اليه .

(5) والجنس ان علا ما عداه من الاجناس سمي عاليا وجنس الاجناس وان كان عكسه (18) فهو الجنس السافل والاخير وان توسطهما فهو المتوسط وان باينهما فهو المفرد .

ويقال للمندرج تحت الكلي نوع اضافي وقد يوجد بدون الحقيقي كالجنس المتوسط (19) وبالعكس كالماهية البسيطة .

---

(10) أ : فالمفرد .

(11) أ : كلمة .

(12) ب : المفرد

(13) أ : او وجد واحد .

(14) أ : حقيقي .

(15) أ : « ما هو واتفاقيا .... في جواب » ناقص في ب .

(16) ناقصة في ب .

(17) ناقصة في أ

(18) ب : « وان عكسه » .

(19) أ : كالمتوسط .

(6) ومن مراتب النوع الاضافى الاربعة المذكورة والسافل منها نوع الانواع والمعرف لمشيء ما معرفته سبب معرفته بشرط (20) ان يكون غيره وسابقا عليه فى المعرفة واجلى منه ومساويا له فى العموم وغير معرف به ذلك يفيد تمييزه عن غيره فى الجملة . فان اقتصر عليه كان رسما اما (21) ناقصا ان كان بالخاصة فقط واما (21) تاما ان كان بها وبالجنس وان افاد مع ذلك التمييز الذاتى كان حدا وشرطه ان يكون بالذاتيات فان اقتصر عليه كان حدا ناقصا كما هو بالفصل وحده وبه مع الجنس البعيد (22) وان (74) و) افاد مع ذلك (23) الاحاطة بكنه الحقيقة كان حدا تاما ويشترط (24) ان يكون بجميع الذاتيات والخلل فى كل قسم بانعدام بعض شرائطه والخلل فى اللفظ ان لا يكون ظاهر الدلالة بالنسبة الى الاسماع .

(7) واللفظ المركب ان دل بالقصد الاول على طلب الفعل كان مع الاستعلاء امرا ومع الخضوع سؤالا ومع التساوى التماسا والا كان تنبيها ان لم يحتمل الصدق والكذب وان احتطلهما كان خبرا (25) وقضية وهى اما شرطية ان تحلل طرفاها الى قضيتين واما حملية ان تحللا (26) الى مفردين حكم فيها بان ما صدق عليه احدهما بالفعل فى الحمل (27) صدق عليه الاخر ايجابا او سلبا ويسمى الاول منها موضوعا والآخر محمولا فان كانا وجوديين كانت محصلة (28) الطرفين والا كانت (29) معدولة بطرفيها معا او باحدهما فقط وعلى كل تقدير فلا بد من نسبة للمحمول بها يصدق على الموضوع انه هو فى الموجهه وانه ليس هو فى السالبة (30) .

(8) فان صرح بالرابطة اى باللفظ الدال عليها (74 ط) سميت القضية ثلاثة (31) والاتنائية . والمصر فى المدول ما فى طرف (32) المحصول . فالقضيتان ان توافقتا فى المدول او التحصيل دون الكيف تناقضتا وعلى العكس تعاندتا صدقا حاة الايجاب وكذبا حالة السلب .

(20) ب : « فاذا شرطه » .

(21) ناقصة فى ب .

(22) ب : « بالفصل او به وبالجنس البعيد » .

(23) أ : افاد الاحاطة .

(24) ب : وشرطه .

(25) أ : خبر

(26) أ و ب : تحلل .

(27) ب : فى الجملة .

(28) أ : محصلات .

(29) ناقصة فى ب .

(30) ب : « انه هو فى الايجاب وانه هو ليس فى السلب » .

(31) أ : كانت ثلاثة .

(32) أ : ما فى المحمول .

وان اختلفتا فيهما كانت الموجبة اخص من السالبة . وحرف السلب المتاخر عن الرابطة جزء من المحمول والمتقدم عليها لسلب الحكم فلا التباس في اللفظ بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة ثلاثيتين وتميزان ثنائيتين بالنية او بالاصطلاح على تخصيص (33) بعض الالفاظ بالايجاب (34) والبعض بالسلب .

(9) وموضوع الحملية (34 مكررا) ان كان معنيا سميت مخصوصة موجبة وسالبة وان كان كليا . وسميت محصورة ومسورة ان قرن بها المسور وهو اللفظ الدال على كمية الافراد اما بالتعميم وتسمى كلية، اما موجبة وسورها : كل ، واما سالبة وسورها : لا شيء ولا واحد . واما بالتبويض وتسمى جزئية، اما موجبة وسورها : بعض وواحد، واما سالبة وسورها : ليس بعض (75) وهذا قد يستعمل للسلب الكلى ولا يستعمل للايجاب . «وبعض ليس» وهو (335) بالعكس من الاول . «وليس كل» ودلالته بالمطابقة على سلب الحكم (36) عن الكل بما هو كل وعن البعض التزام بعكس الا وليكن . فان لم يقرن بها السور اصلا كانت مهملة موجبة (37) وسالبة وهى فى قوة الجزئية لمساواتها اياها فى الصدق .

(10) وان قرن السور بالمحمول سميت منحرفة ، والضابط فى المنحرفة (38) انه كلما كان احد الطرفين شخصا مسورا او كان المحمول ايجابا كليا او سلبا جزئيا وكانت (39) المادة ممتنعة او ما (40) يوافقها من الامكان وجب توافقهما (41) فيه .

وكيفية النسبة الحكيمية بالضرورة والدوام ومقابليهما يسمى مادة ولا بد منها بحسب الامر نفسه فان صرح بالجهة اى باللفظ الدال عليها سميت القضية رباعية وموجبة والا مطلقة .

(11) والضرورية ما يجب محمولها لموضوعها ايجابا او سلبا ما دامت ذاته موجودة وتسمى ضرورية مطلقة . او ما دام موصوفا بالوصف (75 ظ)

---

(33) ب : بالنية او بتخصيص .

(34) أ : بالعدول .

(34) مكررا) أ : القضية .

(35) أ : وانه .

(36) أ : على السلب .

(37) ب : وان لم يقترن بها السور كانت موجبة .

(38) ب : والضابط فيه .

(39) ب : او .

(40) ب : اما .

(41) ب : اتفاقهما .



الذى عبر به عن الموضوع اما مطلقا وهى المشروطة العامة . او مقيدا (42) بالا دوام (43) بحسب الذات وهى المشروطة الخاصة . او بحسب وقت ما مع الا دوام (44) وهى الوقتية ان عين الوقت ، والا فهى المنتشرة .

والدائمة ان يدوم المحمول اما بحسب ذات الموضوع وهى الدائمة المطلقة . او بحسب الوصف وهى العرفية العامة ان اطلقت والخاصة ان قيدت بالادوام (43) .

(12) وسلب الضرورة المطلقة عن احد الطرفين امكان عام وعن كليهما امكان خاص . وسلب جميع الضرورات عن الطرفين امكان اخص وبالنسبة (44 مكررا) الى الزمان المستقبل استقبالي .

والمطلقة قد فهم منها قوم (45) اصل الثبوت او السلب مطلقا بالفعل (46) وبعضهم قيده بالا دوام (43) وبعضهم بالا ضرورة (47) وتسمى الاولى مطلقة عامة والثانية وجودية لا دائمة والثالثة وجودية لا ضرورية .

(13) والتناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته صدق احديهما (48) وكذب الاخرى .

فنقيض القضية البسيطة المخالفة فى الكيف والضرورة والامكان والعموم والخصوص بحسب الازمنة (76 و) والافراد الموافقة فى الطرفين والزمان . ونقيض المركبة المفهوم المردد بين نقائض الاجزاء .

والعكس هو تبديل كل واحد من طرفى القضية بعين الآخر فى العكس المستوى ونقيض الآخر فى عكس النقيض مع بقاء الصدق والكيفية فى المستوى والصدق فقط فى عكس النقيض .

(14) والسالبة اذا اعتبر فيها العموم بحسب الازمنة والافراد انعكست كنفسها فى المستوى والالام تنعكس اصلا . وكذلك الموجبة فى عكس النقيض على راي . وعلى راي يعتبر العموم بحسب الازمنة فقط .

---

(42) ا و ب : مقيد .

(43) بان لا دوام .

(44) مكررا) أ : اخص بالنسبة .

(45) ب : قد فهم قوم منها .

(46) ب : بالفعل مطلقا .

(47) أ : بان لا ضرورة .

(48) أ : احدهما . ب : احدهما .

والموجبة تنعكس جزئية في المستوى (49) وبجهة (50) الاطلاق في  
الفعليات والامكان العام في غيرها وعلى (51) راي بجهة الامكان العام في  
الكل . كذلك (52) السالبة في عكس انقيض .

والبرهان هو استلزام نقيض العكس المحال لانعكاسه الى نقيض اصل  
القضية او الاخص من نقيضها او لانتاجه مع اصل القضية المحال او بفرض  
الكلام في معين (53) . ويدل على الانعكاس (54) انقص في المواد .

(15) والقياس قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر .  
ويسمى استثنائيا (76) ط) ان اشتمل بالفعل على النتيجة او نقيضها  
والا اقترانيا . ويشتمل (55) على مقدمتين احدهما تشتمل على موضوع  
المطلوب المسمى بالاصغر وهي الصغرى والاخرى على محموله المسمى  
بالاكبر وهي الكبرى . وانطرف الاخر من كل واحدة منهما مشترك بينهما  
جامع وهو الاوسط . فان كان محمولا في الصغرى ، موضوعا في الكبرى ،  
فهو (56) النظم الكامل ويسمى الشكل (57) الاول . وان كان بالعكس  
فهو الشكل (58) الرابع لبعده عن الكامل جدا . وان كان محمولا فيهما فهو  
الشكل (58) الثاني لموافقته الاول وفي اشرف مقدمتيه (59) اعنى الصغرى .  
وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث .

(16) والضابط في الانتاج موضوعية الاوسط للظرفين بالفعل او بالقوة مع  
عموم وضعه لاحدهما وللاصغر بالثبوت او ثبوته لكل الاكبر مع نفيه عن  
الاصغر . وتتوقف كلية النتيجة على عموم موضوعية الاصغر وكلية الكبرى  
واجبايها على ايجاب المقدمتين .

والاختلاطات (60) اذا استنتج الايجاب منها (61) او وافقت الكبرى

---

(49) ب : تنعكس في المستوى جزئية .

(50) أ : بجهة .

(51) ب : على .

(52) ب : وكذلك .

(53) أ و ب : معينين .

(54) أ . العكس .

(55) أ : وانه مشتمل .

(56) ب : كسان .

(57) أ : بالشكل .

(58) ناقصة في ب .

(59) ب : المقدمتين .

(60) أ : والاختلاط .

(61) ب : منها الايجاب .

النظم الكامل انتجت مطلقا والا اعتبر فيها امور ثلاثة (77 و) : احدها دوام الصغرى او انعكاس الكبرى . والثاني ان لا تستعمل الممكنة الا مع ما فيه ضرورة . والثالث انعكاس السالبة فى الشكل الرابع . والشرط الثانى لا يعتبر على رأى بل الباقيان فقط .

(17) والنتيجة تتبع محمولية الاكبر فى الضرورة والا ضرورة (62) مطلقا فيما عدا الدوام (63) بحسب الوصف عند فعلية الصغرى وتتبع موضوعية الاصغر عند كون الكبرى دائمة بحسب الوصف او كون الصغرى ممكنة او كونها ضرورية من الرابع الا فى اللادوام (64) او الا ضرورة (65) والضرورة عند انفراد الصغرى بالضرورة تتبع المقدمة الدائمة والضرورة سالبة او كبرى فقط مخالفة للنظم الكامل .

(18) والبرهان هو بعكس المقدمة المخالفة للنظم الكامل او تبديل (66) احدى المقدمتين بالآخرى او بعكسها ثم عكس النتيجة او بالخلف وذلك ضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة لينتج نقيض الاخرى الموافقة او ما ينعكس الى نقيض الاخرى المخالفة (67) او بالافتراض وذلك (77 و) بفرض موضوع المقدمة (68) الجزئية معينا لتصير كلية (68) .

ويحصل المطلوب من قياسين احدهما كامل والاخر من ذلك الشكل بعينه ولكن من كليتين .  
ويدل على العقم الاختلاف وذلك بصدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة وسلبها اخرى من المواد (70) .

(19) واما الشرطية فتتقسم الى متصلة وهى ما كان احدى القضيتين - وتسمى المقدم - مستصحبة (71) للآخرى وتسمى التالى (72) لعلاقة بينهما تقتضى ذلك وتسمى لزومية او لمجرد اتفاقهما (73) فى الصدق وتسمى اتفاقية .

(62) أ : وان لا ضرورة .

(63) ب : للدوام .

(64) أ : ان لا دوام .

(65) أ : ان لا ضرورة .

(66) أ . وتبديل .

(67) « لينتج .... الاخرى المخالفة » ناقص فى ب .

(68) ب : القضية .

(69) ب : ليصير كاليا .

(70) « من المواد » ناقص فى ب .

(71) أ : « احدى المقدمتين - ويسمى بالمقدم - مستصحبا ... »

(72) أ : بالتالى .

(73) أ : توافقهما .

والتي منفصلة وهي ما كان الحكم فيها بين القضيتين بالتعاند (74) اما في الصدق والكذب معا وهي الحقيقية او في الصدق فقط وهي مائة الجمع (75) . او في الكذب فقط وهي مائة الخلو .

وصدق الاولى يكون كل واحد من طرفيها (76) نفيض الآخر او مساويا لنفيضه . والثانية يكون كل واحد منهما اخص من تقيض الآخر (77) والثالثة يكونه اعم ثم (78) سالبة كل واحدة من هذه القضايا يرفع اللزوم (79) .

(20) فلايجاب باثبات اللزوم والعناد . والسلب برفعها سواء كانت من موجبات (80) الاجزاء او سوالبها وكل واحدة (38) من الشرطيتين تتالف (81) من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حلي ومتصل او حلي ومنفصل (82) او متصل ومنفصل .

وتتعدد المتصلة بتعدد اجزاء التالي دون المقدم لوجوب لازمية الجزء لما يلزم الكل دون العكس . وتتعدد المنفصلة (83) بتعدد اجزائها بحسب منع الخلو دون الجمع .

والمتصلة تصدق عند (84) صدق الطرفين او التالي فقط او كذبها معا وتكذب بكذب الطرفين او احدهما (85) او (86) صدقها معا اذا كانت لزومية .

(21) وتصدق المنفصلة الحقيقية بصدق احد الطرفين فقط وتكذب عند كذبها معا وصدقها معا وتصدق مائة الجمع بكذب الطرفين او احدهما وتكذب بصدقهما .

---

(74) ب : « وهي ما حكم فيها بالعناد بين القضيتين » .

(75) « والكذب معا ... مائة الجمع » ناقص في ب .

(76) أ : جزئيا .

(77) ب : « والثانية يكون كل منهما اخص » .

(78) أ : و .

(79) أ : ما يرفعها .

(80) أ : كانت موجبة .

(81) أ : تتالف .

(82) « او حلي ومنفصل » ناقص في ب .

(83) أ : وتعدد الانفصال بين الشئيين .

(84) ب : عن .

(85) « او التالي فقط ... او احدهما » ناقص في ب وعوضه : « وكذب

ايهما كان » .

(86) ب : و .

ومانعة الخلو بالعكس والسوالب على العكس فى الكل .

والمتصلة اللزومية قد تكون كلية ، وهى ان يكون التالى (87) لازما للمقدم على جميع اوضاعه التى يمكن حصوله عليها والمقارنات التى يمكن اجتماعها ، وجزئية وهى التى تلزم على بعض هذه الاوضاع ، ومخصوصة وهى التى تلزم على وضع (78 ط) معين والسوالب فى مقابلة الموجبات فسور الايجاب الكلى فى المتصلة : كلما ومهما ومتى . وفى المنفصلة : دائما .

(22) وسور السلب الكلى فيها : ليس البتة (88) ، وسور الايجاب الجزئى بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلى ، والخصوص بتخصيص اللزوم او العناد بحال او زمان ، والاحمال باطلاق لفظ : لو وان واذا فى المتصلة ، واما (89) فى المنفصلة . والمتصلة تستلزم متصلة توافقها فى الكم والمقدم (90) وتخالفها فى الكيف وتناقضها فى التالى . وتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين مقدمها ونقيض تاليها . ومانعة الخلو من نقيض مقدمها وعين تاليها ، متعاكستين عليها ، وتستلزمها منفصلة حقيقية من احد الجزئين ونقيض الآخر من غير عكس .

وكل واحدة من المتصلة والمنفصلات الثلاث موجبة (91) تستلزم سوالب الباقى مركبة من الجزئين من غير عكس . وكل واحدة من غير الحقيقيين (92) تستلزم الاخرى مركبة (93) من نقيضى جزءها من غير عكس (94) .

(23) والقياسات الاقترانية الشرطية خمسة اقسام (79 و) المؤلف من متصلتين ، ومنفصلتين (95) ، ومتصل ومنفصل ، وحملى ومتصل ، وحملى ومنفصل . فان كان الاوسط جزءا تاما من المقدمة الشرطية فالضابط فيه كون القياس مشتلا بالفعل او بالقوة على متصلتين هما على تاليف منتج . والنتيجة حينئذ فى القسم الاول متصلة من الطرفين او من نقيضهما او منفصلة تلزم هذه المتصلة وان لم يكن الاوسط جزءا تاما فالضابط فيه كلية

---

(87) عوض « وهى ان يكون التالى » نجد فى ب : « وهو ان تكون » .

(88) « وسور السلب ... البتة » ناقص فى ب .

(69) ب : واما واما .

(90) ب : فى المقدم والكم .

(91) ناقصة فى ب .

(92) ب : الحقيقية .

(93) ب : مؤلفة .

(94) « من غير عكس » ناقصة فى ب .

(95) ناقصة فى أ .

احدى المقدمتين مع (96) اشتغال المتشاركيتين (97) على تأليف منتج مع اعتبار منع الخلو من الشرطية ان كانت منفصلة او انتاج احدهما (98) مع نتيجة التأليف بينهما لمقدم (99) متصلة كلية على احدى المقدمتين او لاحديهما، (100) . والنتيجة حينئذ في القسم الاول متصلة كلية (101) من الطرفين غير (102) المشارك من الكبرى (103) ونتيجة التأليف .

(24) وفي القسم الثاني منفصلة مانعة الخلو من كل ما لا يشارك ونتيجة التأليف من كل ما يشارك .

وهذه نتيجة الثالث ان جعلت (79 ط) منفصلة وان جعلت متصلة كان مقدمها الطرف غير (102) المشارك من (104) المقدمة المتصلة . وتأليها نتيجة التأليف من طرفها الآخر والمقدمة المنفصلة .

وفي القسم الرابع متصلة احد طرفيها الطرف غير (102) المشارك من المقدمة المتصلة بالوضع الذي كان فيه . والطرف الآخر نتيجة التأليف .

والقسم (105) الخامس ينتج حملياً ان شارك كل جزء من اجزاء الاتصال حملياً واشتركت اتاليفات في نتيجة واحدة والا فمثل نتيجة القسم الثاني والمعتبر هو الضابط المذكور بالفعل او بالقوة (106) .

(25) والقياس الاستثنائي ان كان الشرطية فيه متصلة انتج وضع المقدم فيها وضع الثاني ورفع التالي رفع المقدم والا بطل (107) اللزوم دون العكس في شيء منها لاحتمال كون التالي اعم . وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية انتج وضع كل واحد من الجزئين رفع الآخر لامتناع الخلو وذلك اذا وضع مقيداً . وان كانت مانعة الجمع انتج وضع كل واحد من الجزئين

---

(96) « كلية احدى المقدمتين مع » ناقص في أ .

(97) ب : المتشاركين .

(98) أ و ب : احدهما .

(99) ب : مقدم .

(100) ب : احدهما .

(101) عوضها في ب : « مقدمها متصلة » .

(102) ب : الغير .

(103) ب : الصغرى .

(104) أ : في .

(105) ناقصة في ب .

(106) ب : بالقوة او بالفعل .

(107) أ : لبطل .

(108) رفع الآخر لامتناع الجمع دون العكس لا مكان الخلو . وان كانت مانعة (80) و) الخلو فعلى العكس من ذلك (109) .

وهذا آخر ما قصدنا ذكره في هذا المؤلف والله الهادي وهو ولي الكفاية وواهب العقل والقوة . حمد يستحقه وشكر يرتضيه وهو حسبنا ونعم الوكيل (110) .

(26) نجزت الجمل المنطقية للشيخ افضل الدين عبد الله بن محمد ابن ياموز (111) الخونجي رحمه الله تعالى ورضى عنه وهي مما افادني بكتبها اخي وسيدتي ابو الحسن علي بن عتيق (112) اعانني الله واياه على ما يقر بنا منه ويزلفنا لديه بجاه سيدنا محمد وآله الطاهرين .

كتب هذا اثر الفراغ من مقابلتها بيده الفانية عبد الله الراجي رصته الباقية محمد بن عيسى (113) رفق الله به ورزقه العلم والعمل .

---

(108) ناقصة في ب .

(109) ناقصة في ب .

(110) عوض «في هذا المؤلف ... الوكيل» نجد في ب : « ولواهب العقل والكفاية حمد بلا نهاية وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه » وبهذا ينتهي مخطوط ب .

(111) انظر في تحقيق الاسم المقدمة .

(112) وجدنا في كتب التراجم شخصا يحمل هذا الاسم : ابو الحسن علي بن عتيق الانصاري القرطبي نزيل فاس وهو محدث وحافظ ومقرئ، مشارك في علم الكلام والامول والطب ونظم الشعر . حج فسمع من السلفي وغيره (انظر كحالة VII : 145) كان يمكن ان يكون هذا الشخص الا ان تاريخ حياته (1129/523 - 1201/598) متقدم قليلا حتى عن الخونجي (1194/590 - 1248/648) فضلا عن يامر بنسخ كتبه ... اللهم الا اذا ما افترضنا اضطرابا في تاريخ حياته ولم نجد ما يبرر هذا الافتراض ...

والتعرف على هذا الشخص او على الناسخ (انظر التعليق الموالي) هام لانه يسمح بتاريخ نسبي لهذه المخطوطة .

(113) بعد : محمد بن عيسى نجد كلمة ثالثة نظنها ثقب هذا الناسخ ولكنها غير واضحة لانها في شكل امضاء .





المختصر في المنطق  
لابن عربي



## المختصر في المنطق لابن عرفة الوردغى

### 1 - مقدمة

#### - المؤلف : (1)

هو ابو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الوردغى التونسى المالكي ولد سنة 1316/716 بتونس ونشأ بها وتعلم على والده ثم على اعلام القرن الثامن الهجرى بافريقية امثال ابي عبد الله محمد ابن عبد السلام ( توفي سنة 749/1348 ) فى العلوم القرآنية وابى عبد الله شمس الدين محمد بن جابر الوداشى ( توفي سنة 749/1348 ) فى علوم الحديث .

ومن اشهر شيوخ ابن عرفة فى العلوم العقلية اى فى الحساب والمنطق خاصة ، ابو عبد الله بن يحيى بن الحباب ( توفي سنة 741/1340 او سنة 749/1348 ) وابو يعقوب بن اندراس ( توفي سنة 729/1329 ) وابو عبد الله الأبلّى ( توفي سنة 757/1356 ) وقد استشهد بهم ابن عرفة فى مختصره المنطقى عديد المرات (2) .

تولى ابن عرفة امامة جامع الزيتونة حوالى سنة 750/1349 ثم اضاف الى ذلك الخطابة سنة 772/1370 والافتاء سنة 773/1371 وبقي فى هذه الخطط الى وفاته سنة 803/1401 لم ينقطع عنها الا فى فترات قصيرة اثناء مرضه سنوات 766/1364 و 770/1368 و 785/1383 او اثناء حجة سنة 792/1390.

---

(1) قد تبسطنا فى الحديث عن ابن عرفة وآثاره وشيوخه وتلامذته فى الاطروحة التى نعدّها بعنوان « ابن عرفة والمالكية فى افريقية فى القرن VIII ع XIV م » فلا نرى فائدة فى الاطالة فى ذلك هنا .

انظر فى المصادر والمراجع التى تحدثت عن ابن عرفة : كحالة XI 285 ومقال زوجى هادى ادريس فى دائرة المعارف الاسلامية (الطبعة الجديدة) ج III ص 734 وانظر ايضا الفارسية (فهرس) السراج (الفهرس وخاصة ج III : 577 - 594 والرصاع (الفهرس) ومقدمة شرحه لحدود ابن عرفة ومخلوف : شجرة ص 237 وابن القاضى : درة المجال II : 280 - 282 وابن حجر : انباء الغمر II 192 .

(2) انظر فهرس الاعلام فى آخر تحقيقنا للمختصر فى المنطق .

لم يتول ابن عرفة القضاء ولم تكن له رغبة فيه وكان اكثر اشتغاله بالتدريس والتأليف . ومن اشهر تأليفه : المختصر في الفقه - والمبسوط في اصول الفقه - والمختصر الشامل في اصول الدين - املات في تفسير القرآن - الحدود الفقهية - مختصر الحوفي في الفرائض - مختصر في المنطق ... (3)

### ـ المختصر في المنطق :

هو التأليف الذي نهتم هنا بتحقيقه . ولا مجال للشك في نسبة هذا الكتاب لابن عرفة الورغمي فالكثير من المصادر تنسب اليه تأليفا بهذا العنوان (4) والمخطوطتان المعتمدان في التحقيق تشتان هذه النسبة (5) ثم ان ابن عرفة يذكر مجموعة من شيوخه المعروفين كما راينا آنفا ويذكر هذا المختصر المنطقي في بعض تأليفه الاخرى مثل المختصر الشامل في اصول الدين .

لم نتمكن الى الآن من تحديد تاريخ تأليف المختصر في المنطق ولكن يمكن ان نقول بصفة تقريبية انه الف قبل سنة 1387/189 تاريخ الانتهاء من تأليف المختصر الشامل (6 مكرر) وقد ذكر فيه المختصر في المنطق .

### ـ المخطوطان المعتمدان في التحقيق :

أ : المخطوط الاول من المجموع رقم 16509 ( ورقات 1 ظهر - 19 وجه )

(3) جل هذه التأليف قد وصلتنا وسنتعرض لقيمتها والمخطوطاتها في مختلف انحاء العالم في دراستنا عن « ابن عرفة والمالكية ... » المذكورة اعلاه (تعليق رقم1) وكلها غير منشورة فيما نعلم - ما عدا الحدود التي توجد ضمن شرح الرصاع على حدود ابن عرفة (تونس 1350) . وقد نشرنا ايضا باب الامامة من المختصر الشامل انظر حوليات الجامعة التونسية عدد 9 سنة 1972 ص ص 172 - 234 .

(4) ابن فرحون : الديباج 339 - التنبكي : نيل 274 - السخاوي الضوء ج 9 : 241 - الرصاع : فهرست ص 84 وشرح الحدود ص 5 - السراج : الحل : 584 - 585 - 702 ابن القاضي : درة II 281 .

(5) انظر اسفله نص المختصر في المنطق الفقرة الاولى والتعليق رقم 2.  
(6) انظر المخطوطة رقم 7895 (المكتبة الوطنية بتونس) ورقات : 3 ظهر - 4 ظهر - 137 ظهر .

(6مكرر) انظر آخر المختصر الشامل المنشور بحوليات الجامعة ( المقال المذكور اعلاه تعليق رقم 3) ص 232 .

الموجود بالمكتبة الوطنية بتونس (7) وهى بخط تونسى دقيق جداً غير واضح فى بعض الاحيان وكان الفراغ من نسخها « ليلة السبت الثانى من المحرم فاتح عام 849 ( الموافق لـ 10 افريل 1445 ) ... على يد ... بلقاسم ابن محمد بن يحيى المغراوى ... ببجاية ... » (8) اقد اعتبرنا هذه النسخة نسخة اصلية واحلنا على ارقام ورقاتها فى غضون التحقيق لقدمها النسبى اذ نسخت بعد 46 سنة هجرية من وفاة المؤلف .

ب : المخطوط الاول من المجموع رقم 18523 ( ورقات 2 ظهر - 69 وجه ) الموجود بالمكتبة الوطنية بتونس (9) وهو غير مؤرخ ولكن النسخة تبدو قديمة (10) .

هاتان هما المخطوطتان اللتان تمكنا من التعرف عليهما الى حد الآن ولم يذكرهما بروكلمان ولا ذكر غيرهما للمختصر فى المنطق (11) ولا نستبعد ان توجد مخطوطات اخرى له فى بعض المكتبات الخاصة اذ الكتاب قد اشتهر بعض الاشتهار وكتبت عليه شروح وكان فيما يبدو كتابا مدرسيا .

### تسويسه :

يبدو ان ابن عرفة قد درس المنطق بالاعتماد على مختصره فهذا تلميذه ابو عبد الله محمد الرصاع الانصارى ( توفى حوالى سنة 1489/894 ) يقول فى فهرسته « وسمع عليه ( اى على ابن عرفة ) جميع مختصر الشيخ الفقى والمختصر المنطقى ومختصره فى الاصلين وكتب له ذلك بخطه ... » (13)

- 
- (7) انظر فى المخططات الاخرى للمجموع مقالنا فى حوليات الجامعة ... (المذكور اعلاه ) ص 182 تعليق 7 .
  - (8) انظر آخر المختصر فى المنطق فقره 131 .
  - (9) هو نفس المجموع الذى وجدنا فيه جمل الخونجى انظر ما قلناه عنه اعلاه فى «التعريف بالخونجى ومؤلفاته» تعليق 43 .
  - (10) انظر ما قلناه اعلاه خاصة فى التعليقات رقم 112 من تحقيقنا لنص جمل الخونجى .
  - (11) انظر ما قاله بروكلمان عن ابن عرفة فى التاريخ II : 274 والملحق II 347 .
  - (12) انظر فى المصادر التى ذكرته كحاله XI : 137 . يضاف الى ذلك السراج III : 889 - 690 ودرة الحجال II : 140 وابن ابي الضياف ج VII : 64 - 65 .
  - (13) الفهرست ص 84 .

وكذلك فان ابا القاسم البرزلى ( توفى سنة 844/1343 ) (14) قد قرا عليه المختصر فى المنطق (15) .  
عسره :

اشتهرت تأليفه ابن عرفة بصفة عامة وتأليفه المنطقى بصفة خاصة بالعمق وتنافس العلماء فى تفهيمها قال مثلاً تلميذه الرصاع : « والف رضى الله عنه تأليف عجيبة ومصنفات غريبة منها تأليفه الفقهى لم يسبق به فى تحقيقه وتهذيبه وجمعه ... وتأليفه المنطقى فيه من القواعد والفوائد ما يعجز عنه كبار الفحول على صغر جرمه وكثرة علمه . » (16)

ولذا لم يكثر فى رايانا استعمال « مختصر ابن عرفة فى المنطق ككتاب مدرسى ونتيجة لذلك لم تكثر شروحه ولكن رغم ذلك وجدنا من شرحه خاصة السنوسى ومحمد الشافعى ...

### شروح المختصر فى المنطق :

1) شرح محمد بن يوسف السنوسى ( 832/1428 895/1490 ) (17)  
على المختصر المنطقى لابن عرفة :

هو اشهر هذه الشروح على الاطلاق فيما يبدو وقد وجدنا منه ثلاث

---

(14) انظر نيل الابتهاج ص 226 و 276 والسراج : 702 والبستان 193 .

(14) انظر فى مصادر ترجمته مقالنا المنشور فى حوليات الجامعة (المذكور اعلاه تعليق رقم 9) التعليق رقم 321 .

(15) انظر نيل الابتهاج ص 226 و 276 والسراج : 702 والبستان 193 .

(16) شرح الحدود ص 5 ونجد نفس الجملة تقريباً فى نيل الابتهاج ص 274 والبستان : 191 وانظر الفقرة الموالية : شروح المختصر .

(17) هو من اشهر علماء تلمسان فى زمانه بالتفسير والحديث والتوحيد والمنطق ... شرح ايضا جمل الخونجى فى المنطق ( انظر اعلاه شروح الجمل التى لم تصلنا «ح» والف ايضا مختصراً فى المنطق وشرحه وتوجد منه نسخ عديدة بالمكتبة الوطنية بتونس ...

انظر فى المصادر التى ترجمت للسنوسى اعلام الجزائر 189 - 190 وكحاله VII : 132 .

سخ في المكتبة الوطنية بتونس تحمل الارقام الآتية : 15811 - 8161 - 16327 (18) .

يقول السنوسى فى اوائل شرحه : « . . . . وبعد فلما كان علم المنطق من اعون شىء على تسديد النظر وتقويم ما اعوج من آراء المعقول والعبر وبه صيرنا الى السبيل عن غيره فى ميدان مجازى الفكر وكان ارفع تأليف رايته به واجمعه مع الاختصار تأليف الشيخ الامام رئيس الايمة النظار ابي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة غفر الله له والحق بزمرة الصالحين الابراء ، رايته ان اضع عليه مختصرا يقتصر على حل الفاظه ويترجم عما ابتهم من رموز اشاراته والحافظه والله سبحانه المسؤول فى الهداية وهو المستعان واليه لمقر فى تيسير العسير وبه الوثوق وعليه التكلان . . . » (19)

نلاحظ من هذه المقدمة القيمة الكبرى التى يعبرها السنوسى لمختصر بن عرفة خاصة وان السنوسى من العارفين بالمنطق المؤلفين فيه كثيرا ثم ان السنوسى قد اجهد نفسه فى تفهم مختصر ابن عرفة وحل غامضه وقد شتمكى من ذلك ايضا الى تلميذه الملاى فقال : « ان كلامه ( اى كلام ابن عرفة ) صعب سيما هذا المختصر تعبت كثيرا فى حله لصعوبته الى الغاية استعين عليها الا بالخولة » (20) .

(18) وهذا وصف موجز لها :

**مخطوط رقم 15811** : مقياسه : 15/20,7 سم ، معدل الاسطر فى كل صفحة : 21 ، عدد اوراقه : 180 ، خطه مغربى آخره (180 ط) : وافق الفراغ منه عصر يوم الاربعاء رابع جمادى الاولى من ثمان وخمسين بعد الالف (27 ماي 1648) على يد عبيد الله تعالى محمد ابن سعيد بن ابراهيم بن على المراكشى وطنا الدوسى اصلا السيجستانى ندبا السوالى خصوصا بودى بنى عيسى (؟) . كتبه لنفسه ولبن شاء الله تعالى من بعده برواق المغاربة بجامع الازهر عمره الله تعالى بذكره آمين آمين . وصلواته تعالى على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما .

**مخطوط 8161** : مقياسه 16/21 سم . معدل الاسطر فى كل صفحة : 23 . عدد اوراقه : 223 وبه تعليقات كثيرة بالهامش . خطه تونسى مؤرخ بسنة 1193 هـ/1779 م .

**مخطوط 16327** : مقياسه 14/19,5 سم . معدل الاسطر فى كل صفحة : 23 . عدد اوراقه : 200 . خطه مشرقى غير مؤرخ عليه تملك باسم مصطفى القلشاني ثم باسم عمر بن قاسم المحجوب (توفى سنة 1222 هـ/1807 م) .

(19) ورقة 1 ب .

(20) انظر البستان ص 246 ونيل الابتهاج 329 .

فهذا الشرح هام اذن لتفهم نص ابن عرفة ودراسته ويمكن ايضا ان يعين على تحقيق النص الاصلى لان نص ابن عرفة مضمن فى الشرح فيمكن اعتماد هذه النسخة للمقارنة ولكن من سوء الحظ لم نتمكن فى هذا التحقيق من ذلك لاننا لم نعثر على هذا الشرح الا بعد انتهائنا من تحقيق الاصل وعلى كل فان المقارنة السريعة التى قمنا بها من بعد بينت لنا انه لا توجد اختلافات جوهرية .

وجاء فى هامش ب من المختصر المنطقى لابن عرفة : « هنا انتهى شرح السنوسى لهذا الكتاب فيما وجدنا من نسخة ... (21) ويتساءل فى نفس التعليق هل تلاشت بقية الشرح م هل حال الموت بين المؤلف وانهايه » ام كيف الحال ؟ » .

ونحن نرجح ان المؤلف نفسه قد اوقف شرحه فى ذلك المكان لانه لم ير فائدة فى التوغل فى شرح بعض ضروب القياس اذ جاء فى آخر النسخ التى وجدناها من شرح السنوسى وهى تقف ايضا فى نفس الموضع - : « وزعم الخونجى فى الكشف ان المنتج منها اربعة عشر والكلام فى توجيه ذلك بطول . آثرنا الاعراض عنه لقلة جدواه والله تعالى اعلم وبه التوفيق » . ( هنا اذن ينتهى كلام الشارح ) .

ويختم ناسخ المخطوط رقم 8161 : قد نجز ما وجد من شرح الشيخ ابي عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى لتصنيف الامام ابن عرفة تفيدهما الله برحمته آمين وكان الفراغ منه يوم الاحد آخر جمادى الاخيرة لسنة 1193 ( حوالى منتصف جويلية 1779 ) وهو حسبى ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . » (22)

(2) « نتائج الفكر فى شرح المختصر » وهو شرح محمد الشافعى العونى على مختصر ابن عرفة :

ولد محمد الشافعى العونى بباجة ( شمال غرب البلاد التونسية )

---

(21) انظر التعليق رقم (250 مكرر) من تحقيقنا .  
وينتهى شرح السنوسى فى بداية الفقرة 90 من تحقيقنا اى انه قد شرح قرابة الثلثين من مختصر ابن عرفة .  
(22) ورقة 223 و .



سنة 1105/1693 وتوفي حوالى سنة 1173/1759 (23) وقد اشتهر السى شرحه هذا الورتانى فى النفحة الندية (24) وقال عنه محمد الشاذلى النيفر : « له ( الشافعى ) فى علم المنطق شرح مختصر ابن عرفة التونسى (ت 803 ) والمختصر هذا احد المختصرات التى فيها ابن عرفة واسيرها مختصره الفقهي الذى احتفل له غاية الاحتفال وما كتبه ابن عرفة لا يخرج على هذا النمط من جمع المعلومات فى الفن المحرر فيه مع تدقيق العبارة غير انه عقد اللفظ فاصبح ما يكتبه متعسرا على الفهم ولهذا تجنب الناس تأليفه واستعاضوا عنها بغيرها . فاقدم الشافعى على مختصره المنطقي دليل على رسوخ القدم فى المنطق وامامة فى العلم » (25) .

وجدنا من هذا الشرح نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس تحمى رقم 16328 (26) وقد بداها المؤلف بالاشادة بعلم المنطق ثم قال : ( ورقة 3 ظ ) : « وحكى الابى (27) فى شرح كتاب لامام مسلم ان الامام ابا عبد الله محمد بن عرفة كان يحض على تعليمه ( اى المنطق ) كثيرا ونقل عنه كلاما فانظر هناك (28) .

هذا ولما كان المختصر المنطقي لرئيس الحضرة التونسية علامة زمانه ، امام البلاد الافريقية ، نادرة اوانه ، مالك ازمة فروع المنقول وقطب دائرة فنون المعقول ، الموجز الكبير ، الحاق من الفقه الاقاول ، وعلامة الارض كما قيل ، ابو عبد الله محمد بن عرفة الورغمى المذكور آنفا يرد الله ضريحه واسكنه من الجنان فسيحه ، مختصرا حاويا من هذا الفن الاصول والفصول ، شاسعا عمن رام منه الحصول والوصول ، اذ هو فى غاية الاجاز ، حتى انه لوعد من الالغاز ، ناسب ذلك العد وجاز ، وقد نبذ ظهريا ، وجعل نسيا

---

(23) انظر النيفر ، عنوان الارب II : 27 - 30 ومحمد المقداد الورتانى : النفحة الندية فى الرحلة الاحمدية ص 40 - 41 (افادنا بهذا المصدر الزميل الصديق عبد المجيد الشرفى فاليه تشكراتنا) وخصه الشيخ محمد الشاذلى النيفر بسلسلة من المقالات فى جريدة العمل شهر فيفري 1968 (ايام 2 - 9 - 16 - 23) وشهر مارس (ايام 1 - 8 - 15 - 22) .

(24) الورتانى : النفحة ص 40 .  
(25) العمل عدد يوم الجمعة 16 فيفري 1968 ص 6 (الحلقة 3 من ادباء سالفون) .

(26) مقاسها 15,5/19,7 سم . عدد ورقاتها : 193 بكل صفحة 19 سطرا قصيرا خطها تونسى ، غير مؤرخة .

(27) هو محمد بن خليفة الوشتاتى من ابرز تلاميذ ابن عرفة التونسيين توفي سنة 1425/828 .

(28) صحيح مسلم ومعه شرح الابى (ط القاهرة 1327) .

منسيا ، كانه « شيئا فريا » (29) . ولم يتصد لشرحه من الافاضل فيما  
داينا وروينا غير الشيخ الولي الصالح العارف بالله الغنى سيدى ابنى  
عبد الله محمد السنوسى الحسنى (30) نفعنا الله ببركاته وافاض علينا من  
سحائب خيراته (4 وجه) .

بيد انه وان كان من البيان على طرف الثمام ، ولم يلتفت الى اماطة  
اللثام ، فبين بعضا منه بيان سحبان وحسان ، وكانه رآى البعض الآخر  
غنيا عن البنيان ، ولضمرى ان هذا بمرتبة العالية لخليق ، واما بنا فغير  
لائق ولا انيق .

خالج قلبى ان اضع عليه شرحا يزيل القشر عن اللباب . غير ناكب  
ان شاء الله عن طريق الصواب ، مبينا لسينه من شينه . مميذا لفشه من  
سمينه ، كاشفا عن وجه الاختصار النقاب ، مذلا لجامح تلك المعانى الصعاب ،  
واضيف اليه من الزوائد ، ما لا يخلو من الفوائد مع شئ من ابكار الافكار ،  
سمحت به يد الاقدار ، سالكا فيه طريقا هو اقرب الى الاقتصاد من الاطناب ،  
متجافيا عن طرفى الاختصار والاسهاب ، اذا همت نسائه ترتاح لها نفوس  
اهل الوداد ، واذا طلعت ناره فعلى اقنعة الحساد ، يرى فضله  
ان شاء الله اهل الاعتبار ان عابه عى البصائر والابصار ... »

وهذه الصفحة رغم ما يشوبها من مبالغات وتكلف فى الاسلوب فانها  
تعبر عن اهم مييزات هذا المختصر المنطقي وهى : الدقة والابجاز والعسر .

واستشهد محمد الشافعى بعد ذلك ببعض الابيات فى معانى الحمد  
والتشكى من الزمان ... (31) ثم اهدى تاليقه هذا الى ابنى عبد الله محمد  
ابن حسين باى (المتوفى سنة 1759 م) وقال فى نهاية مدحه له فى خاتمة  
مقدمة هذا الشرح : ( ورقة 8 و ) وخدمت حضرته بزف هذه الهدية اليه  
وشربت محاسنها بتمثلها بين يديه على انى وان كنت كمهدى الدر الى  
البحر ، او كجالب التمر الى حجر ، فقد اعطيت القوس باريتها ، والصحيفة  
قاريتها ، والله هو المسؤول ان يثيبنا عليه ، ولا يخزينا يوم الوقوف بين يديه ،  
وسميته « نتائج الفكر فى شرح المختصر » .

وجاء فى آخر النسخة التى عثرنا عليها من « نتائج الفكر » ( 193 ظ ) .  
وهذا آخر الكلام على قسم التصورات ويتلوه الكلام ان شاء الله على قسم  
التصديقات » (32) .

---

(29) وردت مفتوحة على اعرابها فى الآية القرآنية المقتبسة منها : مريم  
(19) : 27 .

(30) هو الشرح الذى سبق الحديث عنه .  
(31) قد كانت حياته كثيرة الاضطراب انظر فى ذلك خاصة مقالات الشيخ  
التيفر المذكورة اعلاه .

(32) وصل الشافعى بشرحه الى آخر الفقرة 26 من النص المحقق .

ولما نعرض على بقية لهذا الجزء .

### 3) شرح (?) محمد بن أحمد بن غازي (1454/858 - 1513/919) (33)

قد يكون ابن غازي ألف أيضا شرحا لمختصر ابن عرفة المنطقي إذ نجد لفي بروفنصال (Levi-Provençal) ينسب له كتابا بعنوان « حل مشكل ابن عرفة في مختصره » (34) .

ولقد ألف ابن عرفة الكثير من المختصرات من أشهرها المختصر الفقهي والمختصر المنطقي ومختصر أصول الدين ... فأى مختصرين يشمل هذا التأليف المشترك ؟

لا نستبعد أن يشمل المختصر المنطقي والمختصر في أصول الدين لما بينهما من قرابة في المادة من بعض النواحي ثم لأن ابن غازي خص المختصر الفقهي بشروح أخرى (35) . وابن غازي غير غريب عن المنطق لأنه اهتم بالعلوم العقلية بصفة عامة .

### - قيمة المختصر المنطقي لابن عرفة :

لا يمكن أن تصدر أحكاما تتعلق بقيمته الآن رغم ما قاله السنوسي : « وكان ارفع تأليف رأيته فيه واجمه ... » (36) فذلك يتطلب دراسة عامة لتيارات المنطق العربي ونحن مازلنا بعيدين عن ذلك فهذا أحد المختصرين في الموضوع يقول إن المنطق العربي ما زال « ميدانا مجهولا » ... (37) .

الكثير من النصوص إذن تتطلب النشر قبل أن نشرع في بعض الدراسات المتعلقة بها وهذا ما حرصنا عليه قبل أي شيء آخر فالدراسة العامة تبدو الآن مجازفة . ولكن يمكن أن نقرر من الآن وفي إيجاز بعض الأمور التي بدت لنا بديهية بعد دراسة أولية لمختصر ابن عرفة المنطقي :

(33) هو مؤرخ وفقه وحاسب توفي بفاس .... انظر في مصادره  
كحالة 1A : 16 ولفي بروفنصال

Levi-Provençal : *Historiens des Chorfas* pp 224 - 310 .

(34) انظر *Historiens des Chorfas* ص 230 تعليق رقم 2  
تأليف رقم 17 .

(35) انظر مخطوط رقم 6524 من المكتبة الوطنية بتونس : اتحاف ذوي الزكاة والمعرفة بتكميل تقييد أبي الحسن وتحليل تعقيد ابن عرفة ولعله التأليف رقم 16 من تعليق لفي بروفنصال السابق الذكر .

(36) انظر اعلاه مقدمة شرح السنوسي على مختصر ابن عرفة المنطقي

(37) Nicholas Rescher : *Studies in the History of Arabic Logic*

P. 11 : The great man of material that represents the logical work of Arabic - Speaking peoples remains pretty much *terra incognita*. This situation prescribes a natural challenge to interested scholars.

(1) هو يندرج فيما يسمى بالمنطق الصوري ويخوض في نفس المشاكل ويتبع نفس التخطيط الذي سارت عليه المؤلفات الكلاسيكية في المنطق العربي في المذلل ويشمل خاصة القول في الجنس والنوع والفصل والخاصة ثم العرض والمقولات والعبازات والقياس والبرهان والجدل والفسفسطة والخطابة والشعر . (38)

ويعتبر القياس المحوز الاساسى لهذا المنطق .

(2) يرجح ان مصادر ابن عرفة لا تتجاوز التأليف العربية في المنطق رغم استشهاده في بعض الاحيان بارسطو وبالاسكندر الافر وديسي (39) .

(3) يبدو لنا ان ابن عرفة لا يريد ان يحشر نفسه تيار متميز من هذه التيارات المتخصصة التي اظهر المستشرق ريشر Rescher بعض تعاليمها وقسمها الى مدرستين كبيرتين (40) : مدرسة بغداد School of Baghdad

ويستشهد ابن عرفة بأبرز اعلامها: الفارابي - فخر الدين الرازي - السهروردي الخونجي - السراج الارموي .... (41) و المدرسة الشرقية The Easterns ويستشهد ابن عرفة ايضا بأبرز اعلامها : ابن سينا - الابهري - الطوسي - الكاظمي - الشيرازي .... (41) .

(4) فمنهج ابن عرفة اذن منهج تألفي يمكن ان يندرج فيما يسميه Rescher فترة الوفاق Period of Reconciliation (42) .

(5) هدف ابن عرفة اذن تعليمي صرف يعتمد الاطلاع الشامل على الموضوع لكي يستفيد من ذلك عقل الطالب والعالم المسلمين والتأليف مصاغ في شيء من الاختصار والاكتناز لعله مغل بالمعنى في بعض الاحيان ويعتبر

---

(38) انظر : Rescher : Studies 13 - 14

Madkour : L'organon d'Aristote pp. 10 - 13.

انظر ايضا مقدمة الاهواني لا يساغوجي فرفيوس ( نقل ابي عثمان الدمشقي) .

(39) انظر فهرس الاعلام . واستشهد في المختصر الشامل بهما وبغيرهما من اليونانيين ولا يتعدى ذلك ما كان معروفا لدى المؤلفين العرب .

(40) انظر كتابه The development of Arabic... وخاصة شجرتي ص ص 68 - 69 .

(41) في التعريف بكل هؤلاء انظر فهرس الاعلام .

(42) انظر خاصة الفصل السادس من كتابه .

هذا الاختصار نقطة الضعف في تأليف ابن عرفة (43) . فالمختصر المنطقي عبارة عن ملاحظات نقدية تتبع بصفة عامة التخطيط المهود للتأليف المنطقية في عهده وتفترض ضمنيا المعرفة بتلك التأليف وبالمنطق بصفة عامة فكانه تأليف لمرحلة عالية متقدمة في الدراسات المنطقية .

(6) امتاز ابن عرفة في مختصره المنطقي كما هي عادته في سائر تأليفه الأخرى (44) - بالتدقيق في الاستشهادات فهو لا يكاد يذكر رأيا الا ونسبة الى صاحبه او الى التأليف الذي اخذ منه وهذا فضل عظيم على غيره من المؤلفين العرب الذين قلما ذكروا مصادرهم (45) . وهذا يسمح بالمساهمة في ضبط بعض التيارات المنطقية خاصة في حدود بعض التفاصيل . (46)

(7) كذلك لا يخلو كتاب ابن عرفة من النقد والترجيح فقلما تكون الفقرة غير متبوعة بفقرة أخرى تبين ب « قلت » يعبر فيها ابن عرفة عن رأيه الخاص ولعل هذا هو الذي قصده بعض القدماء عندما قال : « واما مختصره للمنطق فشحنه بالاعتراضات على امثال ذلك الفن » (47) .

ولا تخفى قيمة هذا الجانب فهي تسمح من جملة ما تسمح به - بالتعرف على موقف احد فقهاء المالكية من المنطق في حدود بعض الجزئيات لانه لا مجال للشك في ان ابن عرفة من المتقبلين للمنطق العارفين بقيمته ضمن علوم المعرفة الاسلامية (48) فهو يتبنى تعريف فخر الدين الرازي للمنطق : « هو قانون تعصم مراعاته الفكر من غلظه » (49) ويرد على من

---

(43) انظر ما قلناه آنفا عن عسر تأليفه وانظر خاصة ما قاله شارحه السنوسي .

(44) انظر نموذجا من ذلك فيما نشرناه من المختصر الشامل في اصول الدين : حوليات الجامعة ...

(45) انظر مثلا تشكي ابراهيم مذكور من ذلك : L'organon p. 60 وتكون هذه هي القيمة الكبرى لتأليف ابن عرفة . ولكن ذلك يتطلب كما قلنا معرفة اشمل بالنصوص المنطقية .

(46) السراج : الحل ص 585 (عن القرافي) .

(47) انظر في المواقف المختلفة من المنطق خاصة كتاب علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ونقد المسلمين للمنطق الارسططاليسي .

بريد الاكتفاء بنا هو ضروري منه دون نظرية فضلا عن يحرمه . قلت :  
ضرورية كآف في بعض الطرق الموصل لبقايقه لا في كلها . (49)

وفي الختام فإن ابن عرفة يرى أن طريق العلم الصحيح هو الذي  
يسمح بالتفريق بين الفث والسمين ولذا رأى من الواجب المشاركة فيه  
(في المنطق) علما وتعلما واتباع الحق فيه ردا وتسلما (50).

[illegible]





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَواتُكَ عَلَيَّ يَا حَسْبِيَ وَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ الْحَمْدُ

فَالْتَمَسْتُ الْغَفْلَةَ لِمَا مَامَ الْعَالَمُ الْعَلَاءُ مَهْ

جَامِعٌ عَلَيْهِ الْمَعْقُولُ وَالْمَنْعُولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

فَهَكَذَا عَرَفْتُ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَرَضِي عَنْهُ بِمَنْعِهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا تَنْبَغِي دَارُ مَرْوَةٍ وَلَا كَابِرُ الْأَمَةِ فَطَاءَ وَشَتَّى

أَرْبَابَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَرْبَابُ كِتَابٍ مَا يَنْفَعُهُ لَعَوْلٌ يَبْعُونَ لِمَا بَيْنَ

سِنُونُ عَنْهُ وَأَنْ تَحْمِلَ رُسُلُهُ الشَّخْمُ نَوَاحٍ الْأَ صِلَتُهُ بَيْنَ نَحْوِ

الْمَحْصُوصِ شَوَاعِمِ الْكَلَمِ فِي كَهَامِ لَيْبِهِ وَبَصَرِ قِ بَعْلٍ

لَمَّا رَجَّحَ أَكْثَرُ مَسَائِرِ عُلَمَاءِ الْأُفُقَيْنِ بِكُلِّ مَسْجِدٍ كَثِيرٍ رَاسِرٍ

الْفَوَائِدِ الْفُصْحَمَةِ وَتُصَوِّلُ مِنْ أَحْكَامِهِ التَّصَوُّرَ تَهْ وَالْتَّصَوُّفَ

حَسْرَتَانِ فَحَسْرَتَانِ وَأَخْرَجَ مِنْ أَسْتِحْجَاجِ الرِّقَابِ كُلِّ قَلْبٍ بِخَيْرٍ مَبْدُوءٍ

أَقْرَبَ الْقَابِلِ الْبَيْتِ فِيمَا يَرِيعُهُ وَيُقَيِّرُهُ فَيَسْكُنُ بِرَأْيِهِ

بِمَا يَجْعَلُهُ عَيْنُ الشَّارِبِ سُكُوتُ الْأَخِيرِ مَرَّ عَيْنَيْهِ عَنْهُ وَبَسْبَسَتْ

بِمَا رَجَبَ ذَمُّهُ : سَمَاءُ رَكَّةٍ عَلَيْهِ عِلْمُهُ وَتَعْلِيمُهُ وَابْتِغَاءُ الْحَقِّ بِهِ

رَدَّ أَوْ تَسْلِيَةً بِرَدِّهَا كُلَّ مَنْ يَحْيِي فِي الْخَلْقِ لِلْكَافَةِ مَا تَغْنِيهِ وَتَقْصِيهِ

الْبَقَاءُ



## (2) نص المختصر فى المنطق - لابن عرفة

(1) 1 ظ / بسم الله الرحمان الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كثيرا الى يوم الدين (1) .

قال الشيخ الفقيه العالم العلامة الصدر الشهير الخبير النبيل المتفطن الاصيل ، نسيج وحده وفريد عصره ، ابو عبد الله محمد بن الشيخ الصالح الجاور المقدس المرحوم ابى عبد الله محمد بن عرفة الوردعى نسباً التونسى مولداً ومنشأً برد الله ضريحه واسكنه من اعلى الجنان فسيحه . (2)

الحمد لله الذى لا مهدى الا من هداه . ولا كائن الا ما قضاه . ونشهد (3) ان لا اله الا الله وان كل كمال بالحقيقة له . وكل نقص ولو بالمجاز منفى عنه وان محمداً رسوله . المنحصر نوع الافضلية فى شخصه المخصوص بجماع الكلم ظاهر لفظه ونصه .

(2) وبعد لما مزج اكثر متأخرى علماء الاصلين (4) بكلامهم كثيراً من القواعد المنطقية وفصولاً من احكامه التصورية والتصديقية حتى ان بعض من ادركناه من اشياخ الزمان كان يلمع ببعض الفاظ (5) مبادئ الفن فى المسائل الفقهية فيما يدعيه ويفسرهِ فيسكت بذلك عن مراجعته غير المشارك فيه (6)

---

(1) ب : صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .  
(2) عوض هذه الفقرة نجد فى ب : قال الشيخ الفقيه الامام العالم العلامة جامع علمى المعقول والمنقول ابو عبد الله محمد بن عرفة رحمه الله تعالى ورضى عنه بمنه . وفى هامش ب : يقول العبد الفقير الى مولاه الغنى محمد بن محمد بن عرفة الوردعى رحمه الله تعالى ورضى عنه بمنه .

(3) ب : « ونشهد » وفوقها : « اشهد » .  
(4) فى هامش أ : قال المؤلف هو ابن عبد السلام . فهل يكون شيخ ابن عرفة الشهير ابو عبد الله محمد بن عبد السلام (676 - 749) هو المقصود خاصة بالنقد من وراء هذا الكلام .

(5) فى هامش ب .  
(6) ناقصة فى ب .

سكوت الآخرس عما يتيقنه (7) ويستبصره فاجب ذلك المشاركة فيه علما وتعلما واتباع الحق فيه ردا وتسليما وربما كان يجرى في الالتقاء لطلبية من تحقيق وتحصيل وتدقيق وتاصيل ما لا يجدونه مسطورا مقررا ولا منقولا ولا محررا .

(3) فرايت ان اجمع لهم قواعد الفن بوسط الاختصار مع زيادة عرية عن الاكثار منها على ما قيل من مشهور راي مضعف وبرهان مزيف . فالفه اسال ان يجعل ذلك للنصحة الدينية خالصا ولخير الدنيا والآخرة جالبا قانصا كاملا لا ناكصا ولا ناقصا .

العلم الذي هو مطلق الادراك : تصور ان كان ادراكا لغير مطابقة النسبة الحكيمية لما في نفس الامر ، وتصديق ان كان ادراكا لها . ويشمل التصديق علما واعتقادا وظنا ووهما وشكا لان المطابقة اعم من كونها جزما لدليل او دونه او راجحة او مرجوحة مساوية ومن ثم شمل تصديق الممكنة عامة وخاصة .

(4) الفخر : التصديق تصور امر مع الحكم عليه بايجاب او سلب . الاقدمون : هو نفس الحكم . والمشهور ان العلم اما تصور او تصديق .

ورد على الثالث بعدم اندراجة وعلى الثاني بلزوم كون قسم الشيء قسيما له . واجاب الاثير والسراج بان المقسم مطلق للادراك والقسيم المقيد بعد الحكم . ورده ابن البديع بانه ان اريد بالتصديق مجموع الادراك والحكم لم يندرج لعدم صدق الجزء على الكل وان اريد به الادراك المقيد بالحكم كان الحكم خارجا عن التصديق وهو نفسه او جزءه وبأن العلم انفعال والحكم فعل .

(5) قلت : ان ارادوا بالتصديق ادراك مطابقة النسبة الحكيمية (9) استقام التقسيم والجزء المعقول يصدق على الكل كالحيوان / 2 و / او (10) الناطق على الانسان والمنوع المحسوس كالسقف او الجدار على البيت فقلعه من الاول . وليس كل منهما ضروريا لا يتوقف على نظر وهو استحضار ما يفقد ادراكه ادراك غيره فيدخل مفيد التصور ولو بالخاصة على المشهور .

---

(7) بداية من هذه الكلمة نجد في ب : كلمتين وسطرين مضافة بحبر مغاير للحبر الاصلى لان الورقة الاصلية تمزقت اطرافها من شدة بلى وكذلك الامر بالنسبة لبعض الكلمات او الاحرف من الاسطر السابقة من نفس الصفحة ومن اسفل الورقة الموالية .

(6) ب : زيادات .

(9) ناقصة في ب .

(10) ب : و .

وقول الفخر ترتيب تصديقات يتوصل بها لعلم او ظن لا ينعكس  
لخروج مفيد التصور ولا نظريا يتوقف عليه والا لما احتجنا التحصيل ولا قدرنا  
عليه فبعض كل منهما نظري يمكن تحصيله من بعضه الضروري .

(6) وللфخر مذهب ياتي في المعرف .  
ولما غلط الفكر كثيرا احتيج لقانون تعصم (11) مراعاته الفكر من غلظه  
وهو المنطق . قيل : ان كان ضروريا فلا يتعلم وان كان نظريا تسلسل .  
فيل : منقسم (12) يكتسب نظرية من ضرورية . قيل : ان كفى ضرورية  
ولا حاجة لنظرية والا تسلسل .

قلت : ضرورية كاف في بعض الطرق الموصل لباقيه لا في كلها ثم  
زائنه في بيان حق السراج . وجواب الخونجي والاثير بكفايته وان الاحاطة  
بكل الطرق اولى ضعيف لاحتضائه اولى تحصيله لا وجوبه . وجواب مطالع  
السراج بان نظرية يكتسب من ضرورية بطريق بين حسن .

(7) وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن (13) عارضه الذاتي وهو ما لحقه  
كذاته (14) او مساويها او اعمها الذاتي لا عن عارضه الغريب ، ما لحقه لخصه  
او اعمه العرضي .

فموضوع المنطق التصورات والتصديقات وفي كونها الشواني  
اي هي من حيث الحكم لبعضها على بعض تقييدا وخبريا موصلة لعلم مجهول  
نوعها توصلا قريبا او من حيث مطلق توصيلها وان بعد قول الاثير مع الفخر  
والشيخ والكاتب مع السراج والخونجي محتجا لهما في التصور من حيث  
لونه جزئيا وكليا واحد الخمسة والتصديق من حيث كونه عدولا وتحصيلا  
وعكسا ونقيضا .

(8) وموصل الاول قريبا يسمى قولنا شارحا والثاني كذلك حجة ، وقدم  
لاول وضعنا لتقدم التصور التصديق طبعاً ضرورة ان الحكم والمحكوم (15)  
به وعليه ان لم يتصور امتنع الحكم . ولا يلزم تصور حقيقة المحكوم عليه بل  
بوجه ما . قيل : لو استدعى الحكم على الشيء تصوره بوجه ما صدق المجهول  
مطلقا يمتنع الحكم عليه وهـ وكاذب لان المحكوم عليه فيه ان كان مجهولا  
مطلقا تناقض كذبه وان كان معلوما من وجه امكن الحكم عليه فالحكم بامتناعه  
تناقض .

(11) أ : يعصم .

(12) أ : قيل نظري منقسم .

(13) أ : من .

(14) ب : لذاته .

(15) هـ : هـامش ب .

(9) قلت : الحكم عليه باعتبار الشعور به من حيث ذاته ولا تنافض بينهما كاختلاف كيف : حينية ومطلقة ، وجواب الخونجي والسراج بأن هذه القضية يمتنع صدقها خارجية لامتناع موضوعها في الخارج فان كل خارجي معلوم من وجه فيمتنع لزومها مقدمها وصدقها حقيقية يمكن من غير تناقض فيه نظر لان كذب التالي في نفسه لا يمنع لزومه لمقدم والا لما صدقت لزومه استثنى (16) فيها تقيض تاليها ولمنع كل خارجي معلوم من وجه . دلالة اللفظ

(16) وقول الخونجي والاثير والسراج هي فهم المعنى من اللفظ رده الكاتبين بان الفهم ثان عن الدلالة باللفظ الثانية عن الدلالة فلو كان اياها ما لزم تاخر الشيء عن نفسه بمرتين . وابن واصل بثبوتها للفظ قبل الفهم منه وبصحته تعليله بها فيلزم تعليل الشيء بنفسه ورده بمنعه لان المعرف غير المعرف به (17) ولذا لم يقبح هذا انسان لانه حيوان ناطق (18).

2 ظ / والحق ان الحيثية كالمادية والفهم كالفائية فهي مشتركة لقول الشيخ اولا هي ارتسام معنى في النفس لارتسام لفظ في الخيال تعرف النفس ان المسوع للمفهوم . وثانيا لا يدل لفظ بذاته والا كان لكل (19) لفظ معنى بل الواضح جعله دالا اي بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى . وعسى على امر لوضعه له مطابقة ولكله تضمن وللزومه الذهني التزام . ولازمه التزام من حيث هو كذلك فيهما احترازا من المشترك بين المعنى وجزئه او لازمه . فالزومه ذلك في الاولى . وبطل ابن التلمساني عكس الاولى بالمسمى البسيط.

(11) الفخر : هي على تمام مسماه مطابقة وجزءه تضمن .

قلت : وبقصوره على بعض صور نقض طرده وهي دلالاته على آخر اجزاء مسماه . والمعتبر اللازم البين وهو ما يلزم من فهم المسمى فهمه . والمعروف كونه ذهنيا اذ لا فهم دونه لا نقل ابن الحاجب انه خارجي لحصول الفهم دونه كما في العدم والملكة . وفي كونه شرطا او سببا قولا الاكثر وشيخنا ابن الحباب بناء على ان دلالة الفهم او الحيثية .

(16) ناقصة في ب .

(17) ناقصة في أ .

(18) في هامش أ وبحير مخالف : ابن هارون اعترض بان (؟) يحتجب فيه الحيثيات لانها لا تدل على الحصول بل على القابلية فقط . فصان (؟) عقل الانسان بانه القابل للكتاب . قيل لا يشترط الدلالة على الحصول بدليل قولهم في حد النظر فلم يمكن التوصل بصحيح النظر الى آخره .

(19) ب : كل .

(12) والمشهور دخول دلالة المركب فيها . قالوا لان دلالة الهيئة التركيب بالوضع . وما دل بالاخيرتين دل بالاولى دون عكس لجواز بساطة المسى وعدم لازمه البين . وزعم الفخر عكس الاخيرة لان لكل لازما اقله ليس غيره . رد بمنع كونه بينا لانه (20) ما لزم من فهم المعنى فهمه لا ما ان فهم لزومه . ولفظ الاولى حقيقة وغيرها مجاز (22) . والاولى لفظية والثانية عقلية . وفي كون الثانية مثلها او كالاولى قول ابن التلمساني مع الفخر والآمدي . والاخيرة قيل مهجورة وفسره الكاتبى بعدم استعمالها فى جواب ما هو ، ورده الاثير بان التضمن كذلك . وفسره بمنعها فى ذكر اجزاء المحدود كحساس ناطق فى انسان . والدال مركب ان قصد بجزئه جزء معناه وهو المؤلف والا فمفرد .

(13) وقيل المركب ما دل جزئه على غير جزء معناه (23) دون جزئه .

وخص الفخر (24) تقسيمه بالدال بالمطابقة فقال ابن التلمساني لا معنى له لانقسام الاخيرين اليهما . ووجهه القرافي بان تخصيصه باحدهما يخرج البسيط وغير ذى اللازم البين . ويرد بان المتعقب تخصيصه به دون اعمه المقرون بال (25) لا الاخيرين وغيره بانه اعم منهما فاستلزم تقسيمه . ورد (26) بان مقسم اعم لا يقسم الاخص . والمفرد مشترك ان عدد الوضع معناه والا فمفرد علم ان تشخص بالوضع والا فمتواطىء استوت افراده فيه (27) والا فمشكك ، فعل ان استقل بمعناه دالا بهيئته على زمنه ، اسم ان لم يدل بها ، حرف ان لم يستقل .

(14) وتصويب ابن واصل ابطال الخونجى عكس رسم الفعل فما يرادفه فى لغة المعجم لانه فيها يدل على الزمان بذاته ، ونظر المنطقي عام فى اللغات، يرد بان عموم نظره (28) فيها باعتبار احكامها العلمية وهذه لفظية تختلف بحسب اللغات . وشك الفخر فى قولهم الفعل والحرف لا يخبر عنه بان المخبر عنه فيه ان كان اسما كذب وان كان فعلا او حرفا تناقض . واجيب بان المراد

(20) أ : لائق (؟) وبالهامش : لانه .

(21) أ : فهما .

(22) أ : ... وغيرها لفظ الاولى حقيقة ولفظها مجاز .

(23) أ : وهو المؤلف .... جزء معناه ناقص فى ب .

(24) ب : وحصر .

(25) أ : .... دون اعمه لا دون الاخيرين .

(26) ب : ويرد .

(27) ب : استوت فيه افراده .

(28) أ : بان نظره .

لا يحبر عن معناه معبرا به عنه . واللفظ مرادف ان وافق غيره في المسمى والا مباين (29) . كلى ان لم يمنح تصور معناه شركة فيه (30) .

15) الاثير : امتنع وجود افراده او امكن وما وجد او وجد واحد وامتنع غيره او امكن او وجد وزيادة غيره غير متناهية غير خفية 3/ و ، جزئى ان منعها اخص من الجزئى الاضافى (31) المندرج تحت كلى . وليس جنمما له لتصوره دونه (32) . والاضافى اعم من الكلى من وجه والمفهوم ان لم تصدقا على واحد تباينا والا لزم صدق (33) كل منهما صدق الآخر تساويا . وان لزم صدق احدهما الآخر فالملزوم اخص مطلقا والا فكل اعم من الآخر من وجه . وتقيضا المتساويين مثلها وتقيض الاخص مطلقا اعم من تقيض الاعم مطلقا وتقيض الاعم من وجه لا يلزم كونه اعم من تقيض الآخر او اخص لان تقيض الاخص اعم من عين الاعم من وجه مع المباينة الكلية بين تقيض الاعم وعين الاخص وبين تقيضى المتباينين مباينة جزئية لصدق تقيض كل منهما مع الآخر فان صدق مع تقيضه ايضا تباين تقيضاهما تباينا جزئيا والا فكليا والمحقق (34) الجزئية . والكلى ان اعتبر من حيث هو طبعى موجود لان جزءه الموجود (35) ومن حيث كونه كليا منطقي ومن حيث مجموعهما عقلى

16) الاثير : وفى وجودهما خلاف . وخص التلمسانى الخلاف بالثالث . والمقول فى جواب ما هو جملة اجزاء وفى طريقة كل جزء منهما دل عليه مطابقة والداخل فى جوابه كل جزء منها دل عليه تضمننا . والكلى اقسام الاول الجنس المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب « ما هو ؟ » فيخرج العرض العام . واورد ان المقول على كثيرين اعم من الجنس المطلق لانه مقول عليه وعلى غيره لكنه اخص منه لانه جنس للخمسة .

17) واجيب بان الاول باعتبار ذاته . والثانى من حيث كونه جنس للخمسة . ومن هنا تعقب شيخنا ابن الحباب قول ابن اندارس المقول على كثيرين عرض عام للجنس . وفى لزوم كون الجنس ذا نوعين طريقا الاثير والكاتبى . وعلى الاول فى لزوم كونهما خارجيين (36) نقل الاثير عن المشهور

---

(29) أ : فمباين . وفى الهامش : مباين .

(30) وفيه ناقصة فى ب .

(31) ناقصة فى ب .

(32) هامش أ : هى الجزئى دون الاضافى ضرورة انه جزء عام ذلك (؟)

وقيل بينها عموم وخصوص من وجه لابن مرزوق .

(33) ب : كل واحد منهما .

(34) ب : فالمحقق .

(35) ب : لانه جزء الموجود .

(36) أ : خارجيين .



ورايه . والجنس ان كان تحته جنس لا فوqe فعال وعكسه سافل ، وما فوqe وتحتة متوسط ومقابلته مفرد . ومنع الفخر كون الجنس جنسا لها لامتياز لانها بعدمي ومجموع وجودي وعدمى لا يكون نوع وجودي . والجنس لا يكون ذا نوع واحد . وردة السراج والكاتبى باحتدال كون العدمى عارضا لمقوم وجودي ومنع وحدة (37) نوع الجنس كوحدة شخص النوع . (38)

18) قلت : فى الاول نظر اذ الماهيات العقلية لا تثبت بالامور الاحتمالية . الثانى النوع الحقيقى المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب «ما هو؟» وخرج الفصل والخاصة . والاضافى فى الاشارات المقول عليه وعلى غيره الجنس قولاً اولياً . الفخر (39) : لانه لا يكون نوعاً الا بنسبته لقريب جنسه والحقيقى لكل ما فوqe . الاثير والخونجى : احتراز من الصنف لانه بواسطة النوع (40) . وبينهما عموم من وجه الانفراد الحقيقى فى البسيطة والاضافى فى الجنس المتوسط واجتماعهما فى السافل . ومراتب الاضافى كالجنس . الاثير : الجنس وان علا والفصل وان اخذا مجردين كانا نوعين حقيقين . الفخر : احد الخمسة (41) الحقيقى لانها محمولات والاضافى موضوع (42) .

19) وردة السراج والخونجى والاثير بان كونه موضوعاً لا يمنع كونه محمولاً . يرد بان كونه اضافياً انما هو من حيث كونه موضوعاً فقط . الثالث : الفصل فى الاشارات المقول على الشئ 3/ ط/ فى جواب «ايما هو» فى جوهره . زاد فى الشفا من جنسه . الفخر : كمال (43) المميز عما (44) بشارك فى الجنس . الاثير : فلو تركبت ماهية من امرين يساويانها كان كل منهما فصلاً على الاول لا الاخيرين ولو تركبت منهما مع جنس فكذلك على غير الاخير ومجموعهما فصل عليه . ونسبته للجنس بالتقسيم والنوع بالتقويم . ومقوم العالى مقوم المساقل دون عكس والمقسم عكسه .

(37) أ : ومنع عدم وحدة ...

(38) هامش أ : معطوف على كون الجنس منع آخر بعد الاول .

(39) ناقصة فى أ .

(40) « والحقيقى . بواسطة النوع » ناقصة فى أ .

(41) ناقصة فى أ .

(42) هامش أ : اما المباين والمفرد قيل الامثال ومثيله ابن واصل الماهية

البسيطة سميم (5) الفوات الاضافة ولا يبعد ان يمثل على رأى

الحكماء فى ان العقل الاول جنس لا جنس فوqe وان ما تحته انواع

حقيقة فنوع منها مفرد لا نوع فوqe ولا تحته . تأمله .

(43) أ : كما .

(44) أ : عمن .

(21) ووجب الشيخ كونه علة لوجود حصة النوع من الجنس لان احدهما ان لم يكن علة الآخر استغنى كل منهما عن الآخر . وليس الجنس علة له والا استلزمه فتعين العكس . واجابوه بانه لا يلزم من عدم العلية التامة الاستغناء ولا من العلية (45) غير التامة الاستلزام .

ومنع الفخر وجوبه بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف . وزده الاثير والسراج والخونجي بان ذلك فى الماهية الحقيقية ممنوع .

قلت : القول بالعلية عندنا باطل بين فى الكلام وليس كل جزء جنسا او فصلا كاجزاء العشرة بل الجزء المحمول احدهما . قالوا فصل الانسان الناطق لا النطق الذى لا يحمل عليه الا بالاشتقاق وكذلك البواقى وحيث يطلق ذلك فهو مجاز .

(21) الرابع : الخاصة : فى الشفاء : الكلى المقول على اشخاص نوع واحد ما تحت طبيعة فى جواب اى شىء هو قول غير ذاتي ، وفى الاشارات بدل اشخاص نوع واحد ما تحت طبيعة واحدة . قالوا : على الاول تدخل خاصة النوع وان (46) علا او توسط او سفل لا خاصة الجنس العالى وعلى الثانى تدخل . وربما كان خاصة العالى عرضا عاما للسافل . وتكون لازمة وشاملة . السراج : وتخصيص قوم الخاصة بالاولى يبطل التقسيم المخدم . وقد تكون مركبة من امور كل منها اعم منها .

الخامس : العرض العام المقول على ما تحت اكثر من طبيعة واحدة قولاً عرضياً . وثبته بعض الناس قسيم الجوهر . وزده الخونجي والسراج بان هذا قد يكون جوهر! ومحمولا على الجوهر حملا حقيقيا دون ذلك . وذلك قد يكون جنسا دون هذا .

(22) فالكلى تمام ماهية افراده نوع وجزءها جنس او فصل وخارجا عنها خاصة او عرض عام . والثانى يسمى ذاتيا . والشيخ قد يفسر الذاتى بها ليس بعرضى فالماهية عليه ذاتية . والذاتى جنس او فصل لانه ان كان مقولا فى جواب «ما هو؟» كان جنسا والا فان اختص بالماهية كان فصلا لتمييزه الذاتى اياها فان كان تمام مميزها بقریب والا ففصل . فصل وان لم يختص (47) بها امتنع كونه تمام مشترك بينها وبين ما يخالفها والا كان مقولا عليها فى جواب «ما هو؟» والفرض خلافة فوجب كونه جزءا من تمام المشترك لا مباينا له ولا اخص ولو من وجه لوجود المباين والاعم ولو من وجه دون مباينة واخذه

---

(45) أ : العلة .

(46) أ : أ ن .

(47) أ : تختص .

وامتناع وجود الكل دون جزئه ولا اعم والا وجد دونه مشتركا بينها وبين ماهية ما .

(23) وامتنع كونه تمام المشترك لفرض كونه غير تام فكان جزءا من تمام (48) المشترك بينهما وعاد الكلام وتسلسل فوجب كونه مساويا لتمام المشترك فهو فصل جنس وفصل للماهية عما يشاركها في ذلك الجنس . والخارج غير 4/ و/ لازم ان لم يمتنع رفعه عن الماهية والا فلازم (49) للوجود او للماهية بوسط وهو البعيد ام هو (50) القريب والوسط ما يقرن « بلانه » كذا (51) والا لما جهل حمل امر على غيره وتسلسلت اللوازم .

معرف الشيء ما اوجب تصويره (59) او تمييزه عما سواه . فشرطه كونه اجلي منه ومتصورا قبله ومساويا له في الصدق ، وحد تام ان كان بالجنس القريب والفصل ، ناقص ان كان به فقط او به وبالجنس البعيد . ورسم تام ان كان بالقريب والخاصة وناقص ان كان بها فقط او بها وبالبعيد .

(24) وقول نصير الدين السمرقندي : زعم بعض المحدثين ان مجرد الفصل او الخاصة يفيد تعريفا ناقصا خلاف قول المحققين لا يفيد شيئا غريب . والتعريف بالمثل تعريف بمحض المشابهة . رسم وخلل كل بعدم شرطه . ويقدم الاعم لكونه اعرف . وفي كونه اوجب او اولى قول السراج والاثير مع الخونجي وخلل لفئه عدم ظهور دلالة . وللخير في بعض كتبه (53) : لا شيء من التصور بمكتسب لان التصور اما مشعور به او غير مشعور به وكل مشعور به يمتنع طلبه لانه تحصيل حاصل وكل غير مشعور به كذلك ناغلة عنه .

(25) ورده الخونجي والاثير والسراج بان المعلوم ببعض اعتباراته يمكن طلب حقيقته كطلب ماهية الجن . والمراغي (54) بكذب القياس لان العكس المستوى لعكس نقيض كل من الحمليتين ينافي الاخرى . ورده الثلاثة (55) بان موضوع الحمليتين تصور مشعور به وتصور غير مشعور به لا مشعور به ولا غير مشعور به والعكس المذكور لكل من القضيتين لا ينافي الاخرى .

---

(48) ناقصة في ب .

(49) ب : فسلاو .

(50) عوض «ام هو » نجد في ب : اولاً وهو .

(51) ب : بـ «لانه» حين يقال لانه كذا .

(52) مكررة في المخطوطتين .

(53) هامش أ : في المحصل والمخلص .

(54) هامش أ : هو الشريف المغربي .

(55) ناقصة في ب وفي مكانها بياض .

والخونجي والسراج بمنع انعكاسه عكس النقيض الى الموجب المنعكس عكس الاستقامة الى منافي الثاني . وشك في التعريف بأنه يمتنع تعريف الشيء بنفسه او بكل اجزائه لانها هو وببعضها لان معرف المركب معرف كل جزء منه وبالخارج لتوقفه على اختصاصه بها الموقوف على معرفتها وعلى العلم بما سواها مفصلا .

(26) واجاب الخونجي والسراج بان معرف الكل قد لا يعرف جزءه لكونه معروفا ومنع توقف التعريف بالخارج على معرفة الاختصاص . سلمناه لكن توقف الاختصاص على العلم بها من وجه (56) .

قلت : اقتصارهما على جواب الاول يلزمهما (57) الشك في الحد التام .  
 ويجب بان اجابة الاثير بان اراد بكل اجزائه ما سوى الهيئة الاجتماعية منعنا : بها هو والا سلمناه بكلها وادعيانه ببعضها وهو هي غير الهيئة الاجتماعية (58) تفيد كونه ببعض فشمّل جواب الاول .

(27) والمركب ان لم يستقل معناه تقييدى والا فان دل بذاته على طلب فعل فامر مع الاستعلاء . وسؤال مع الخضوع . والتماس مع التماوى . وعلى طلب كفه نهي مع الاستعلاء . ومع الاخيرين الاخيران . وعد اليبارى ما دل على الطلب مفردا والا فان لم يحتمل الصدق والكذب فتنبه منه التمنى والترجى والقسم والنداء وان احتملها فيخبر وقضية مقدمة ان جعل جزء . فياس فان تحلل طرفا القضيتين الى مفردين او ما قوتها قوتها فحمليه والا فشرطية . (59)

والحملية مركبة من محكوم عليه هو الموضوع وما صدق عليه تصورا هو العنوان كان تمام ماهيته او جزءها او خارجا وما حكم / 4 ط / بصدقه عليه او سلبه عنه موجبه او سالبة هو المحمول او نسبة صدقه او سلبه (60) فان صرح بلفظها وهي الرابطة زمانية كانت او غير زمانية كـ « كان » و « هو » ثلاثية والا فتنائية .

(28) وتعقب ابن واصل فولهم « هو رابطة » (61) بأنه اسم لطرف قضية او لمنع كون ما بعده نعتا للاسم لا للنسبة حسن . وفي اعتبار صدق

(56) الجملة «سلمناه ... وجه» ناقصة في ا ومضافة في الهامش .

(57) ١ : يلزمهم .

(58) «معناه انها ... الهيئة الاجتماعية» ناقصة في ب ومضافة في الهامش

(59) في هامش أ : «اعترض ابن مرزوق مثله على الحمل فان المحل

(٢) القضية لا الطرفان » .

(60) ب : حملة . وفي الهامش اصلاحها بـ «سلبه» .

(61) «هو رابطة» ناقص في ب .

العنوان بالفعل وقتنا ما او بالامكان قولاً الشيخ ونفا راى . والتشكيك فى  
الحل بان المحمول ان كان نفس الموضوع فلا حمل وان كان غيره امتنع  
لامتناع كون الشئ عيّن غيره مردود بان معناه (62) الحكم بصدق امر على  
امر بواسطة صدق ثالث ولا امتناع فيه . وما موضوعها جزئى مخصوصة  
وكلى دون سور . الشيخ : وهو ما دل على كمية الموضوع لا اجزائه مهمة  
مساوية للجزئية وبه محصوره . وسورها موجبة كلية «كل» ومرادفه . وجزئية  
« بعض » و « واحد » . وسالبة كلية لا شئ « ولا » واحد . وجزئية « ليس كل »  
و « ليس بعض » و « بعض ليس » . والاولى للسلب عن الكل مطابقة وعن  
البعض التزام عكس الاخيرين .

(29) والثانى قد يذكر للسلب الكلى ولا يذكر للايجاب بوجه عكس  
الثالث . فمعنى (63) كل ج كل افراده لا الكلى ولا الكل والا لم يتعد الحكم  
من الاوسط للاصغر لا ما حقيقته ج ولا ما هو موصوف به بل الاعم منهما  
لمنع الاول اندراج الاصغر تحت الاوسط والثانى يوجب لكل موضوع موضوعاً  
وما اعتبر فى صدق عناونها وجود موضوعها فى الخارج خارجية وما اعتبر  
فيه تقدير وجوده حقيقية . وقيدھا الاثير بتقدير الامكان العام . قال وربما  
استعملت القضية بمعنى الوجود الرهنى .

(30) وحق السور اقتراعه بالموضوع لانه ذو الافراد فان قرن بالمحمول  
سميت منحرفة كلية الموضوع او جزئية ، ومحمولها كذلك . فاقسامها اربعة  
كلما كان احد طرفيها شخصاً مسوراً او محمولها ايجاباً كلياً او سلباً جزئياً  
او مادتها امتناعاً او موافقة من الامكان لزم صدقها اختلاف طرفيها فى مقارنة  
حرف السلب والالزमे امتناعه .

والمعدولة ما السلب جزء طرفيها وغيرها محصلة . فالاقسام اربعة  
والمعتبر حال المحمول فان توافقت القضيتان فى احدهما لا كيفهما تناقضتا  
بشرطه وعلى العكس تعاند صدقهما ايجاباً لا كذبهما لجواز عدم موضوعهما  
وكذبهما سلباً والا صدقت الموجبتان وان اختلفتا فيهما فالسالبة اعم من  
الموجبة لتوقفها على وجود الموضوع مقرراً او مقدراً . واورد منع لزوم والا  
صدق الموجبتان بل اللازم والا كذبنا لانهما اخص وكذب الاعم يوجب كذب  
اخصه .

(31) وجواب ابن واصل بان كذبهما معا لما كان حمالاً استلزم المحال  
مصادرة والصواب والا صدقتا وكذبنا معا . وحرف السلب ان تاخر

(62) أ : معنى .

(63) غير واضحة فى ب .

عن الرابطة جزء من المحمول (64) وان تقدم فسالب فلا لبس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة ثلاثيتين وتميزهما ثنائيتين بالنية (65) او تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب كـ«غير» وبعض بالسلب لـ«يس» .

الفخر في المنخص : لا يشترط وجود موضوع المعدولة لان عدم البصر ان صدق على الموضوع المعدوم فذلك والاصدق عليه البصر فلم يجب وجوده لاييجاب المحصل باولي المعدول . ورد بان الصادق حينئذ السالبة المعدولة وهي اعم من الموجبة المحصلة .

(32) وقال في شرح الاشارات : ثبوت الشيء / 5 و / لغيره فرع ثبوته في نفسه فلا تكون المعدولة موجبة . ورد بان الاعتبار في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وصفه ولا محموله وقد يصدق عدمي على وجودي . وعُدول الموضوع قليل الفائدة ويفرق بينه وبين السلب تقدم حرف السلب على السور وتاخره كالرابطة وان اقترن به لفظ ما او ما في معناه جعله ايجابا .

وفي الموجبة المعدولة اقوال : الاول : ذات عدم الشيء عما من شأنه نه له في ذلك الوقت . الثاني : او قبله (66) او بعده . الثالث : او من شأنه او نوعه او جنسه القريب . الرابع : او البعيد .

فابطل الشيخ الكل بانتاج الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غنى عن الموضوع . الجوهر غنى عن الموضوع ولا ينتج الا بايجاب صفراء مع ان ليس من شأن الجوهر ولا بحسب نوعه ولا جنسه .

(33) ورده الخونجي والسراج بالزامه عدم وجود الموضوع في الموجبة لانتاج الغلاء ليس بوجود وكل ما ليس بوجود ليس بمحموس وبان (67) الصغرى السالبة في الاول انما لا تنتج اذا لم تكرر النسبة السلبية وان تكررت انتجت والبديهة تشهد به (68) .

---

(64) ب : جزء المحمول .

(65) هامش أ : يعقب العقباني كون النية تمييز لانها صفة للمتكلم وقال : ولا يقال بهذا (؟) للمتكلم لانه لا يلتبس على متكلم مراده . ابن مرزوق : لعل فائدتها الاشياء (؟) مع المتكلم في المناظرات وبصدق المتكلم كما يصدق في قوله بحثت فلم اجد . قال لا يقال انها فصل عدولها باخباره كما بينته لانا نقول لو لا نيته اولا ما ساغ له الاخبار . قال فترجع فائدة النية الى جواز الاخبار عنها انتهى حاشية .

(66) ب : قبلها .

(67) ب : ولان .

(68) هامش أ : قبل تكرر في الكبرى على ما هو عليه نحو \* كل حي ليس هو بجماذ وما ليس هو بجماذ نام .

وكيفية النسبة الحكمية فى الواقع تسمى مادة وفى الذهن او اللفظ  
جبة فان ذكرت فالتقصية موجبة والا فمطلقة . والضرورة وجوب ثبوت المحمول  
للموضوع او سلبه عنه فان كانت لذاته فضرورية مطلقة وما دام موضوعا  
بالعنوان فقط مشروطة عامة ومع لا دوام ذاتيا مشروطة ولوقت معين او مبهم  
مع الا دوام فيهما وقتية او منتشرة . والعامة ان كان لوصفها مدخل فى  
الضرورة فهى اعم من الذاتية من وجه والا مطلقا . وفى كونها حقيقية فى  
الاولى او الثانية قول السراج مع ابن البديع والخونجى .

(34) والدوام دوام ثبوت المحمول كما مر فبالثلاثة الاول دائمة مطلقة  
وعرفية عامة وخاصة . والامكان قديما سلب ضرورة الطرف المخالف فيشمل  
الواجب ويناقض الامتناع ، وحديثا سلب ضرورتهما فيخرج ويثلت المواد  
وعليه الاول عام والثانى باعتبار الذات خاص وباعتبارها فى المستقبل استقبالي  
وباعتبار الذات والوصف والوقت اخص .

والمعتبر من قضاياء الخاصة والعامة . وفى كون محمولها حاصل بالافعل  
والقوة ثالثها بالاعم منهما . للفخر والكشى والمحققين .

(35) ورد السراج الاول بانه يصيرها وجودية لا ضرورية وهى غيرها  
وقدح فيه (69) بانه لو ثبت لحمل هو او نقيضه على الواجب مع صدق  
كل ممكن الا يكون وما ليس بممكن ممتنع فيلزم الواجب ممكن الا يكون  
او ممتنع وبان وجد الامر او سببه امتنع عدمه والاقارن وجوده عدمه فوجب  
والا امتنع وجوده فامتنع فلا امكان .

ورد الاول بان اريد العام منعت الكبرى والا منعت الصغرى والثانى  
بان المدعى ثبوته باعتبار الذات من حيث هى هى . وما حكم فيها بالنسبة  
الفعلية مع لا دوام اولا ضرورية (70) وجودية لا دائمة اولا ضرورية ودونه  
مطلقة . وخص الاسكندر المطلقة بالاولين . وما تضمن منها ايجابا وسلبا  
مركبة وما تضمن احدهما فقط بسيطة . فالممكنة الخاصة مركبة ايجابها  
كسلبها .

(36) وهذه الثلاث عشرة اصطلمحوا على اعتبارها فى احكام التناقض  
العكسى والاختلاطات . ومعرفة نسبة كل منها للآخرى بان تنافى جزءهما  
تباينا (71) والا فان زادت اجزاء احدهما على الاخرى فذات الزيادة اخص  
مطلقا والا فمن وجه . والموضع الطبيعى للسور مجاورة الموضوع وللرابطة

---

(69) هامش أ : يعنى فى الامكان .

(70) ب : ضرورة .

(71) ب : تبايننا . ولعلها : تبايننا .

مجاورة المحمول وهي بها ثلاثية وللجهة مجاورة الرابطة وهي بها / 5 ط / رباعية وليست بالسور خماسية لعدم لزوم القضية في الواقع كالمخصوصة والرابطة والجهة تلزمانها (72) .

ونقلوا عن الشيخ قد تكون (73) للسور جهة في كيفية العموم والخصوص خلاف جهة الحمل . فان قولنا « كل انسان كاتب بالامكان » لا نشك فيه ونشك في قولنا « عموم الكتابة لكل ممكن » .

37 قال الشيخ : ويصدق « كل انسان يشبعه رغيف » بالامكان والجهة للحمل اى كل واحد يشبعه ذلك بدلا عن الآخر ولا يصدق والجهة للسور اى جمعهم يشبعه ذلك بالامكان . والاول اعم من الثاني والتفاير في القضايا الخارجية ظاهر اذ لو فرض زمن لا حيوان فيه الا الانسان صدق « كل حيوان انسان » بالضرورة جهة للحمل دون السور لامكان حيوان لا يكون انسانا وصدق « كل حيوان يمكن الا يكون انسانا » بجهة السور دون الحمل . وجزئيتا الممكنتين والضروريتين يتلازمان وان تفاير مفهومهما .

قلت : حاصل جهة السور معية افراده في ثبوت المحمول لها او سلبه (74) وذلك يوجب كون الجزئية ذات جهة السور (75) اخص من الجزئية غير ذات جهته لاقتضاها معنى المعية الملزوم للمتعدد وعدم اقتضاء الاخرى ذلك فتصدق حين لا تعود الا ان يكون معنى جهة السور عدم افتراق افراده في ثبوت المحمول له فيتم امر الجزئيتين .

38 الشيخ : موضع جهة السور الطبيعي ان تقرن (76) به وموضع جهة الحمل تقدم وذلك في الكليتين الموجبتين ظاهر « ككل انسان يمكن ان يكون كاتباً » جهة (77) للحمل « ويمكن ان يكون كل انسان كاتباً » جهة للسور . واذا قلنا في السلب الكلى « يمكن الا يكون شئ » من الناس كاتباً كان ذلك « الحقيقة دالا على امكان (78) عموم السلب لا على عموم الامكان وكانت الجهة للسور واطلاقة في عموم السلب مجاز والدال عليه حقيقة قولنا « لا واحد من الناس الا ويمكن الا يكون كاتباً » « وكل انسان يمكن الا يكون كاتباً » .

---

(72) أ : يلزمانها .

(73) ب : يكون .

(74) ب : او سلب ذلك .

(75) ب : ذات السور .

(76) ب : يقرن .

(77) أ : جمعة .

(78) ناقصة في ب .



وتعدد معنى احد طرفي القضية وتركبه من اجزاء تحمل (19) على كلها  
يوجب تعددهما بجهتها وكيفها وكماها الا تعددهما لتركب (80) موضوعها لا يحفظ  
كها لجواز ان يكون بجهتها (81) الجزء اعم من كله وغير المحولة لا يعددهما  
« كالبيت سقف وجداز » وعكسه .

(39) وقال المعلم : قد يصدق المحمول جملة الافرادى « كهذه سفينة من  
حجر » ، « والخنافس طير لا طير » (82) والعنقاء موجودة في الوهم ولا يصدق  
الجزء الاول وحده وعكسه كزيد طبيب وزيد ماهر اى في البناء ولا يصدق  
طبيب ماهر . وردد الشيخ بصدقهما ثانيا بمعناها اولا وانما يكذبان بغير  
(83) معناهما اولا . فليل قصد المعلم ان الافراد والجمع يقتضى غير معناهما  
اولا .

**الناقض :** اختلاف امرين يوجب لذاته ثبوت احدهما فقط . فيدخل  
تناقض التصورات والمركبات . وقولهم اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب  
بحيث يقتضى لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى يخرج الاول . وتناقض  
المركبات (84) الموجبات وان اريد اخراج الاول فاختلف تصديقين . وشرطه  
في التصديقات على المشهور ثمانى وحدات : وحدة الطرفين والزمان والمكان  
والشرط والاضافة والكل والجزء والقوة والفعل .

(40) ورددها الفارابى والفخر للثلاثة الاول . الفارابى مرة والاثير لوحده  
النسبة الحكيمية . قال وفي قول الفخر وحدة الزمان غير وحدة الطرفين  
نظر لان المنخسف وقت التربيع في السالبة ووقت الحيلولة في الموجبة هو  
المحمول بغير وقته في المكان (85) . ففلفه ابن اندارس بان وقت الخسوف  
جهة خارجة عن المحمول تمنع (86) / 6 و / ردها اليه .

**قلت :** ان جعل الوقت طرفا للمحمول فكالمكان وان جعل للضرورة  
امنح رده اليه واختلاف الجهة وكما المحصورات شرط (87) لكذب الضروريتين  
وصدق المطلقيتين والجزءيتين .

(79) أ : الحمل .

(80) أ : بتركب .

(81) ب : ان كون الجزء ....

(82) ناقصة في أ .

(83) ب : بعين .

(84) ب : مركبات .

(85) ب : كالمكان .

(86) ب : يمتنع .

(87) أ : شرطة .

(41) وناقض نصير الدين السمرقندى قول الاثير : اختلاف الجهة شرط ، بقوله بتناقض المطلقتين (88) الوقتيتين فى وقت معين . فنقيض الضرورية ممكنة عامة ، والدائمة مطلقة ، والمشروطة العامة ممكنة حينية وهى الممكنة العامة حين وصفها ، والعرفية العامة مطلقة حينية وهى المطلقة حين وصفها ، والوقتية دون الدوام ممكنة عامة فى الوقت المعين والمنتشرة كذلك ممكنة عامة دائمة .

ابن الاندراى : لا تناقض المطلقة الدائمة الازلية وهى الدائمة كل (89) زمان لصدق « بعض الوان الاجرام السماوية سواد » ما دامت ذاته موجودة وهو لون الكسوف وصدق « لا شىء من الوان الاجرام السماوية بسواد » (90) وقتا ما سلبا بالفعل .

(42) شيخنا ابن الجباب : هذه هفوة شنعاء وخرق لاجماع العقلاء ومكابرة فى بديهى وذكر الزمان فى الازلية باطل عند الاشعرى (91) والحكيم . وموضوع القضيتين يختلف (92) اذ لا منافاة بين ثبوت السواد دائما بحسب ذاته وبين سلب السواد عن الوان الاجرام (93) السماوية حتى عن لون الجرم الذى يعرض له الكسوف فانه يصدق عليه انه ليس بسواد بالاطلاق (94) .

قلت : ليس فيما اتى به دليل (95) على تبايرهما اكثر من اجتماعهما على الصدق وهذه دعوى الخصم يل التباير ان موضوع الاولى من حيث ذاته والثانية من حيث كونه مضافا . والمثال المذكور من قول الخونجى فى اختلاط الشكل الثانى ومنه انتزع هذه المقالة .

(43) ونقيض المركبة الكلية مانعة خلو من نقيضى جزئها وفى كون جزئيتها كذلك او بشرط تقييد الموضوع بالمحمول فى الموجبة وفى نقيضه فى السالبة او مانعة خلو من نقيضى جزئها ومن ثالث هو جزئيتا الكليتين بكيفهما وجهتهما مستفرقتين افراد الكليتين . رابعها حمل التردد بين المحمول ونقيضه على كل واحد من افراد الموضوع للموجز مع الجميلين

(88) ناقصة فى ا .

(89) ب : فى كل .

(90) ناقصة فى ب .

(91) ب : الاشعرية .

(92) ا : ممكن يختلف .

(93) مضافة فى هامش ا وموجودة فى ب .

(94) ب : على الاطلاق .

(95) فى النسختين : دليلا (هكذا) .

إبراهيم واصل ونقل ابن البديع والاثير معبرا عن الاول بالمشهور مع الخونجي  
ناقلا عن بعضهم ان الثاني مساو لنقيضهما (96) واطلا الاول بجواز انقسام  
الموضوع لما المحمول له دائما وليس له دائما فيكذب الاصل ومائعة (97) الخلو  
من نقيض جزئية .

**قلت :** فيجب الثاني لان ملزومية كذب المركب صدق نقيض احد  
اجزائه بديهى . العكس المستوى اسما قضية تركبت بتبديل كل من طرفي  
اخرى بالآخر مع بقاء الكيف والصدق لزوما ومصدرا . تبديل كل من طرفي  
قضية الى آخره .

(44) الشيخ : هو جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء  
الكيف والصدق والكذب . ورده الفخر بخروج عكس الشرطيات فقال :  
هو تصيير المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء الى  
آخره ، ورده الاثير بخروج الحملات لان المبدل فيها العنوان بالمحمول  
والمحمول به . وقال هو تبديل العنوان او المقدم بالمحكوم به والمحكوم به بما  
بدل به مع بقاء الكيف والصدق .

وفى شرط بقاء الكذب قول الفخر مع الشيخ والمتأخرين ، فالموجبات  
مطلقا تنعكس جزئية (88) بجواز اعمية المحمول واما / 6 ظ / الجهة  
فالوجوديتان والوقتيتان والمطلقة مطلقات بفرض الموضوع د فهو ب بجهته  
وهو ج بالاطلاق فبعض ب ج بالاطلاق من الثالث وبانتاج نقيض العكس  
مع الاصل سلب الشيء عن نفسه دائما وبانعكاس نقيض العكس المتناسى  
للاصل لمن اخرج عكسها عن السوالب . وفى انعكاس الدائميتين والعامتيتين  
(99) لها او حينيه قول الاقدمين والسراج مع الخونجي بما تقدم .

(45) وفى انعكاس الخاصيتين لها او كعامتهما ثالثها مع الدوام للمتقدمين  
والاثير قائل بان (100) السالبة المطلقة لا تنعكس . والسراج مع الخونجي  
قائلين لما مر فى العامتيتين ولا دوام لان ذلك البعض من ب الذى هو ج حين  
هو ب (101) ليس ج بالاطلاق والا كان ج دائما فكان ب دائما هذا خلف .

---

(96) ب : لنقيضها .

(97) أ : ما نعتى . وكان الياء الاخيرة مفسوخة (؟)

(98) أ : جزئيته .

(99) ناقصة فى ب .

(100) ب : لان .

(101) « حين هو ب » ناقصة فى ب .

ابن واصل : نقل الفخر عن الشيخ ان عكس الفعليات ممكنة عامة غير صحيح لأن مراده الامكان الفعلي لوضوحه .

**قلت :** قال الاثير : في الاشارات : عكس الضرورة ممكنة عامة لانها تنعكس مرة ضرورية ومرة ممكنة خاصة فيلزمها الامكان العام وفيه نظر لا يلاخص من المطقة وعكسها مطلقة . وفي انعكاس الممكنتين عامة قولاً المتقدمين والمتأخرين احتجوا بالوجوه المذكورة . ورد المتأخرون الاول والثاني بمنع انتاج الممكنة صغرى في الاول والثالث . والثالث بمنع انعكاس السالبة الضرورية ضرورية .

**46** واحتج السراج والخونجي بامكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط فتحمل تلك (102) الصفة على النوع الثاني بالامكان مع امتناع حمله على ماله تلك الصفة اما : لسوالب كلية فالدائمة وعامتها كانفسهما لاستلزام نقيض العكس مع الاصل سلب الشيء حين ثبوته ولانعكاس نقيض العكس (103) لما هي الاصل من حيث بيان الموجبة بغير السالبة والا دار . وتبينه : السراج بالاول مشكل لان السلب لا ينتج في الثالث . وفي انعكاس الضرورية دائمة او كنفسها قولاً المتأخرين والفخر مع الشيخ بما تقدم للفريقين في الموجبات . واحتج الفخر بان المناقاة انما تتحقق من الجانبين . وزدوه بان مناقاة الاصل بين ذات الموضوع والمحمول والمطلوب في العكس المناقاة بين ذات المحمول ووصف الموضوع واين احدهما من الآخر . وفي انعكاس المشروطة عامة كنفسها او عرفية عامة قولاً السراج مع الخونجي وابن واصل وهو الحق لما تقدم من عدم (104) انعكاس الممكنة .

**47** والخاصتان كعامتيهما على القولين بلا دوام في البعض .  
الاثير : للزوم عكس اعم الاخص وانعكاس الجزء الآخر (105) جزئياً لانه موجب كلي .

السراج : بلا دوام والا ثبت في الكل وانعكس دائماً الى منافي الاصل في البعض لا الكل لصديق لا شيء من الكتاب بساكن ما دام كاتباً لا دائماً مع كذب لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكناً لا دائماً في الكل لان بعض الساكن ساكن دائماً كالارض وان اريد بلا دوام في الكل لا في كل واحد انعكستا (106) كانفسهما ولعله مراد الاقدمين بقولهم ينعكسان كانفسهما .

---

(102) ب : ذلك .

(103) ومع الاصل .... نقيض العكس ناقص في أ .

(104) ناقصة في أ .

(105) ب : وانعكس الجزء المخالف .

(106) ب : انعكسها .

واحتج الفخر على ان الدائمة الحقيقية لا تنعكس كنفسها بان (107)  
«الكتابة ممكنة للانسان» (108) فامكن سلبها عنه دائما فلو وقع هذا الممكن  
مع انعكاس الدائمة دائمة صدق « لا شئ » من الكاتب بانسان « هذا محال ولم  
يلزم من فرض الممكن محال (109) فهو من الانعكاس .

(48) ورده الخونجي والسراج والاثير بانه قد يلزم من اجتماعهما فان  
الممكنين قد يمتنع اجتماعهما .

قلت : فيه نظر لان صرف المحال لاجتماعهما (110) مع حقيقتهما يقدح  
في برهان (111) انتاج تقيض العكس / 7 و / مع الاصل المحال لتوجهه  
(112) . قوله : قد يلزم من اجتماعهما وفي مطلق برهان الخلف والحق رده  
بمنح احواله « لا شئ » من الكاتب بانسان « على ذلك التقدير وبيان سنده انه  
لو كذب على ذلك التقدير لصدق «بعض الكاتب انسان» بالاطلاق وعلى ذلك  
التقدير وهو محال على ذلك التقدير لمناقضة عكسه ما فرض (113) واخص  
باقية الوقتية لا تنعكس لصدق « لا شئ » من القمر بمنخسف وقت التربع  
لا دائما وكذب عكسه باعم جهة فلا ينعكس اعماها الشئ والا انعكست اليه  
لان لازم الامر لازم الاخص .

(49) السراج والخونجي ان اخذت القضية حقيقية انعكست السبع  
جزئية دائمة لانه حينئذ يصدق حقيقة « لا شئ » من ب دائما ج دائما ، والا  
فبعض ب دائما ج بالاطلاق وهذا خلف واذا صدق هذا جعل كبرى «لكل  
ب دائما ب بالاطلاق» الصادق وينتج من الثالث «بعض ب ليس ج دائما» وهو  
المطلوب . والقض بهذا الاعتبار غير وارد لانا نمنع كذلك العكس بهذا الاعتبار  
فان المنخسف الذي ليس بقمر وان كان ممتنعا ليس بقمر بهذا الاعتبار ولو  
اعتبر في الحقيقة امكان الموضوع لم تنعكس كالخارجية .

(50) قلت : الحق قول الاثير : تقييد بالامكان لانها دونه ، برهن على عدم  
صدقها سالبة قال : ولا يقوم برهان على صدقها موجبة . وزيادة الكشف  
على المطالع : يجب في الممكنين تقييد الاوسط بالضرورة لعدم انتاج الخلف

(107) ب : فان .

(108) ب : للامكان .

(109) ناقصة في ب .

(110) أ : لاجتماعهما لتوجهه . ثم وقع شطب الكلمتين بدون اصلاح في  
الهامش ناقصة في ب .

(111) ناقصة في ب .

(112) ب : لتوجهه .

(113) ب : ما فرض صرفه .

لازمة والا عمت الدعوة وخص دليلها . والجزئيات لا تنعكس لجواز كون الموضوع اعم الا الخاصتان (114) فالأقدمون كغيرهما الخونجي والسراج كانفسها اذ لا بد من اجتماع الوصفين في ذات واحدة للا دوام سلب الباء لبعض افراد الجيم ومن تباينهما فيهما وهو عين العكس ولا يلزم في العامتين لجواز ضرورة العنوان للموضوع او عدم وجوده . ابن واصل : المشروطة كالعرفية وهو الحق لما مر .

51) عكس النقيض اسماء (115) قضية ركبت يجعل نقيض الطرف الآخر من اخرى اولها ونقيض الاول منها آخرها مع بقاء الكيف . او الاول منها آخرها مع مخالفة الكيف وبقاء الصديق فيهما لزوما ومصدرا . قال ابن واصل : تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكيف او الاول بنقيض الثاني والثاني بالاول مع مخالفة الكيف وبقاء الصديق فيهما لزوما .

السراج والخونجي : جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مخالف كيف الاصل او (116) جعل نقيضه محمولا موافق كيف الاصل فيرد عدم اعتبار بقاء الصديق ولزومه وخروج الشرطيات واتفقوا على ارادتها .

52) اما الموجبات كلية ففى انعكاس الدائمتين والعامتين بالموافق كانفسهما او بالمخالف دائمة في الاولين وكانفسهما في الاخيرين . ثالثها عرفية عامة فيهما للموجز مع الجمل والكشى محتجين بملزومية نقيض العكس حمل عنوان الاصل على نقيض محموله وينعكس مستقيما لمنافى الاصل والخونجي والسراج راديه بان نقيض العكس سالبة معدولة وما ادعيت ملزوميته (117) له موجبة محصلة والاولى اعم فلا لزوم محتجين باننتاج نقيض العكس مع الاصل حمل الشيء على نقيضه دائما .

53) وابن واصل بذلك كما هو له (118) ولهما في مستقيمهما وفي انعكاس الخاصتين كانفسهما او بما تنعكس اليه عامتهما مع الدوام في البعض ثالثها الثاني وبالموافق للجمل والسراج مع الخونجي والموجز والكشى . وابن واصل محتجا بانعكاس لازم نقيض عكسها بالموافق لصحة ملزوميته (119) / 7 ظ / نقيض العكس ما تقلم لوجود الموضوع صادقا عليه نقيض المحمول للا دوام في الاصل ولزوم لا دوام والا انعكس مستويا للدائم لوجود

(114) أ : الا ناقصة وفي الهامش : لعله : اما الخاصتان .

(115) أ : اسماءه ؟

(116) أ : و

(117) ب : ملزومية .

(118) أ : كما قوله .

(119) ب : ملزومية .

الموضوع موجبة تنافى الاصل وللدوام في البعض لصدق « كل كاتب غير ساكن ما دام كاتباً لا دائماً » مع كذب « كل ساكن غير كاتب ما دام ساكناً (120) لا دائماً » في الكل لان بعض الساكن غير كاتب دائماً كالارض وكذا في المخالف .

54) والسبع الباقية عقيمة لعقم اخصها الوقتية « ككل قمر غير منخفض ضرورة وقت التريع » وتكلفهم في المطولات انعكاسها خروج عن المعروف من حقيقة عكس النقيض الى لوازم غيره . وفي انعكاس جزئيات الست كنفسها (121) وعقمها ثالثها الخاصتان ورابعها المشروطة عرفية خاصة . للجمل مع ظاهر الكشف عن الشيخ والموجز والسراج مع الكشف وابن واصل والكشبي مرة تنعكس محصلة لا معدولة ومرة ان كان محمولها مساوياً او اعم مطلقاً او اخص مطلقاً انعكس وان كان اعم من وجه لم تنعكس (122) .

55) والحق الرابع لما مر في المستوى والسوالب جزئية وكلية ففى انعكاسها جزئية مطلقة ان كانت فعلية والا فممكنة وعقمها الا المركبة من فعليتين قولاً الجمل مع الموجز والكشبي محتجين بانعكاس نقيض العكس عكس النقيض الى منافي الاصل وابن واصل راده بمنع انعكاس الدائمة بالموافق مصححة في المركبة لانعكاسها فيهما (123) لاجل وجود الموضوع .

الاثير : ويلزم بشبه عكس النقيض على راي الشيخ في كل ج ب فالامكان العام لا شيء مما ليس ب بالضرورة ج دائماً وفي سائر الممكنات وبالاتفاق العام ذلك دائماً في الطرفين وفي سائر المطلقات والوقتية والوجوديتين وبالضرورة ذلك بالامكان العام في الاول ودائماً في الثاني، وعلى راي الفارابي في الاول (124) بالضرورة في الطرفين وفي الاخير بالامكان في الاول وبالضرورة في الثاني وبرهانه بالخلف .

56) القياس : تصديقان متى سلما لزم لذاتهما آخر يسمى قبله مطلوباً وبعده نتيجة . فيخرج ما لازمهما لثالث اجنبي كأمساو لب وب مساو لج يلزمهما أ مساو لج بواسطة كل مساو لب مساو لكل ما يساويه ب لانه اذا ضم للاول انتج أ مساو لكل ما يساويه ب ويلزمه كل ما يساويه ب فأمساو له . وقولنا مساو لج يلزمه ج يساوي ب فيضم صفري لكل ما يساويه ب فأمساو له وينتج ج مساو له فيلزم أمساو و لج .

(120) ب : كاتبها .

(121) ب : كانفسهما .

(122) ب : ينعكس .

(123) ب : فيها .

(124) ناقصة في ب .

قال السراج والخونجي : وجعل بعضهم الثالث : «مساوى المساوى مساو» لا يتم لعدم انتاجه بالذات لعدم تكرار الوسط .

قلت : فجعل ابن واصل اياه قصورا وقولا بمضعف او كمذكور كالانسان حيوان وما ليس بجسم غير حيوان يلزمه الانسان جسم بعكس تقيض الكبرى وليس كما بين بعكس مستقيم لحفظه حدود القياس وتغيير عكس النقيض اياها .

(57) قالوا : وهذا استثنائي ان ذكرت فيه نتيجة او نقيضا ويناقض الاول احترازهم باخر عن لزوم احدهما لهما . واجيب بانه مقدمة من حيث كونها لازمة ونتيجة من حيث كونها لازمة ونتيجة من حيث كونها واقعة ولفظها واحد فيهما . والا اقتراني (125) طرف احدى مقدمتيه اصغر المطلوب ، اعنى موضوعه وهى الصغرى وطرف الاخرى اكبره اعنى محموله وهى الكبرى ، يشتركان فى ثالث يسمى الوسط هما باعتبار حال وضعه فيهما شكل ان حمل فى الصغرى ووضع فى الكبرى / 8 و / فالاول لبيان عكسه الرابع لبعده ولذا انكر قديما وان حمل فيهما فالثاني لشركته الاول فى اشرف مقدمتيه وعكسه الثالث وباعتبار كليهما وكيفهما ضرب . وشرطه وضعه لهما ولو بالقوة عاما لاحدهما ثابتا للاصغر او لكل الاكبر منفيا عن الاصغر . وايجاب النتيجة بايجاب مقدمتيها وعمومها بعموم وضع الاصغر وقول الجمل (126) مع كلية حشو لاقتضاء ضابط لاننتاج اياه .

(58) فشرط (127) الاول ايجاب صفراء ليندرج الاصغر تحت الاوسط وكلية كبراه والا جاز كون ما ثبت له الاكبر غير الاصغر . فضروبه اربعة : الصغرى موجبة (128) كلية مع مثلها تنتج (129) كلية او سالبة تنتج سالبة (130) كلية . وجزئية مع موجبة تنتج موجبة جزئية . او سالبة تنتج سالبة جزئية .

وشرط الثانى اختلاف كيف مقدمتيه لاشتراك المتوافقتين والمتباينتين فى لازم ايجابى وسلبى وكلية كبراه لاختلاف ايجاب النتيجة مرة وسلبها اخرى .

(125) أ : والاقترانى .

(126) ب : الجمل .

(127) ب : شرط .

(128) ناقصة فى أ .

(129) أ : ينتج .

(130) ناقصة فى أ مضافة فى الهامش .



فضرورية اربعة : الصغرى موجبة كلية مع كلية وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة او سالبة ينتجان سالبة جزئية . وفي لزوم بيان الثاني والثالث باذول وبيانها بذاتيهما قولاً الاكثر وحكمة اشراق السهروردي مع شرح عيون الحكمة للفخر واخذه شيخنا ابن الجباب من قول الفزالي الثلاثة في القرآن وصوبه (131) . وعلى الاول اول الثاني وثالثة بعكس الكبرى والثانية بتبديل مقدمتيه مع عكس الصغرى بعكس (132) النتيجة . ورابعة بينوه حتى الخونجي بالفرض وهو فرض موضوع الجزئية معيناً بوصف يجعل موضوع صغرى القياس كلية تنتج (133) مع كبراه بضرب منه برهن نتيجة تجعل كبرى لعنوان الصغرى محمولاً عليه الوصف المفروض ينتج من الاول المطلوب .

(59) ورده الاثير بانه بناء على وجود موضوع الصغرى وهي سالبة لا تستلزمه . واجاب ابن واصل بانه ان كان معدوماً صدق سلب الاكبر عن الاصغر كلية تستلزم جزءها وهو المطلوب وان لم تصدق الكلية صدق نقيضها فيلزم وجود الموضوع .

ويرد بمنع صدق سلب الاكبر عن الاصغر المعدوم لجواز كون الاكبر اعتبارياً كلاً شئ من المعدوم بممتنع الا عادة وبأن القياس ما استلزم النتيجة بدقمتيه لا بخارج عنهما وغيره بأن كل سالبة مقدمة موضوعها موجود لا سئلزام القياس عدم بداهة سلب الاكبر عن الاصغر اذ لا قياس لتحصيل نديهي وكل معدوم يديهي سلب كل موجود عنه .

ويرد بمنع كون الاكبر وجودياً كما تقدم . وبينه ابن الحاجب بعكس الكبرى بنقيض مفردهما . ورده بعضهم بعدم انعكاسها بالموافق كما مر وبأن الصغرى السالبة في الاول لا تنتج .

والشيراзи بعدم تكرار الوسط . رد الجميع بقول الايكي موضوع الصغرى موجود لانها مقدمة فتقتضى وجود موضوع نقيض العكس يستلزم موجبة معدولة .

(60) قلست : تقدم سند منع استلزام المقدمة السالبة وجود الموضوع وجواب الاصبهاني بأن الصغرى تستلزم موجبة سالبة المحمول لعدم شرط وجود موضوعها خلاف عموم قولهم شريط الموجبة وجود الموضوع .

(131) أ : وصوب وصوب .

(132) أ : فعكس .

(133) أ : ينتج .

وشرط الثالث ايجاب صفراء للاختلاف وكلية احديهما والا جاز عدم النقاء الاكبر بالاصفر . ضروبه ستة : الصفري كلية مع مثلها او مع سالبة كلية بعكس صفراءها نتيجهما جزئية لجواز كون الاوسط اخطر من الاصفر ومساويا للاكبر وفي الثاني مشاركا اياه في اندراج تحت جنس . او جزئية مع كلية موجبة / 8 ط / بعكس الصفري وفرض موضوع الصفري د يحمل على كله عنوانها يضم صفري الصفري ينتج ما يضم صفري لحمل محمول محمول الصفري على كله ينتج منه المطلوب او كلية مع موجبة جزئية بعكس الكبرى وجعلها صفري ثم عكس النتيجة وفرض موضوع الكبرى د يحصل على كله عنوانها يضم صفري الصفري ينتج ما يضم صفري لحمل محمول الكبرى عليه ينتج منه المطلوب . او جزئية مع سالبة كلية بعكس الصفري والفرض او كلية مع سالبة جزئية بفرض موضوعها ويضم كبرى للصفري ينتج منه ما يضم صفري لعموم سلب محمول الكبرى عنه ينتج من الاول المطلوب ولتمامه بقياس منه جزئي الكبرى .

61 رد ابن واصل شرط الجمل كون قياس الشكل الاول (134) من كليتين . وعد الاثير الرابع خامسا وياه رابعا . وابن واصل الثالث تانيا والرابع ثالثا . وشرط الرابع عدم تعدد خسة الكم والكيف ولو في مقدمة وجزئية الصفري الا مع السالبة الكلية لاختلاف اخص قرائن ذي الخستين كلا شيء من الانسان بفرس ولا من الصاهل والحمار بانسان . ولا شيء من الحيوان بجماد . وبعض الجسم او المتحرك بالارادة حيوان وبعض الحيوان انسان . وبعض الناطق والصاهل حيوان . وكل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا . او كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا وليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم وليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان .

62 ضروبه خمسة : الصفري موجبة كلية مع مثلها او مع جزئية تنتج (135) موجبة جزئية لجواز كون الاصفر اعم من الاوسط المساوي للاكبر بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة من الاول او بعكس الكبرى من الثالث وسالبة كلية مع كلية تنتج سالبة كلية بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة من الاول وبعكس الصفري من الثاني وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الاصفر اعم من الاوسط المندرج مع الاكبر تحته بعكس المقدمتين من الاول والصفري من الثاني والكبرى من الثالث وموجبة جزئية مع سالبة بعكسهما .

(134) ناقصة في ١ .

(135) ١ : ينتج .

السراج : انما عقم ذو الكلية (136) الموجبة (137) او السالبة الجزئية حيث لا تعكس ولو انعكست كالخاصتين انتج للرد (138) بعكسها صغرى للثاني وكبرى للثالث .

وفى رسالة الكاتبى : « ثامن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية » بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة (139) زاد فى الايضاح الصغرى السالبة الكلية من احدى الخاصتين مع الكبرى الموجبة الجزئية من الست المنعكسة النتيجة وهذا مما لم اسبق اليه .

63 قلت : ان قيل هذا بين فى الكبرى الوصفية لا الدائمة والضرورية لان النتيجة فيهما بعد (140) الرد للاول ليست بخاصة بحال بل دائمة لما تعرفه فى اختلاط الشكل الاول .

قلت : على منع ما ركب من متناقضين يجب الغاء اختلاط الدائميتين مع الخاصتين للثنائى وعليه خصص الكاتبى فى رسالته انتاج هذا الضرب الثامن يكون الكبرى وصفية وعلى صحة قياس ما ركب من متناقضين ينتج الخاصة المذكورة ويتم قوله لان كلما صدق بعض ج ليس ب دائما (141) صدق بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما لان الدوام الذاتى يستلزم الوصفى وانعكاس هذه الجزئية السالبة واضح لوجود موضوعها لذاتها وللقضية الموجبة فى اصل القياس .

64 واختلاط الاول انتاجه / 9 و / مطلقا على راي الفارابى فى العنوان وعلى راي الشيخ فى كونه كذلك وبفعليّة صغراء ثالثها الثانى فى خارجى الكبرى والوقف فى حقيقتها للامام مع الشيخ والسراج وابن واصل مع الكشف . احتج الاولون على انتاج الممكنة مع الضرورية ضرورية ومع الا ضرورية ممكنة خاصة ومع محتملها (142) عامة بضم نقيض النتيجة مطلقا او بعد فرضها بالفعل للكبرى لينتج من الثانى نقيض الصغرى واليها لينتج من الثالث نقيض (143) الكبرى ولان الصغرى لو وقعت بالفعل لزمّت النتيجة ضرورة فلتكن كذلك لان الضرورى على

---

(136) أ : الكلية (٩)

(137) أ : ب : و .

(138) أ : بفرده .

(139) وفى رسالة الكاتبى .... النتيجة ناقص فى ب .

(140) ناقصة فى أ .

(141) أ : دائما لا دائما .

(142) ب : محتملها .

(143) ناقصة فى أ .

تقدير وقوع ممكن ضرورى فى الواقع لامتناع الانقلاب من عدم الضرورة اليها لان الضرورى ضرورى ما دامت ذاته موجودة وزاد فى الاخير ان الكبرى اما ضرورية او ممكنة خاصة ولازمهما عامة .

ورد الخونجى والسراج الاول بمنع انتاج الضرورية كبرى فى الثانى ضرورية . والثانى بمنع انتاج الممكنة صغرى فى الثالث . والثالث بمنع صدق الكبرى بتقدير وقوع الصغرى بالفعل لتكثر افراد الكبرى حينئذ .

65) وتعجب ابن اندارس من الشيخ بان انتاج الممكنة فى الثانى والثالث ان كان بينا ففى الاول ابين وان كان مبرهنا فليس الا بما يرجع اليه فيدور .

واحتج السراج بجواز خروج الاصغر عن الاوسط وبعدم الممكنة الخاصة مع الضرورية وخاصتها الجواز صفة ممكنة لنوعين تثبت لاحدهما فقط كركوب زيد الحمار والفرس الثابت له فقط فيصدق كل حمار مركوب له ممكنة خاصة وكل مركوب له فرس ضرورية . وكل مركوب له فرس هو مركوب له بالضرورة لا دائما . ولا شئ من مركوبه بحمار بالضرورة . ولا شئ من مركوب له غير فرس هو غير مركوب له بالضرورة لا دائما مع كذب ايجاب الاولين وسلب (144) الاخيرين وصدق الكبرى موجبة مع امتناع السلب وسالبة مع امتناع الايجاب اثبت لاختلاف دليل العقم فى اخص اختلاطاتها . وخص الكشف (145) وابن واصل هذا النقض بالخارجية لعدم تمامه فى الحقيقة .

66) وعلل ابن واصل الوقف فيها بجواز ان تزيد (164) افراد الكبرى على تقدير فعلية الصغرى فان رد بان عموم موضوعها فى كل مقدر ممكن يوجب اندراج الاصغر فيه على تقدير فعلية الصغرى اجيب بان عموم موضوعها فى الصادق عليه الاوسط بالفعل على تقدير وجوده لا فى الصادق عليه الاوسط تقديرا .

الخونجى : ما زاده فى الاخير مردود لانبائه على ما رد بما تقدم . الشيخ : وانتاج ممكنته ممكنة عامة بين بذاته لانه اذا ثبت الاكبر بالقوة للاوسط الثابت للاصغر بها ثبت للاكبر له (147) بها . قال : وبينه قوم بان (148) الممكن للممكن للشئ ممكن له .

(144) ا : وسلبها .

(145) ا : فلى الكشف .

(146) ناقصة فى ا .

(147) ناقصة فى ب .

(148) ا : أن .

ورد الخونجي الاول بان ثبوت الاكبر بالقوة انما هو لما ثبت له الاوسط بالفعل . والاوسط انما ثبت للاصغر بالقوة والثاني بان الاكبر ممكن للذات التي ثبت بها الاوسط بالفعل بالوصف للاوسط الممكن لذات الاصغر نتیجته كالكبرى فى غير دوام (149) الوصفیات وفيها كالصغرى فى غير الضرورة ولا دوام وضرورتها ان انفردت بها .

67 اما الاول فالاندراج البين والثاني لان دوام الاكبر ضرورته انما كانا بشرط وصف لاوسط والثالث لجواز لزوم الاكبر لما الاوسط منفك منه . والرابع لان استلزامية (150) الاوسط للاكبر ان لم تكن ضرورية جاز انتفاء الاكبر وان ثبت له (151) الاوسط بالضرورة . وفى كون ما ركب من مقدمتين متنافيتين قياسا قول الكاتبي عن الأكثر والأقل بنا على ان المعتبر فى القياس صحة اناجيه ولو محال كالخلف او عدم كون النتيجة محالا وزعم الكشبي ان الصغرى ضرورية مع الكبرى / 9 ط / السالبة (152) دائمة او عرفية عامة تنتج ضرورية الانتاج نقيض النتيجة مع الكبرى من الثانى ومع عكسها من الاول منافي الصغرى .

68 ورد منع انتاجها (153) وتام بيان (154) النتيجة الفاء الزائد بالنقض فى المواد فالنتيجة والصغرى فعلية مع الكبرى غير وصفية واضحة وهى والصغرى مطلقة او وجودية مع الوصفيتين عامة (153) مطلقة عامة ومع الخاصيتين وجودية لا دائمة وهى والصغرى الوقتيتين مع المشروطة الخاصة كالصغرى ومع المشروطة العامة كالصغرى دون الدوام ومع العرفية الخاصة كالصغرى دون وصف الضرورة ومع العرفية العامة دون قيد الضرورة ولا دوام وهى الصغرى دائمة مع العامتين دائمة ومع الخاصتين دائمة (156) خلافا لشرح الموجز وهى والصغرى ضرورية مع المشروطة العامة ضرورية ومع الخاصة ضرورية لا دائمة ومع العرفية العامة دائمة ومع الخاصة دائمة لا دائمة .

---

(149) ناقصة فى ب .

(150) ب : استدامة .

(151) ناقصة فى ب .

(152) ب : سالبة .

(153) ب : انتاجها .

(154) ناقصة فى أ مضافة فى الهامش ومعها هذا التعليق : هذا الموجود فى النسخة التى بيد المضيف لان وهو وصل قوله : النقص فى المواد بقوله : واختلاط الثانى والزائد .

(155) ب : عامتين .

(156) ب : دائمة لا دائمة .

وفى كون ما نتيجه محال قياسا - القولان وهى فى الممكنة الصغرى على راي مع الضرورية ضرورية ومع السبع الوقتيتين والوجودتين والخاصتين والممكنة الخاصة ممكنة خاصة ومع المطلقة والدائمة والعامتين والممكنة العامة ممكنة عامة .

69) واختلاف الثانى شرطه دوام الصغرى او انعكاس سالبة (175) لعقم صفراء وقتية او مشروطة خاصة مع كبراه وقتية لحمل المضى على المنخسف بالخصوف القمرى بالجهتين سلبا وعلى القمر والشمس بالتوقيت ايجابا مع امتناع السلب فى الاول والايجاب فى الثانى وان جعل المحمول معدولا صارت الصغرى مجيبة والكبرى سالبة (158) . وعقم الاخص يوجب له لاعم لكن لو اتحد وقت الوقتيتين انتج دائمة لانتاج نقيضها مع الكبرى منافى الصغرى (159) لكنه شرط زائد . وكون الممكنة مع ذى ضرورة لعقم الممكنة مع الدائمة لجواز كون المسلوب عن الشيء دائما ممكن الثبوت له وبالعكس مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ولا مكان ثبوت الشيء لاحد المتباينين مع نفيه عن الآخر دائما واستلزام عقمه عقم اعمه . وشرط الكشف فى الممكنة معيتها للضرورة الدائمة غفلة لعدم استلزام عقم الدوام عقم الضرورة والانتاج الممكنة مع المشروطة العامة ممكنة لانتاج نقيضها مع الكبرى منافى الصغرى .

70) وزعم الفخر ان الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات الست ممكنة . والكشى انها لا تنتج الا مع سوابها بالعكس (160) والخلف وقد عرفت جوابهما .

قلت : (161) هذا نص السراج فى مطالعه وظاهره عموم خلافهما لما تقدم فى ذات الضرورة وليس كذلك انما هو فى ذات الدوام .

واستدل الامام فى الملخص على ذلك فى ذات الدوام بقوله ان كانت سالبة دلت على عدم انفكاك الاكبر عن الاوسط والصغرى على جواز اتصاف الاصغر بالاوسط فيجب الحكم بجواز خلوه عن الاكبر فى تلك الحالة استدلالا بإمكان المنافى على امكان المنافاة والانتفاء يحتمل ان يكون ضروريا والا والمشتراك الامكان العام .

(157) ب : سالبة الكبرى .

(158) هامش أ : مثاله من المواد لا شىء من الصيام بواجب عند الغروب لا دائما . دائما . من طرة الاصل وفيها انه من طرة النسخة .

(159) ولانتاج نقيضها .... منافى الصغرى ناقص فى ب .

(160) ب : وبيناه بالعكس .

(161) من هنا سقطت من ب قرابة الصفحة (انظر التعليق الموالي) .

71) وان كانت موجبة دلت على عدم انفكاك الاكبر عن الاوسط والصغرى على جواز انفكاك الاصغر عن الاوسط فيجب الحكم بجواز خلو الاصغر عن الاكبر استدلالا بجواز الخلو عن اللازم على الخلو عن الملزوم والخلو يحتمل ان يكون ضروريا والا والمشارك الامكان.

ورد بمنع دوام دلالة دوام السلب على المنافاة اذ لا يلزم من عدم اجتماع امر مع آخر منافاته له لجواز ثبوت الشيء للشيء بالامكان مع سلبه عنه دائما وبمنع دلالة عدم الانفكاك دائما على اللزوم لجواز كونه اتفاقا .

72) واحتج الكشي بالعكس والخلف ورد العكس 10/ و/ بمنع انتاج الصغرى ممكنة في الاول والخلف بمنع انتاج الصغرى ضرورية مع الكبرى ذات دوام منافي الصغرى لانها مع الدائمة والعرفية العامة انما تنتج في الاول دائمة ومع العرفية الخاصة دائما لا دائمة والدائمة لا تنافي الممكنة (162).

وفي الكشف وبيان حق السراج الضرورية مع السبع غير المنعكسة عقيمة لعقمها مع اخصها الوقتية لجواز دوام الاوسط والاكبر للاصغر وضرورتهما له ما دامت ذاته موجودة فمع عدم ذات الاصغر في وقت معين فينتظم القياس مع كذب سلب الاكبر عن بعض الاصغر بالاطلاق والامكان لثبوته له دائما او ضرورة ما دامت ذاته .

73) وذكر الشيخ ما يصلح مثاله كل لون كسوف سواد ضرورة لا دائما ولا شيء من الوان الاجرام السماوية بسود ضرورة وقت التربيع لا دائما مع صدق كل لون كسوف لون جرم سماوي ضرورة . قال : والحق ان قسم الدوام والضرورة بالازليين انتجت الدائمة والضرورية مع الوقتية فموجبة وسالبة والوقت من اوقات الذات اولى لتمام البرهان والنقض المذكور ممتنع (163) لان الصغرى فيه حينئذ كاذبة وان فسر بالذاتي لا الازلي وهو المشهور فان لم تقيد الوقتية بوقت وجود ذات الموضوع وهو المشهور وكانت سالبة لم تنتج معها دائمة لانه لا يكون حينئذ بين الحكم بالاوسط على الاصغر دائما والحكم به على الاكبر في وقت معين سلبا منافاة بل وقتية بحسب ذلك الوقت لان الاصغر ان وجد فيه لم يثبت له الاكبر فيه والاثبت له الاوسط في ذلك الوقت لثبوته لكل ما ثبت له الاكبر دائما .

74) قلت : يريد ان : والوقتية صغرى والبيان وهي كبرى واضح اذ لو ثبت الاكبر للاصغر لانسلب عنه الاوسط بالكبرى لكنه ثابت له بالصغرى . قالا : وان لم يوجد الاصغر فيه لم يثبت له الاكبر لتوقف الايجاب على وجود

(162) هنا ينتهى نقص ب .

(163) ب : مندفع .

الموضوع ولا يرد المثال المذكور لصدق هذه النتيجة فى ذلك الوقت لعدم الموضوع (164) ولامتناع صدق الموجبة ولا ينتج مطلقة عامة ولا ممكنة لانهما يقابلان الدوام والضرورة الماخوذين باعتبار الذات فيكونان هما كذلك وعلى هذا لا تكون السالبة الوقتية اخص من المطلقة العامة لجواز سلب المحمول عن الموضوع فى وقت مطلق فتصدق الوقتية ولم يسلب فى شئ، من اوقات الذات بل يثبت ما دامت الذات ضرورة او دواما (165) فتكذب المطلقة او الدائمة (166) الممكنة العامتان والمثال المذكور يحققه . وان كانت الوقتية موجبة انتجت دائمة لان الثبوت فى بعض اوقات الذات ينافى السلب الدائم بحسبهما فتثبت المناقاة بين الاصغر والاكبر يتم فيه الخلف وان قيدت بوقت (167) وجود ذات الموضوع انتجت الدائمة مطلقا دائم .

75) قالا : . ولما اطلق كل القوم ان النتيجة دائمة مع ان المشهور تفسيرهم الضرورة والدوام والوقت بالاعتبار الاعم اطلنا الكلام تنبيها على الحق .

قلت : الاعتبار الاعم فى الوقتية وان كان عدم تقييدها بوجود الموضوع فمرادهم به كون الوقت غير منافي للذات وقت الوقتية فى المثال منافي لعموم ذات الموضوع لمنافاته بعض افراده فحينئذ لا تصدق كلية ويتم قول القوم باصطلاحهم فى الضرورية والدائمة والوقتية .

ومن قولهما قال ابن اندارس بعدم تناقض الدائمة الذاتية والمطلقة لانه ابتكره كما ظنه شيخنا . نتيجه فيما فيه دائمة او ضرورة بالفرض والخلف والعكس ان كانتا سالبتين كليتين والاخرى 10/ و/ فعلية .

76) وقول الشيخ والاقدمين هى فيها فيه ضرورة . رده الخونجى والسراج وان كانتا ضروريتين بامكان صفة لتوعين ثبت لاحدهما فقط فيسلب هو عن الثانى ضرورة ويحمل على ماله تلك الصفة ضرورة مع امكان تلك الصفة للثانى .

ورده والصغرى موجبة بثبوت خاصة للنوع الثانى ، ممكنة لاول فىحمل الثانى على خاصته ضرورة ويسلب عماله تلك الصفة ضرورة مع امكان تلك الصفة للثانى .

واحتجوا بان احدى مقدمتيه ان كانت ضرورة فان كانت الاخرى كذلك كان ثبوت الاوسط لاحد الطرفين ضروريا وسلبه عن الآخر ضروريا فوجب مباينة الطرفين ضرورة وان كانت غير ضرورة كانت ضرورة الاوسط

---

(164) «ولا يرد المثال ... لعدم الموضوع» ناقص فى ب .

(165) أ : دائما .



ضرورية لاحدهما وضرورة السلب عن الآخر لوجوب كون الضرورة ضرورية  
الشبوت للضروريات وضرورة السلب عن (166) غيرها فصار كالقسم الاول  
وان كانت محتملة فكذلك لا يستلزمه احد ملزومي الضرورة .

77) واجاب الخونجي والسراج بان الاوسط في الضروريتين ضروري  
لذات الاصغر وضروري السلب عن ذات الاكبر لا عن العنوان والمدعى سلب  
العنوان عن الاصغر دون ذات الاكبر فلم تجب المباينة الضرورية الا بين ذات  
الاصغر وذات الاكبر وذلك غير المدعى .

وفما صفراء احدي (169) الوجوديتين او المطلقة مع الوصفيات كبريات  
مطلقة عامة لانتاجها اعمتها وهي الصغرى مطلقة مع الكبرى عرفية عامة  
بالعكس ان كانت العرفية سالبة كلية وبانتاج نقيض النتيجة مع الكبرى  
منافي الصغرى وبالفاء الزائد في اخصها وهي الصغرى الوجودية اللادائمة  
مع الكبرى مشروطة خاصة ككل انسان نائم لا دائما ولا شيء من الحمار  
اليقضان بنائم ضرورة ما دام حمارا يقضان لا دائما مع صدق لا شيء من  
الانسان بحمار يقضان ضرورة مع الاطلاق العري عن مطلق الدوام . واخرى  
(170) نقولنا في الكبرى لا شيء من اليقضان بنائم ضرورة ما دام يقضان  
لا دائما مع صدق لا شيء من الانسان يقضان بالاطلاق عريا عن الدوام .

78) ومن توهم انتاج الصغرىين ممكنتين مع الكبيرين خاصيتين مطلقة  
عامة لانتظام تقيضها مع الكبرى قياسا منتجا من الاول بعض ج ب دائما .  
لا دائما ان كانت الكبرى موجبة وبعض ج ليس ب دائما . لا دائما ان كانت  
سالبة . وهو محال لم يفرق بين اللازم من القياس وبين اللازم من بعض  
مقدماته .

والنتيجة ما لزم من جميع المقدمات لا من بعضها واللازم هنا انما لزم  
من مجرد الكبرى لانه اذا ضاق لا شيء من أ ب ما دام امتنع ان يكون أ دائما  
نوضوع ما والا لزم المجال المذكور فامتنع دوامه للجيم فرض صدق الصغرى  
معها اولا بل لو فرض كذب الصغرى معها كان لازما وبهذا يرد قول من يبر  
لزوم المطلق من الصغريات الثلاث مع الكبيرين خاصيتين بلزوم المحال من

---

(166) ناقصه في أ .

(167) ناقصة في أ .

168) والآخر لوجوب ... السلب عن ناقص في أ .

(169) أ : احد .

(170) ب : اخرى .

نقيض النتيجة مع الكبرى الخاصة لعدم اقتضاء هذا البيان كون المطلقة نتيجة القياس .

79) وفي صفراء وقتية مع المشروطتين قال الخونجي والسراج وقتية مطلقة محتملة الدوام . وفي ما صفراء منتشرة معها منتشرة محتملة الدوام مع العرفيتين مطلقة عامة بما مر . والتمغرى وقتية مع المشروطة لا تنتج (171) وقتية والخلف فيها لا يتم لانه يؤدي الى الصغرى الممكنة في الاول وهو عقيم ولا العكس لان المشروطة لا تنعكس كنفسها بل عرفية عامة .

وبذا يتبين عدم اعتبار (172) شيء من اختلاط هذا الشكل ضروريا وفيما يكون من المشروطتين مشروطة عامة لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب عن الآخر لزمت المباينة الضرورية بين الوصفين / 11 و / بخلف ما مر في الضروريتين الذاتيتين والزائد ملفس وان كان القياس من خاصيتين لعدم لزومه مع الضرورة مرة ككل اندس نائم ضرورة ما دام انسانا نائما لا دائما ولا شيء من الحمار يقضان بنائم ضرورة ما دام حمارا يقضان لا دائما مع صدق لا شيء من الانسان النائم بحمار يقضان ضرورة ومع المشروطة الخاصة اخرى اذا بدلنا الكبرى بلا شيء من يقضان بنائم ضرورة ما دام يقضان (173) لا دائما فان الصادق لا شيء من الانسان النائم يقضان ضرورة ما دام انسانا نائما (174) لا دائما وبه يعرف عدم تعدى قيد اللادوام .

80) قالا : هذا ان كان المحمول ضروريا لوصف الموضوع لا ضروريا للذات بشرط الوصف وان كان ضروريا لها بشرطه ففي انتاجه عرفية او مشروطة نظر ، السراج لعدم الوقوف على ما يقتضي الضرورة او نفيها وفيما يكون من العرفيتين او من احديهما مع احدى المشروطتين عرفية عامة لعكس الخلف والفاء الزائد (175) وضبطه في الكشف بانها كدائمه ان كانت والا فكالصغرى الا في الضرورة ولا دوام لا تتبع فيها شيئا وفي باقى الضرورات كالمشترك بما مر . واختلاط الثالث شرطه كالاول وفي كونه

(171) أ : لا ينتج .

(172) ب : انتاج .

(173) أ : ب : يقضانا .

(174) ناقضة في ب .

(175) «وضبطه في الكشف ... كالمشترك» ناقص في أ .

نتيجة (176) مثله مطلقا او الا فيما تتبع فيه الصغرى فهى فيه مطلقة عامة او بقيد لا دوام ثالثا كعكس الصغرى فقد تكون حينية مطلقة او بقيد الا دوام بحسب العكس لتقلى الخونجى والسراج ورايهما ولبعض شيوخ بلدنا نتيجة الكبرى ممكنة عامة والصغرى منافى الكبرى .

واختلاط الرابع فى انتاج موجهه (178) مطلقا او بشرط فعلية مقدمتها كما فى ضرورية قول الاقدمين فى الجميع شارطين كون الممكنة مع ذى ضرورة فى غير الاولين (179) او المتأخرين محتجين على عقم الممكنة (180) فيه اما سلبا فلما ياتى من وجوب انعكاس ساليته واما ايجابا وهى كبرى فيما مر فى امتناعها فى الاول صغرى موجبة كانت صفراها او سالبة .

81) وبينوه وهى صغرى بجواز حصول عرض عام لنوعين (181) لاحدهما بالفعل فيحمل العرض العام على فصل النوع الآخر بالامكان العام ويحمل عليه فصله فى الكبرى ضرورة والحق السلب (182) او يسلب فيها عن النوع الاول فصل الآخر ضرورة والحق الايجاب وانعكاس السالبة لعقم اخص غيرها وفى (183) الوقتية مع الضرورية المشروطة الخاصة اما الصغرى وقتية مع الكبرى ضرورية فان خاصة الشيء المفارقة اذا سلبت عنه وقتا ما ضرورة لا دائمة . ثم حمل ذلك الشيء على فصله ضرورة لم يكن (184) سلب فصل الشيء عن خاصته كلا شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع بالضرورة لا دائما وكل كوكب ذى محق قدر بالضرورة ولا يصدق بعض المنخسف وقت التربيع ليس بكوكب ذى محق بجهة ما . الخونجى : وبه يعرف عقمها مع المشروطة الخاصة . الكاتبى لان الضرورية اخص من العامة (185) وزيادة الخاصة عليها بسالبة فلا تنتج مع السالبة هذا قول الاكثر .

قال فى الكشف والسراج فى بيان الحق : ينتج هذا الاختلاط موجبة جزئية مطلقة عامة لانتاج الكبرى مع الموجبة المطلقة جزء الصغرى مطلقة عامة

- 
- (176) ب . وفى كونه نتيجه .  
(177) ب : « او دائمة حينية ... ضرورية » ناقص فى 1 مضاف فى الهامش  
(178) ب : موجبه .  
(179) ب : و .  
(180) ناقصة فى ب .  
(181) ب : نوعين .  
(182) ب : و .  
(183) ب : وهى .  
(184) ب : لم يمكن .  
(185) ب : المشروطة العامة .

كلية تنعكس جزئية ولا امتناع ذى ايجاب النتيجة عن سالبة . قاله الشيخ .  
وسالبة كلية مطلقة والا لزم من تقيضها مع الكبرى من الاول ما ينتج موجبة  
دائمة ولزوم ذلك من الكبرى وجزء الصغرى ومن تقيض النتيجة وجزء الكبرى  
لا يضر كالتقياس الذى صفراه وجودية لا دائمة نتيجة حاصلة من مجرد قيد  
اثبات صفراه دون لا دوامها / 11 ظ / .

82) قلت : اما النتيجة الاولى فلعل اعتبار الجزء الموافق فى الانتاج  
مع الغاء المخالف بخلاف العكس عندهم . والثانية لزومها عن مجرد الكبرى  
بمنع كونها نتيجة كما قالوه فى اختلاط الثانى . وعقم الوقتية سالبة كبرى  
مع الصغرى ضرورية بحمل الشئ على خاصرته ضرورة وسلب تلك الخاصة  
عنه وقتية مع امتناع سلب الشئ عن نفسه ومعها مشروطة خاصة بحمل  
احدى خاصتى النوع المتلازميتين على الاخرى مشروطة خاصة وسلب الخاصة  
الاولى على النوع سلبا وقتيا مع امتناع سلب النوع عن الخاصة الاولى (186)  
ككل متعجب بالفعل ضاحك ضرورية ودون بالفعل مشروطة خاصة (187)  
ولاشئ من الانسان بمتعجب (188) وقت خوفه ولا يصدق بعض الضاحك  
ليس بانسان بجهة ما وكون الصغرى السالبة دائمة او انعكاس سالبة كبراهما  
لعقم اخص غير ذلك وهو الصغرى مشروطة خاصة مع الكبرى وقتية لان  
خاصتى النوع المتناقضتين يصح سلب اولاهما على الاخرى مشروطة خاصة  
(189) وحمل احراهما (190) على النوع توقيتا مع امتناع سلب النوع عن  
الخاصة الاخرى كلا شئ من الضاحك بيباك مشروطة خاصة وكل انسان  
ضاحك ضرورة وقت كونه متعجبا ولا يصدق بعض الباكي ليس بانسان  
بجهة ما .

83) وفى الرسالة : شرط الثامن كون صغرى احدى الخاصتين وانعكاس  
سالبة كبراه (191) وجهة نتيجة اول ضروبه ان كانا فعليتين او ضرورى  
الصغرى مطلقة والا فممكنة عامة . وفى ثالثة كضروريته او دائمة فان لم  
تكن له فعكس (192) الصغرى وفى اخريه ككبرى ضرورية او دائمة فان  
له تكن له فعكس الصغرى .

(186) ب : الاخرى .

(187) ب : خاصة لا دائما .

(188) ب : متعجب .

(189) ومع الكبرى ... مشروطة خاصة ناقصة فى ! .

(190) ب : اولاهما .

(191) وفى الرسالة ... كبراه ناقص فى ب .

(192) ب : فعكس .

هذا رأى الاقدمين والموجز والجمل وفى الكشف وبيان الحق جهة عكس نتيجة بعد زده للاول على رايهما فى الاول والعكس واليه يرجع قول ابن واصل الحق فى الاولين كجهة عكس الصغرى ان لم تكن وصفية والافكجة عكس الكبرى الا فى الادوام فهى فيه كالصغرى .

83 مكرر) وضابطه فى الكشف بان الموجبة تتبع عكس الصغرى ان لم تكن وصفية والا تبعت عكس الكبرى الا فى لا دوام . والسالبة تتبع عكس الصغرى الا فى لا دوام وفى الضرورية فانها تتبع المشترك من عكس الصغرى والكبرى . وفى قيد الدوام تتبع الدائمة ومثله فى المطالع . (193) والشرطية متصلة ان استصحبت احدى قضيتيها وتسمى مقدما الاخرى وتسمى تاليا لعلاقة وهى اللزومية او دونها وهى الاتفاقية ومنفصلة ان تعاندتا حقيقة ان كانت من قضية ونقيضها او مساوية ومانعة جمع ان كانت منها والاخص من نقيضها ومانعة خلو ان كانت منها والاعم منه .

84) ولا تتركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء اذ لو تركبت منها كان جـ مستلزما لنقيض ب فان لم يكن نقيض ب مستلزما لـ ا لم يكن ب و ا (194) انفصال حقيقى والا كان جـ مستلزما لـ فلم يكن بينهما انفصال حقيقى وقد تركبت من جملة ومنفصلة فيظن تركيبها من ثلاثة اجزاء .

الاثير : قد يكون المساوى للنقيض منفصلة فتسمى القضية ذات اجزاء : (195) ان يكون الفرد فردا او زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد وتتركب مانعة الجمع من اكثر من جزئين لجواز تعدد اخصات نقيض الشيء مع تباينها .

قال فى الملخص بخلاف مانعة الخلو وجوب ذكر لازم الشيء الاعم فى مقابلة نقيضه فاذا كانت لوازم امتنع ادخال حرف الانفصال عليها لمنع الجمع .

قلت : يريد باللوازم لوازم الشيء فيمتنع حرف انفصال منع الجمع بينهما لانها لوازم الامر قال وجد وجدت معا وحرف انفصال مع الخلو لجواز رفع لوازم امر بارتقاعه بثبوت نقيضه . وجوزه الخونجى قال كقولنا اما ان لا يكون هذا الشيء انسانا او لا يكون فرسا او لا يكون ثورا اولا يكون عنقاء .

(193) «بان الموجبة ... فى المطالع» ناقص فى ا .

(194) ب : لم يكن بينهما انفصال ...

(195) ب : كما .

85) قال : وقد يفرق بأن منع الجمع في ما نعته بين كل جزء بعينه وبين كل ما سواء بعينه وبين احد ما سواء وفي مانعته الخلو بين كل جزء بعينه وبين كل ما سواء بعينه لا بينه (196) وبين احد وما سواء 12/ و/ كانه اخص من احد ما سواء مطلقا ولا عناد بين الاعم والاخص جمعا ولا خلوا .

وسالبة كل منها ذات سلب . ذلك عنها موجبة لاجزاء او لا باثباته لزوم السلب والعناد (197) . وجهتها واطلاقها بجهة اللزوم والعناد واطلاقهما وكل منها ياتلف من حملية او متصلة او منفصلة مع مماثلة او غيره .

فلترتيب اجزاء المتصلة طبعا كانت اقسامها تسعة ولعدمه في المنفصلة كانت ستة (198) .

وتعدد اللزومية بتعدد تاليها لا مقدمها للزوم الجزء ملزوم كله وعدم مازومة الجزء لازم كله . والاتفاقية بتعدددهما لعدم التوقف على العلاقة والمنفصلة كذلك بحسب منع الخلو للزومية عدم كذب الكل عدم كذب الجزء لا الجمع لعدم ملزومية عدم صدق الكل عدم صدق الجزء .

86) وسوالها على العكس في ذلك ، المراج : قد يؤخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم فتصير احتمالية لكنهما يتلازمان في المتصلة دون المنفصلة لان الحقيقية المركبة من كليتين مشتركتين في الموضوع اذا قدم حرف الانفصال عليه صارت مانعة جمع دون خلوا .

الاثير : ان اريد بكل ج اما ب واما د ان كل واحد منهم موصوف باحدهما فهي حملية . وان اريد الانفصال بين ب و د فمانعة جمع . وتتألف (199) صادقة المتصلة لزومية من غير مقدم صادق مع تال كاذب واتفاقية من صادقتين (200) وكاذبتهما مما سوى ما هما عنه (201) صادقتان وصادقة المنفصلة حقيقية من صادق وكاذب ومانعة جمع من كاذبين (202) او صادق وكاذب وكاذبة كل منهما خصها الحمل بما سوى ما هي منه صادقة .

87) وقيده ابن واصل بالاتفاقية لجواز كذب افعال (203) عناديتها بما هي منه صادقة حيث لا عناد .

---

(196) ناقصة في ب .

(197) أ : لا باثبات له والسلب والعناد .

(198) ب : ستا .

(199) وتأتلف .

(200) ب : صادقين .

(201) ب : منه .

(202) أ : كاذبتين .

(203) ناقصة في أ .

وكلية المتصلة والمنفصلة اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد في الفروض والازمنة والاحوال غير المنافية استلزام المقدم للتالي او عناده اياه وجزئيتها بجزئيتها (205) وخصوصها بتعيين بعض منها .

وشروط كلية الاتفاقية كون طرفيها بحسب الحقيقة اذ يجوز كذبهما في الخارج في بعض الازمنة .

وسور المتصلة الكلية موجبة « كلما » او (206) مرادفة والمنفصلة دائما . وسور السالبة الكلية فيهما « ليس البتة » .

وسور الايجاب الجزئي فيهما « قد يكون » .

وسور السلب الجزئي في المتصلة « ليس كلما » . وفي المنفصلة « ليس دائما » واطلاق « ان » و « اذا » و « لو » في المتصلة و « اما » في المنفصلة اهمال . والمشهور ان عكسها كالحمليات . ورد السراج عكسها المستوى بانه لا يلزم من استصحاب المقدم التالي ان يكون فيه استصحاب للمقدم .

وبرهان الحمليات لا يتم لان سلب الشيء عن نفسه محال . وسلب لزوم الشيء عن نفسه ليس كذلك لان اللزوم نسبة تستدعي كونها بين امرين (207) وعكسها عكس النقيض بان برهان خلف عكسه في الحمليات المخالف ينتج بضم نقيض العكس الى الاصل (208) من الاول ثبوت الشيء لنقيضه وهو محال .

88 وفي الشرطيات ينتج ثبوت التالي على تقدير نفيه وليس بمحال لجواز كون نقيض التالي محالا والمحال قد يستلزم محالا . وبرهان عكسه (209) الموافق في الشرطيات لا يتم لان نقيض العكس فيه سالب لا يصلح صغرى في الاول فاورد لزوم عقم الاستثناء المستثنى فيه نقيض التالي .

واجاب بانه واقع لا مقدر والمحال يقدر ولا يقع . ويرد الاول بان الحمية ذات نسبة فان لزوم النسبة المغايرة المذكورة ففيهما سلما مطلق المغايرة

---

(205) ب : جزئيتها .

(206) ب : و .

(207) ناقصة في أ .

(208) ب : للاصل .

(209) ب : عكسها .

فى الزمن كافية . وهى حاصلة لان كون الشئ، حاصلا (210) ملزوما او موضوعا غير كونه لازما او محمولا .

والثانى فى المخالف بان المحال انما يستلزم محالا اذ كان ذا علاقة تقتضيه وهو هنا ذو علاقة تنافيه بل اذا كان ذا علاقة تقتضيه وذا علاقة 12/ ظ/ تنافيه فعدم ملزوميته له من حيث كونه ذا علاقة تنافيه واضح .

واستلزام (211) المتصلة مثلها فى المقدم والكم (212) متناقضتى التالى والكيف قول الجمل والموجز والشيخ محتجا فى استلزام الموجبة بان ملزومية امر الآخر ملزوم لسلب ملزوميته لنقيضه والا لزم النقيضان وقرر بانتاج نقيض السالبة مع الاصل من الثالث لزم سلب (213) لثبوته وفى السالبة بانه اذا صدق سلب التالى لزم ثبوت نقيضه .

89) ورد فى (214) الكشف الاول بعدم امتناع لزوم النقيضين ملزوما محالا وجاز كون المقدم محالا كقياس الخلف اذ معناه لزم (215) النقيضين مع النقيض المطلوب .

وابن واصل : الثانى بعدم امتناع لزوم سلب الشئ لنفسه لجواز كون المقدم محالا . والكاتبى : بعدم استحالة لزوم الشئ لنقيضه لزوما جزئيا بل وجب ببرهان الثالث والوسط مجموع النقيضين . ورد الثانى بانه لا يلزم من سلب لزوم امر لزوم (216) سلب نقيضه .

ويرد ردهم الاول بان صدق الموجبة يدل على كون المقدم ولو كان محالا ذا علاقة تقتضى لزوم التالى له فى كل اوضاعه غير المنافية له او بعضها وكل ما كان ذلك امتنع كونه حينئذ ذا علاقة تقتضى نقيض التالى لانها منافية له من حيث كونه ذا العلاقة المقتضية لزوم التالى وكلما كان كذلك امتنع كونه ملزوما لنقيض التالى .

- 
- (210) ناقصة فى ب .  
(211) ب : وفى استلزام .  
(212) أ : والكلم .  
(213) ب : لزوم سلب الشئ .  
(214) ب : ناقصة فى ب .  
(215) ب : لزوم .  
(216) ناقصة فى ب .



90) وزعمه ثبوت ذلك في قياس الخلف يرد بأن حاصله ان نقيض المطلوب ملزوم لمحال وهو (217) نقيض ما علم صدقه وهو احدى (218) المقدمتين وانما يتم زعمه ان لو كان حاصله مجموع نقيض المطلوب والمقدمتين فيكون ذلك المجموع ملزوما لاحدى (219) المقدمتين ونقيضهما وهو نتيجة مقدمها وعين تاليها ويستلزمها .

وتستلزم مانعة جمع من غير مقدمها ونقيض تاليها ومانعة خلو من نقيض مقدمها وعين تاليها ويستلزمها .

ورد ابن واصل الاخير بجواز كون احد جزئى الاولى ونقيض احد جزئى الثانية محالا يستلزم كذب المتصلة فلا يتم الاستلزام .

قلت : استحالة لا توجب كذبه كما لا تدفع عناده الآخر فكلما ثبت ارتفع الآخر وكلما ارتفع ثبت الآخر ضرورة عنادهما . والحقيقة متصلة من احد جزئيهما . ونقيض الآخر وكل موجبة من المتصلة والمنفصلات (220) غيرها مركبة من جزئيهما دون عكس وكلا بسيطتى المنفصلة احدهما الاخرى من نقيضى جزئيهما . وقياسها اقترانى واستثنائى والاول منها او منها ومن حملى خمسة اقسام : الاول من متصلتين ووسطه جزء تام تتعقد فيه الاشكال الاربعة حكمها فيه كالحملى شكك فيه الشيخ فكذب نتيجة كلما كان الاثنان (221) فردا كان عددا وكلما كان عددا كان منقسما بمتماويين والنتيجة كاذبة .

91) واجاب بمنع الصغرى لان مقدمها محال فجاز ان يستلزم المحال . والخونجى بمنع صدق كلية الكبرى . وقدح فيه الاثير وغيره بجواز كون مقدم الصغرى محالا فجاز الا يصدق (222) مع فرض وقوعه الكبرى الصادقة .

واجاب ابن واصل بعد ان صوبه بان عموم صدق الكبرى في كل اوضاع مقدمها غير المنافية له يوجب صدقها على تقدير صدق مقدم الصغرى لانه بعض اوضاع مقدم الكبرى غير المنافية له لانه ملزومه في الصغرى والملزوم لا ينافى لازمه .

(217) ب : هو .

(218) أ : احد .

(219) أ : لاحد .

(220) ب : المنفصلة .

(221) ب : الانسان .

(222) أ : تصدق .

وان كان وسطه غير تام فيهما فضايله كلية احدى مقدمتيه مع اشتغال متشاركيه (223) على تاليف منتج او انتاج احدهما ولو بكلتيه مع نتيجة التاليف بصورتها وعكسها (224) كليا للمقدم كلية هي احدى مقدمتيه ولازمتهما.

92 وفي الكشف وبيان الحق او انتاج نتيجة التاليف مع تالئ احدى المقدمتين المتفتتي الكيف تالئ الاخرى او مع احد طرفي كلية موجبة تالئ سالبة شارطين ايجاب مشاركة التالئ في الامر الاول وتؤخذ (225) نتيجة التاليف ولو في غير هذا كلية / 13 و / ... ما ينتج ما يحتاج اليه (226) سالبة ان كانت من مختلفي الكيف والا فموجبة نتيجة متصلة جزئية موجبة مقدمها متصلة من نتيجة التاليف وغير المشارك من الصغرى كيفها وكيفها وتاليها كذلك من الكبرى (227) او نتيجة التاليف منها فيما انتج بالامر الاول ولو في غير هذا كم نتيجة قياسه وفيما انتج بالامر الثاني كلية ان كان المنتج عينه ، جزئية ان كان عكسها وضعها فيها وضع المتشاركين من المقدمتين .

الخونجى والسراج : المتصلة موجبة كلية جزئية المقدم تستلزم مثلها كليته وكلية التالئ مثلها جزئية عكس جزئية السالبة وجزئية كلية احد طرفيها مثلها جزئيته عكس كلية السالبة برهانه بضمها لما تاليها جزء مقدمها مركبة من الجزء المطلوب كده .

93 قلت : لا يقال وجزئيته (228) موجبة جزئية المقدم مثلها كلية الاستلزام الكل جزء الملزوم للتالئ المذكور لجواز كون عنوان الجزئية جنسا فتصدق ملزومة لسلب كليتها وتكذب ومقدمها كلية ملزومة له « كقد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا ليس كل الحيوان انسانا » ولا يصدق « قد يكون اذا كان كل الحيوان انسانا ليس كل الحيوان انسانا » .

اقسامه اربعة : ما الشركة فيه بمقدمها ضروره مسطح المحصورات صفريات وكبريات ومسطح المقدمين كذلك عقم ضرور المتصلتين جزئيتين بين وغيرها ان كان المتشاركان على تاليف الاول فاربع ضرور المتصلتين

(223) ب : مشاركية .

(224) ب : بصورته وعكسها .

(225) ب : وتوحد .

(226) « ... يحتاج اليه » ناقص في أ . في ب يباخر موضع كلمة مكان النقط المتصلة .

(227) في ب : كلمة غير واضحة : «وكم» او «ولم» .

(228) أ : وجزئية .

الليتين ينتج في كل ضرب منه (229) ضروبه وما يستلزم الكبرى الموجبة الجزئية المقدم كليته بالامر الاول من الضابط وسط قياس برهانه من الثالث ملزومية احد المتشاركين الآخر فيلزمها (230) نتيجة التاليف وتالى الصغرى فيلزمها لزوما جزئيا ويلزمها ايضا نتيجة وتالى الكبرى فيلزمها لزوما جزئيا فهو اذن ملزوم للجزئيتين فتلزم احدهما الاخرى جزئيا .

94) ونافيا (231) بالامر الثانى من الضابط . وسط قياس برهانه ان جعل الملزوم احد المتشاركين من الثالث فيلزمه (232) نتيجة التاليف وتالى الصغرى بذاته او بوسط نتاجه (233) مقدمها ان جعل (234) الملزوم مقدم الكبرى فيلزم تالى الصغرى لنتيجة (235) التاليف جزئيا ويلزمه (236) ايضا نتيجة التاليف وتالى الكبرى كذلك فيلزمه (237) جزئيا ويتم (238) كما مر وان جعل نتيجة التاليف فالقياسان الاولان من الاول لان على ذلك التقدير نتيجة التاليف ملزومة لتالى المشارك الاخر كذلك بوسط ملزوميتها لمقدمه كذلك وايضا تالى (239) المشارك الآخر كذلك بوسط ملزوميتها لها والمشارك (240) المنتج معها المشارك الآخر لزوما كلياً فلزوميتها اذن للمشارك المنتج معها ملزومة الكليتين ويتم (241) كما مر والخلف عام بان تضم نقيض النتيجة لاحدى مقدمى المطلوب لينتج منافى الاخرى .

واربع ضروب المتصلتين والصغرى جزئية ينتج في كل ضرب منها سروه وثمانية من مقدم الصغرى موجبة مع مقدم الكبرى جزئية ومن مقدم الصغرى سالبة مع مقدم الكبرى كذلك بعضها لازم لضروره (242) وكلها بالامر الثانى والبرهان بما مر .

- 
- (229) ب : منها .  
 (230) ب : يلزمها .  
 (231) ب : وياقيا .  
 (232) عوض وان جعل ... فيلزمه نجد في ب : من الثالث ملزومية ما انتج مع نتيجة التاليف لها او ملزومياتها له فعلى الاول يلزمه ...  
 (233) ب : انتاجه .  
 (234) ب : ان كان .  
 (235) ب : نتيجة .  
 (236) ب : ويلزم .  
 (237) ب : فيلزمها .  
 (238) ب : وتم .  
 (239) ب : لتالى .  
 (240) ب : وللمشارك .  
 (241) ب : ملزومية للكليتين وتم .  
 (242) ب : لضرورها .

واربع ضروبها والكبرى جزئية فى كل ضرب منها ضروبه وتسعة من مقدم الصغرى سالبة مع مقدم الكبرى كذلك (243) المحصورات ومنه موجبا جزئيا مع مثله كما مر .

(95) وبرهن منه السراج وابن واصل ما مقدم صفراء موجبة جزئية ومقدم كبرى (244) مثله بالثالث ووسطه ملزومية مقدم الكبرى النتيجة (245) التاليف ملزومة للزومية (246) ما مقدم الكبرى عكسه لنتيجة التاليف فيلزم ملزوميته لنفسه ولنتيجة التاليف المنتجين اخص مقدم الصغرى فيلزم ملزومية ما مقدم الكبرى وعكسه لتالى الصغرى فيضم كبرى للزوميته لمقدم الكبرى ينتجان من الثالث ملزومية مقدم الكبرى التالى الصغرى بضم كبرى للزومية مقدم الكبرى لنتيجة ينتجان من الثالث ملزومية نتيجة التاليف لتالى الصغرى ويلزمه ايضا ملزومية نتيجة التاليف لتالى الكبرى لزوما جزئيا من الثالث والوسط مقدم الكبرى ينتج من الثالث المطلوب وبما مر اخص وان كان على الثانى فضروبه اربعة : (247) الاولى و / 13 و / الثانية منتجة . ومن ضروب الثالثة ضروبه وثمانية الموجبتان مع مثلهما والسالبتان مع مثلهما بما تقدم .

وان كانا على الثالث فضروب الاولى والثانية (248) منتجة ومن الثانية ضروبه وستة السالبتان مع مثلهما والموجبة جزئية صغرى مع الجزئيتين بما تقدم . وان كانا على الرابع فالمنتج ضروب الاولى من (249) الثانية (250) ثمانية : الصغرى موجبة كلية مع السالبة جزئية او موجبة جزئية مع الكبرى جزئية او سالبة كلية مع الكبرى غير موجبة كلية او سالبة جزئية مع الكبرى سالبة (250 مكرر) .

---

(243) «مقدم الكبرى كذلك» ناقص فى ب .

(244) ناقصة فى ب .

(245) ب : نتيجة .

(246) ب : للزوميته .

(247) ب : فضروب الاربعة .

(248) ب : والثالثة .

(249) ب : ومن .

(250) ب : وثمانية .

«وما .... الخ . فلم يدر هل عفا

(250 مكرر) فى هامش ب (ورقه 38 ظ) : هنا انتهى شرح السنوسى

لهذا الكتاب فيما وجدنا من نسخه ولم يشرح من قوله «وما ....

الخ . فلم يدر هل عفا (%) والموت ام كيف الحال» .

96) ومن الثالثة ثمانية ، (251) الصغرى موجبة مع سالبة جزئية او سالبة جزئية مع المحصورات او سالبة كلية مع سالبة وما شركتها بتاليها منتجة ما شمله الامر الاول ضروب كل شكل ولو بالقوة لاستلزام الكلية كلية مقدمها فى اثنى عشر . ضروب المتصلتين من غير الجزئيتين على ضابط الجمل وتلازم المتصلتين وعلى راي (252) ايجاب مشاركة التالى فى ثلاثة اضرب : الصغرى موجبة فى الكبرى كذلك غير ضرب الجزئيتين .

وعم شيخنا الابلى اذ نواصل فى عدم استثنائه منها ضرب الجزئيتين ووسط برهانه ملزومية احد المقدمين الآخر فان جعل الملزوم مقدم الصغرى فبالاول مقدم الصغرى ملزوم الملزومية (253) لمقدم الكبرى وملزوميته له ملزومة لنتيجة التاليف فمقدم الصغرى ملزوم لها لزوما كليا فيضم ملزومية الوسط للمزومية مقدم الصغرى . النتيجة (254) : التاليف كليا صغرى من الثالث للمزومية الوسط لنتيجة ملزوميته مقدم (255) الكبرى وملزوميته لنتيجة التاليف من الثالث ينتج (256) جزئية مقدمها متصلة كلية وتاليها متصلة جزئية وان جعل مقدم الكبرى كما نكم المقدم والتالى بالعكس والمعتبر من تالى السالبة فى تاليف المنتج منه حاله بعد ردها موجبة وترد النتيجة سالبة .

97) وما شمله الثالث ينتج فى موجبتى الكليتين موجبة جزئية مقدمها سالبة كلية وتاليها كذلك . برهانه من الثالث وسطه سلب استلزام نتيجة التاليف المشارك النتيجة ويلزمه سلب ملزومية نتيجة التاليف للمشارك المنتج معها لان تقيضه ملزوم لنقيض الوسط لان مقدم النقيض ملزوم للمجموع منه وتاليف المنتجين نقيض الوسط فضم الوسط للمنتج تاليها ينتج من الثانى مقدم النتيجة ان كانت الصغرى وتاليها ان كانت الكبرى وضم لازمه للاحرى ينتج الآخر من النتيجة فالوسط ملزوم للاصغر والاكبر ينتج من الثالث المطلوب وكذلك فى الموجبتين واحدهما جزئية . والوسط فى صور اشتمالهما على تاليف منتج ملزومية مقدم الجزئية لمقدم الكلية وضروب الموجبتين جزئيتين بالحمل (257) عقيمة وبالثالث منتجة بـأمر طرف

(251) ب : ضروبه وثمانية .

(252) «من غير الجزئيتين .... المتصلتين» ناقص فى أ .

(253) ب : للمزوميته .

(254) ب : لنتيجة .

(255) ب : ملزومية لمقدم .

(256) ب : تنتج .

(257) ب : بالجمل .

نتيجتهما (258) جزئيتان ضروب السالبتين على راي الجمل كلا زمتيهما الموجبتين وعلى الثالث منتجة باى كم كانتا ونتيجتهما موجبة جزئية سالبة الطرفين سلبا كليا وسط برهانه ملزومية نتيجة التاليف للمنتج معها (259) منهما فهو مع المنتج تاليها معه ينتج من الثاني للاصفر ان كانت الصغرى والاكبر ان كانت الكبرى . ولازمه هو (260) ملزومية نتيجة التاليف المشترك النتيجة من الاخرى ينتج معها من الثاني الاكبر (261) والاصفر .

98) وضروب مختلقتي (262) كيف على راي الجمل باعتبار لازم السالبة وعلى الثالث ان كانت الموجبة كلية منتجة بانتاج نتيجة التاليف مع مشارك الموجبة مشارك السالبة والوسط ملزومية نتيجة التاليف لمقدم الموجبة فعكسه الاصفر ان كانت الموجبة الصغرى والاكبر ان كانت الكبرى ولازمة المتقدم ينتج مع الاخرى من الثاني الاكبر او الاصفر وان كانت جزئية فعقيمة لانه لا ينتج الا بملزومية نتيجة التاليف مشاركة (263) السالبة وانما تستلزمه (264) باستلزامها القياس المنتج وانما /14 و/ تستلزم (256) قياسه باستلزام غير المشارك من الموجبة بالشكل الاول والكبرى الجزئية فيه تعقبه وما شركتهما بتالى الصغرى ومقدم الكبرى منتجة (266) ما شمله الامر الاول على ضابط الجمل وزايه كالقسم الثاني وعلى راي ايجاب مشاركة التالى فى ستة اضرب المتصلتين موجبة الصغرى جزئيته (267) مع الكليتين وكليته مع المحصورات .

وقول ابن واصل مع ما يزداد باعطاء الموجبة الكلية كلية مقدمها والسالبة الكلية كلية تاليها ان اراد كلية السالبة كبرى فغير محتاج اليه وان اراد صغرى كما صرح به الكشف فوهم لان شرطه ايجاد الصغرى .

99) ووسط (268) برهانه من الثالث ملزومية مقدم الصغرى لمقدم الكبرى كالقسم الاول وما شمله الامر الثانى ثمانية اضرب كليتى الكبرى مع محصورات الصغرى واعتبار المشاركين فيها كالقسم الاول .

(258) ب : نتيجتها .

(259) ب : معها .

(260) ب : وهو .

(261) ب : او .

(262) ب : مختلقتي .

(263) ب : مشارك .

(264) ب : يستلزمه .

(265) ب : يستلزم .

(266) ب : منتجه .

(267) ب : جزئية .

(268) ب : وسطى .

وسط برهانه من الثالث ملزومية تالى الصغرى بعينه اى كليته لنتيجة او عكسها كلياً ما انتاج تالى صفراء مع نتيجة التاليف (269) ذو كين بالشكل الاول من موجبتين والكبرى جزئية فيكون اصغر النتيجة كبرها وانتاجه مع عكس النتيجة هما به من سالتين فالتالى مع لنتيجة ينتجان من ثالث الرابع مقدم الكبرى وسط برهانه ملزوميته (270)

نتيجته كالذى (271) قبله ونتيجة التاليف فيه جزئية وما انتاجه كلياً مع عكس النتيجة هما به من سالتين والصغرى (272) جزئية الرابع والوسط ملزوميته كلياً لعكس النتيجة وما شركتهما بمقدم ، وتالى الكبرى منتجة (273) فالامر الاول على راي الجمل فى المتصلتين ، لمشاركين كالثالث وعلى راي ايجاب مشاركة التالى ستة اضرب ات : الصغرى مع موجبة كلية الكبرى وكليتى الكبرى (274) مع جزئى الكبرى . وسط برهانها من الثالث ملزومية مقدم الصغرى كبرى كما مر .

وبالثانى ثمانية اضرب الصغرى احدى المكنتين (275) مع ات (276) الكبرى فاربعة موجبة الكبرى يجب فيها كون المنتج من ونتيجتها كلية ولو كانت الكبرى جزئية وكيف مقدمها خلاف كيف ، وتالياها سالب ابدأ برهان ضربى موجبة الصغرى من الاول وسط الاول سلب ملزومية المنتج من نتيجة التاليف او عكسها كلياً لنتيجتها المتشاركين لانتاج نقيضه مع الاصغر منافى الصغرى . او لانتاج والصغرى اياه . وهذا الوسط ملزوم لسلب ملزومية (277) المنتج للمشاركة المنتج معه . فهذا اذن لازم للاصغر وهو ملزوم للاكبر مع الكبرى اياه من الثانى .

---

( ب : للتاليف .

( ب : له .

( أ : كالتى وباليامش اصلاح : كالذى .

( ب : والاخرى .

( ب : منتجة .

( ب : الصغرى .

( ب : الكليتين .

( ب : محصورات .

( ناقصة فى أ .

واربعة سالبة الكبرى يصح كون مقدم صفراها منتجا لتالي كبراه  
كيف اصغر نتيجتها واكبرها ككيف الصغرى والكبرى فحكم صغرى هذا  
القسم ككبرى الثالث وكبراه كصغراه .

وسط برهانه من الثالث ملازمة منتج المتشاركين مع نتيجة التاليف لها  
فيلزمه ملازمة المنتج عنهما لها بالوسط (273) مع الكبرى ان كان المنتج  
تاليها ينتج من الثالث الاكبر ومع الصغرى ان كان المنتج مقدمها ينتج من  
الاول الاصغر ولازمه مع الاخرى ينتج الآخر .

فالوسط ملزوم الاصغر والاكبر وما وسطه تام من احدهما فقط ذو متصه  
احد طرفيها متصلة او منفصلة تشارك باحد طرفي طرفيها (279) مقارنتها  
في جزء تام حكمه حكم المركب (280) من حملي ومتصل ذات تامة كالحملية  
تكلما كان ج د فكلما كان ا ب فوز وكلما كان و ز فك ه ينتج كلما كان ج د  
فكلما كان ا ب فوز (281) فكه . وقد تشترك المتصلتان باكثر من جزء  
واحد .

101) واقسامه باعتبار ايهام المشارك اربعة اذ شركة احديهما بطرفيها  
اما طرف لطرف او كل طرف لطرفين او طرف لطرف /14 ظ/ والآخر  
الآخرين او الطرفان لطرف .

ويتعين كونه مقدما او تاليا سبعة لانقسام الثاني الى شركة مقدم  
مثله وتال مثله وعكسه والثالث والرابع الى كون المشارك للطرفين مقدما  
او تاليا ولكل قسم نتيجة باعتبار احدي الشركتين والفاء الاخرى كما مر .  
وثالثة باعتبارهما اصغرها (282) نتيجة احديهما وتاليا نتيجة الاخرى وسط  
برهانها من الثالث مجموع وسط برهان النتيجتين . ابن واصل : ولجواز  
تركب المقدمتين او احديهما من تسعة اقسام مادة المتصلة يبلغ تاليفها واحدا  
وثمانين تاليفا ويبلغ ذلك باعتبار شركة الاطراف كثرة لا تحصى .

الثاني من منفصلتين والوسط جزء تام من كل منها : قال الشيخ  
والموجز : عقيم لعقم اخصه المركب من حقيقتين لان طرفيهما ان تغايرا  
كذبنا والا لزم عناد الشيء نفسه .

102) وزده الكشف والسراج بمنع الاول لجواز تغايرهما وتساويهما  
في العموم لنقيض الوسط ونتيجته متصلتان من الطرفين واخريان من

(278) ب : فالوسط .

(279) ب : طرفها .

(280) ب : حكمة المركب .

(281) فور ناقصة في ب :

(282) ب : واصغرها .



نقيضها ومنفصلاتها وشرط كلية احديهما . وفي شرط ايجابها قولا ابن واصل مع الجمل والسراج مع الكشف فالحقيقتان نتائجهما موجبتان كليتان (283) متصلتان كليتان من الطرفين غير المتشاركين (284) مقدم احديهما عكس الاخرى كلياً واخريان كليتان من نقيضهما كذلك .

103) فان كانت احدهما جزئية فالثان مقدمها من الجزئية فقط بمقتضى اقتصار ابن واصل على برهنه بالاول ومقتضى قوله (285) هذه النتائج كلية ان كانت المقدمتان كليتين والا فهي جزئية بوجه (286) ان عدد النتائج في الكل واحد وهو الحق حسب ما صرح به غير واحد وسط برهانه (287) من الاول نقيض المشارك (288) في الاولين وعينه في الاخيرين . فان سلبت احدى الكليتين فسالبة جزئية من الطرفين وعكسها والا تساوى الطرفان ولزم عناد حقيقي ينافي السالبة والحقيقية ومانة الخلو متصلة من الطرفين . والمقدم من الحقيقية واخرى من نقيضها . والمقدم من الاخرى .

فان كانت احدهما جزئية فالتى (280) من مقدمها فقط على البرهان بالاول ومطلقا على الثالث والوسط فيهما نقيض المشارك (290) فان سلبت الحقيقة عقم للاختلاف كدائما، اما ان يكون (291) هذا انسانا واما الا يكون فرسا « مانعة خلو وليست البتة » اما الا يكون فرسا او يكون ناطقا او غير ناطق « حقيقة . والحق في الاول العناد وفي الثاني اللزوم .

104) وان سلبت الاخرى لزمت سالبة جزئية مقدمها من الحقيقية والا صدقت موجبة كلية واستلزمت مانعة خلو منافية للاخرى والحقيقية ومانة الجمع كذلك والمقدم منها ومانة (292) الخلو والجمع متصلة من الطرفين .

والمقدم من مانعة الجمع والاخرى من نقيضهما والمقدم من مانعة الخلو فان كانت احدهما جزئية فكما مر . سلبت احدهما فقال السراج وعقم الاختلاف « كدائما اما ان يكون هذا انسانا او فرسا » . وليس البتة « اما ان

(283) في أ و ب : موجبتين كليتين .

(284) ب : المتشاركين .

(285) عوض « بمقتضى اقتصار ... قوله » نجد في أ : وقول ابن واصل ..

(286) ناقصة في ب .

(287) « وهو الحق ... واحد » ناقص في أ .

(288) ب : الوسط .

(289) ب : فالتالى .

(290) « على البرهان ... المشارك » ناقص في أ .

(291) اما الا يكون .

(292) ب : ومانعها .

يكون هذا انسانا او فرسا . « وليس البتة اما ان يكون فرسا او ناطقا او غير ناطق » .

والسالبة مانعة خلو وكدها ان لا يكون هذا انسانا واما ان لا يكون فرسا . وليس البتة « اما ان لا يكون فرسا واما ان لا يكون ناطقا او ناطقا » والسالبة مانعة جمع والحق اللزوم في الاول والعناد في الثاني فيهما .

105) وقال غيره : ان كانت السالبة جزئية و كليتها ينتج سالبة جزئية وعكسها في الاول من الطرفين لانتاج العكس المستوى لنقيض النتيجة صفري من الاول مع المتصلة لازمة مانعة الجمع موجبة جزئية من طرف السالبة ونقيض الوسط فيلزم عكسها موجبة جزئية مانعة خلو من الوسط وطرف السالبة هذا خلف .

وفي الثانية من نقيض الطرفين لانتاج العكس المذكور كما هو مع المتصلة لازمة مانعة الخلو موجبة مقدمها . نقيض طرف السالبة وتاليها عين الوسط فيلزم عكسها موجبة جزئية مانعة جمع من الوسط وطرف السالبة هذا خلف .

وفي الكشف : ان كانت احدهما سالبة جزئية عقم لان الاخص من نقيض الشيء قد يكذب /15 و/ مع نقيضه ولازمه المساوي والاعم من نقيضه قد يصدق معها يريد ان مانعة الجمع الموجبة مع مانعة الخلو الموجبة لما كان انتاجهما بملزومية كذب جزء مانعة الجمع المشارك وهو صدق نقيضه اللازم (293) معين وهو طرف الاخرى لمنع خلوها عقم في سلب منع الخلو لجواز كذب جزئها المشارك وحينئذ مع نقيض جزئها الآخر مرة ومع مساويه اخرى فلم يحصل له ملزومية ولا عناد (294) او ان مانعة الخلو الموجبة مع الاخرى لما كان انتاجهما الملزومية صدق جزئها المشارك لللازم معين وهو نقيض طرف الاخرى لمنع جمعها عقم في سلب مانعة الجمع لجواز صدق جزئها المشارك مع نقيض جزئها الآخر مرة ومع مساويه اخرى فلم يحصل لنقيض طرفها عناد ولا لزوم وامنعنا الخلو وامنعنا الجمع بالجمل عقيمة .

106) وفي الكشف ينتج الاوليان موجبتين ولو احدهما جزئية متصلة جزئية من الطرفين . وسط برهانه من الثالث نقيض الوسط لا كلية لاحتمال كون كل من الطرفين اعم من الآخر من وجه كدها حجر ولا شجر بتوسط لا حيوان « فان سلبت احدهما ولو والموجبة جزئية فسالبة جزئية من الطرفين ومقدمها من الموجبة الملزومية نقيضها نقيض السالبة لانه حينئذ

---

(293) ب : ل لازم .

(294) ب : عاد وان ...

ان لزم صدق الوسط صدق دائما اما الوسط واما الآخر من السالبة هذا خلف والا صدق الآخر من الموجبة وهو ملزوم للآخر من السالبة فدائما اما الوسط او الآخر من السالبة لا ومقدمها من السالبة لجواز كون طرف المركبة (295) اعم من طرف السالبة كحيوان او فرس فتوسط (296) الانسان والاخرى ان كذلك متصلة جزئية من نقيضى الطرفين .

وسط برهانه من الثالث الوسط لا كلية لاحتمال كون كل من نقيضى الطرفين اعم من الآخر من وجه كلا حجر ولا شجر بتوسط حيوان لنقيضهما .

وان سلبت احدهما ولو والموجبة جزئية فسالبة جزئية من الطرفين ومقدمها من السالبة الملزومية نقيضها نقيض السالبة لان نقيضها هو ملزومية طرف السالبة طرف الموجبة والوسط منافي له بالموجبة وهنا في اللازم منافي للمزومه هذا خلف لا ومقدمها من الموجبة لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف السالبة كانسا نولا حمار بتوسط فرس .

107 وان كان وسطه غير تام فيهما فضابطه ايجاب مقدمته ومنع خلوهما وكلية احديهما وانتاج تاليف مشاركهما وضابط الجمل دون ايجاب مقدمته (297) قاصر نتيجته منفصلة من كل غير مشارك منهما ونتيجة تاليف كل مشارك منهما مانعة خلو لا جمع وان كانتا حقيقتين لجواز كون لازم المتشاركين (298) اعني نتيجتهما اعم منهما واجتماع اعم الشئ، مع نقضه جائز برهانه خلو الواقع عن جزء من كل واحدة منهما فان كان المتشاركين لزم نتيجتهما والا لزم الآخران او احدهما مع احد المتشاركين .

الخونجي والسراج : اقسامه خمسة : الاول ان يشارك جزء احديهما جزء الاخرى اشتراك جزء الكل مقدمة في جزء كجزء الاولى في موضوع والثانية في محمول واحدهما اولى فيشارك احد اجزاء النتيجة جزء منها من طرفيها المتغايرين في الاول واحدهما في الثاني والا شركة في الثالث كسائر الاقسام .

الثاني : ان يشارك احد (299) جزءى الاخرى وينقسم الى ثلاثة فيشترك في الاول اجزاء نتيجته في جزء وفي الثاني جزءا نتيجته وهما نتيجتا التاليفين ويجب كون تالفي الثالث من شكلين .

(295) الموجبة .

(296) ب : متوسط .

(297) وهمنع خلوهما ... مقدمته ناقص في أ .

(298) من هنا قلبت الورقة في ب : يجب ان تكون 44 و هي 44 ظ .

و 44 ظ هي 44 و .

(299) ناقص في أ .

108) الثالث : ان يشارك احد جزئى الاخرى والآخر الآخر وينقسم الى الثلاثة له (300) نتيجتان نتيجة احد المتشاركين ملفى حال الآخر ونتيجة عكسه ويجوز كون تاليقه (301) من شكل .

الرابع : ان يشارك كل واحد من احديهما كل واحد من الاخرى وينقسم الى الثلاثة نتيجته من اربعة اجزاء نتائج اقيسة الاربعة يجب كون تاليقى الاخيرين من شكلين .

الخامس : ان يشارك جزء من احديهما (302) جزئى الاخرى والآخر احدهما وينقسم اليها له نتيجتان نتيجة المشارك (302 مكرر) للجزئين ملفى حال الآخر ونتيجة عكسه ضروب كل قسم ثلاثة امثال ضروب الحملات لان المتصلتين كليتان او الصغرى او الكبرى .

ابن وضل : 15 / ط / ذكر هذا النوع (303) لا كالحملات اصوب من ذكره الموجز كالحملات فبالاول حمل احد الامرين على موضوع وحمل احد اخرين على احدهما وتليين (304) ينتج حمل كل جزء حمل ولم يحمل عليه على الاول مفصولا حمل كل منهما باما .

وبالثاني حمل احد امرين على موضوع ايجابا وعلى آخر (305) سلبا كليتين ينتج سلب الموضوع الثانى عن الاول .

109) وبالثالث : حمل امرين على موضوع وحمل واحد من آخرين عليه ينتج (306) بعض ما هو احد الامرين الاولين احد الامرين الاخيرين .

وبالرابع : حمل احد امرين على موضوع وحمله على امرين مفصولا حملا باما كليتين ينتج حمل احد الموضوعين الاخيرين على كل من المحمولين الاولين مفصولا الحمل عليهما باما .

وما وسطه تام من احديهما فقط كما مر فى المتصلتين نتيجة هنا مانعة خلو من الجزء غير المشارك ومن نتيجة التاليف بين الشرطيتين لعدم الخلو عن ذلك الجزء وعن نتيجة قياس المشارك .

---

(300) ناقص فى أ .

(301) أ : كل تاليقه .

(302) ب : احدهما . آ : احدهما . وكثيرا ما ترد فى النص احدهما عوض احديهما .

(302 مكرر) هنا تبدا فى ب 44 و يجب ان تكون 44 ط .

(303) ناقص فى أ .

(304) كليتين .

(305) أ : آخر الآخر .

(306) ب : كليتين .

الثالث من متصل ومنفصل والوسط جزء تام من كل منهما ولعدم تميز مقسم المنفصلة من تاليها كان الشكل الاول كالثاني والثالث كالرابع ان كانت المتصلة صفري والا فالاول كالثالث والثاني كالرابع .

ضابطه ايجاب احدهما وكلية احدهما وكون المتصلة الموجبة تشارك بتاليها مانعة الجمع وبمقدهما مانعة الخلو ايجابا وبالعكس سلبا نتيجته كمنفصلته جنسا وكيف لا ما لا يقارن (307) لازما لا يقارن (307) ملزومه وما لا يكذب مع ملزوم لا يكذب مع لازمه . وكون سالبيتها كلية او متشاركة (308) مقدمها مانعة جمع او تاليها مانعة خلو نتيجتهما مع مانعة الخلو الكلية مانعة جمع كالمتصلة كما وكيف مانعة خلو كذلك وفي ما سواه سالبة جزئية مانعة الخلو والا كذبت المتصلة .

110 وضابط الجمل اشتغال المتشاركين بعد رد المنفصلة متصلة على تأليف منتج فان شاركت المتصلة صفري بتاليها وكانت موجبة انتجت موجبة (309) مانعة الجمع مثبها كلية او جزئية ان كانت احدهما لازما نافي لازما صدقا مطلقا نافي ملزومه كذلك لا مع موجبة مانعة الخلو لان ما نافي لازما كذبا قد لا ينافي ملزومه كذلك وينتج معها جزئية مقدمها نقيض الاصغر وتاليها الاكبر لاستلزامها نقيض الاوسط مع سالبة مانعة الخلو مثلها كما مر لان ما امكن كذبه مع لازم امكن كذبه مع كذب ملزومه لا مع سالبة الاولى ولا الجزئية لامكان تساوى الطرفين .

وثانيهما (310) كانسان وناطق او فرس بتوسط حيوان فان كانت سالبة كلية انتجت مع كلية مانعة الخلو سالبة كلية مانعة جمع والا استلزم الاصغر الاوسط لاستلزامه نقيض الاكبر المستلزمة هذا خلف ومانعة خلو والا استلزم نقيض الاكبر للاوسط والاصغر وانتج من الثالث نقيض المتصلة ومع جزئيتها مثلها فقط مع جزئية المتصلة جزئية مانعة جمع فقط لما مر من الدليلين . والاولى مع مانعة الجمع ولو جزئية سالبة جزئية مانعة خلو والا استلزم الاوسط (311) نقيض الاكبر بالكبرى او نقيض الاكبر للاصغر بنقيض النتيجة .

(306) ب : كليتين - بنتج بعض .

(307) ب : يفارق .

(308) ب : مشاركة .

(309) ب : مع موجبة .

(310) ب : وتباينهما .

(311) ب : الوسط .

(111) الخونجى : وانتج مع الصغرى المحال . السراج فى بيان الحق وانعكس الى منافى الصغرى . وفى مطالع السراج : المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها لماعة الجمع الخلف فيها استلزام تالى المتصلة نقيضه دائما . كانت مانعة الجمع كلية والا ففى الجملة وفيه نظر لانا بينا ان الشئ لا يلزم نقيضه مطلقا (312) .

قلت : قدم الجواب عنه وان شاركنا بمقدمها وكانت موجبة انتجت مع موجبة مانعة الخلو مثلها كلية او جزئية وان كانتا احدهما لان ما لا يكذب مع كذب ملزوم مطلقا لا يكذب مع كذب لازمه كذلك لا مع مانعة الجمع لان ما نافي ملزوما صدقا قد لا ينافي لازمه فيه وتنتج (313) معها جزئية من الاصغر ونقيض الاكبر لاستلزامهما الوسط ومع سالبة /16 و/ مانعة الجمع مثلها لان ما قازن ملزوما فى الصدق قازن (314) لازمه لا مع مانعة الخلو بوجه لاحتمال تساوى الطرفين كحيوان وحساس بتوسط انسان (315) . فان كانت كلية (316) انتجت مع كلية مانعة الخلو مانعة جمع ومانعة خلو لما مر . ومع جزئيتها مثلها والا لزم كذب الصغرى من الثالث ولذلك (317) لو كانت المتصلة جزئية عقم لاحتمال تساوى الطرفين كلا انسان ولا ناطق بتوسط لا فرس وتباينهما كانسان ولا انسان بتوسط حيوان .

والاولى مع مانعة الجمع ولو احدهما جزئيا سالبة مانعة الخلو والا كان الاوسط مستلزما للاصغر هذا خلف . وان شاركت كبرى بتاليها فكالاول وبمقدمها فكالثانى الا فى (318) المتصلة التى من احد الطرفين ونقيض الآخر فهى فى الثالث كما هى فى الثانى وفى الرابع كما هى فى الاول .

(112) وفى مطالع السراج : الاختلاف فى الشرطيات انما يتبين ببيان صدق القياس مع التلازم والتعاند واذا كان الشئ قد يستلزم نقيضه كان الاختلاف ممنوعا فامتنع الاستدلال به على العقم .

والحقيقية تنتج انتاج كل واحدة (319) من المنفصلتين موجبة لا سالبة بوجه لانها لو انتجت فى هذه الاقيسة انتجت المنفصلتان سالبتين فى كل منهما اخص منها .

(312) ب : ان الشئ قد يلزم نقيضه دائما ومطلقا .

(313) ب : وينتج .

(314) أ : وقازن .

(315) أ : لانسان .

(316) ب : سالبة كلية .

(317) ب : ولذا .

(318) ب : لا فى ...

(319) أ : واحد .

قال (320) الشيخ : ان كانت موجبة جزئية كبرى لم تنتج مع جزئية (321) المتصلة الكلية المشاركة التالي . ورده الخونجي والسراج بانتاجه موجبة جزئية مانعة جمع لان منافي اللازم مطلقا منافي الملزوم كذلك ولانتاجه موجبة جزئية مقدّمةا نقيض الاصغر وتاليها الاكبر من الثالث والوسط نقيض الوسط . وهو لم يراع مواقف النتيجة للقياس في الحدود .

وقال المتصلة الموجبة كلية مع سالبة مانعة الخلو كلية عقيمة . وزداه بانتاجها سالبة كلية مانعة الخلو والا كذبت الكبرى لان ما لا يخلو الواقع عنه او (322) عن ملزوم لا يخلو الواقع عنه او (323) عن لازمه .

113) وان كان وسطه غير تام فيهما فضابط الجمل له الامر الاول ومنع خلو منفصلته في (324) الكشف : وايجاب المتصلة ودلالة قول ابن واصل احد الامرين الاولين على صحة تناول الامر الثاني اياه مشكل لاتفاقهم على ان نتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها مانعة خلو من نتيجة التاليف وغير مشارك المنفصلة ومانعة خلو من غير مشارك المنفصلة وملزومية مقدم المتصلة لنتيجة التالف .

فقرّل الجمل في المتصلة وتاليها نتيجة التاليف وفي المنفصلة من كل ما لا يشارك ونتيجة التاليف من كل ما شارك (325) قاصر والبرهان في الاولى ان مقدم المتصلة (326) ملزوم لتاليها فان صدق معه المشارك لزمّت نتيجة التاليف والا صدق :آخر . وفي الثانية ان صدق غير مشارك المنفصلة صدقت النتيجة والا صدق المشارك ولزم ملزومية (327) مقدم المتصلة لنتيجة التاليف وشركة المتصلة صغرى وكبرى بمقدمها او تاليها لاحد جزئى المنفصلة كالمركب من حملى ومتصل او منفصل في الضروب وبراهينها .

114) وما وسطه غير تام في احدهما كما مر في المركب من متصلتين .

الرابع : من حملى متصل ضروره بحسب كم العملية ومشاركها والمتصلة مسطح محصورات الثلاثة وضابطه للكشف وبينا الحق الامر الاول مع ايجاب مشاركة التالي دون شركة كلية احدى المقدمتين او الثاني او الثالث .

(320) ناقصة في ب .

(321) ب : موجبة .

(322) ب : و .

(323) ب : و .

(324) ب : وفي .

(325) ب : يشارك .

(326) ب : المنقلبه .

(327) ب : ملزوميته .

وللجمل وابن واصل : الاول بشرط كلية احدهما دون شرط ايجاب مشاركة التالى او الثانى وعليهما تعقب ياتى فى الشكل الثانى .

**قلت :** فما عقم بشرط ايجاب التالى انتج بالثالث فان شاركت حمليّة التالى صغرى او كبرى لمنتجة على رأى الجمل ذو التاليف المنتج على ان الحمليّة صغرى او كبرى ولو بالقوة فى السالبة فيجب كون تاليفها نقيض ما ينتج مع الحمليّة وعلى غيره بالفعل وما بالقوة ينتج بالثالث والنتيجة متصلة من نتيجة التاليف وغير مشارك المتصلة /16 ط/ وضع نتيجة التاليف منها كالمشارك وكيفها كالمتصلة فى كل قسم وكما ككها هنا وفى غيره ما برهن بانتاج نتيجة التاليف كلية وغيره جزئية .

وكم نتيجة التاليف فى المنتج بالامر الاول بمقتضى منتجها وفى المنتج نتيجة التاليف بحسب حالها فى انتاجها وفى المنتج بعكسها كلياً جزئية برهنه الاكثر (328) بالاول وسطه مجموع التالى والحمليّة .

وتعقبه الشيخ بمنع مقارنة (329) صدق الحمليّة فرض صدق المقدم بجواز كونه محالاً . واجاب بشرط عدم منافاتها . وردّه الخونجى والسراج بان عدم المنافاة لا يقتضى (330) ملزومية المقدم للحمليّة .

**115** واجاب ابن واصل بان البرهان لا يتوقف على ملزومية المقدم للحمليّة بل على مقارنة صدقتها صدق التالى وشرط (331) عدم المنافاة بقتضيه .

والخونجى بصدق مانعة الخلو من نقيض المقدم ونتيجة التاليف لان الحمليّة ان قارنها صدق التالى صدقت نتيجة التاليف والاصدق نقيض المقدم وهى ملزومية النتيجة . (332)

ورده السراج بان هذه المنفصلة انما لزمّت فى الواقع فتكون جزئية فلا يمكن دعوى لزومها كلية . رد (333) بوضوح عموم لزومها للمقدمتين .

وبرهان ما انتج بالثالث من الثانى والوسط نتيجة التاليف يجب (334) سلب لزوم نتيجة التاليف للمقدم كلياً للملزومية تقيضه مع الحمليّة نقيض

---

(328) أ : الاكبر .

(329) ب : مفارقة .

(330) ب : تقتضى .

(331) أ : وبشرط .

(332) ب : وهى ملزومة للنتيجة .

(333) ب : يرد .

(334) ب : بسحب .



(335) المتصلة بواسطة انتاج نتيجة التاليف مع الحملية تالئ المتصلة (336) فبضم صغرى للزومية نتيجة التاليف لها . ينتج من الثانئ المطاوب . وان شاركت مقدمة صغرى بالشكل الاول فضابطه شرف الحملية وتالئ الكبرى ومقدمها والا تكون سالبة الا مع المقدم السالب منتجه ثمانية وعشرون الصغرى موجبة مع كلية مقدم الكلية بالامر الاول برهانه فى المتصلة الموجبة بعكس المتصلة فيرجع الى القسم (337) الاول ويضم نتيجة ملزومية المقدم له وللحملية وعموم ملزوميتها لنتيجة التاليف صغرى للكبرى ينتج من الثالث المطلوب وبضم (338) عكسها صغرى للكبرى ينتج من الاول المطلوب وبانتاج نقض النتيجة مع الكبرى من الثانئ منافئ النتيجة الاولى وفى السالبة بردها موجبة على راء الاقدمين .

116 ابن واصل : والحق كالموجبة لبطلان راء الاقدمين ومع جزئية مقدم موجبها بالاولئ (339) بالقوة وبانتاج نتيجة التاليف ولو جزئية مع الحملية المقدم مع جزئية مقدم سالبتها . هذا ومع مقدم الجزئيتين الكلى بالاولئ وسالبة كلية مع مقدم الكلية السالب بانتاج عكس نتيجة التاليف وبرهان ما انتج بانتاج نتيجة التاليف بالشكل الاول وسط (340) قياسه الاول ملزومية نتيجة التاليف للحملية ووسط قياسه الثانئ مقدم المتصلة وما انتج بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا بالثالث والوسط ملزومية العكس للحملية (341) بضم لزوم نتيجة التاليف (342) للزومية عكسها كليا للحملية صغرى بوسط انتاجها المقدم .

وتعقب ابن واصل الاول بمنعه انعكاس المتصلة . قال ودليله فى الحملات بالخلف لا يتم لجواز كون المفرد (343) محالا فجاز ان يستلزم المحال وان سلم فانما يدل على صدق العكس بمطلق الاتصال الاعم من اللزوم ورد الاخيرين بصنع مقارنة صدق نتيجة التاليف او عكسها ملزومية احدهما للحملية لجواز كون نتيجة التاليف او عكسها محالا (344) فجاز ان يستلزم المحال .

٢٠

- (335) ب : فيناقض نقيض .
- (336) المتصلة .
- (337) ب : للقسم .
- (338) ا : وبضم .
- (339) ب : موجبها بالاول .
- (340) ا . وسطه .
- (341) ب : الحملية .
- (342) «كليا بالثالث ... نتيجة التاليف» نسخت مرتين فى ب .
- (343) ب : المقدم .
- (344) ا : «الملزومية احدهما ... او عكسها» ناقص فى ا .

(117) قلت : عدم انعكاس المتصلة مر جوابه . ومنع لزوم اتصاله بعد تسلمه يرد بأن برهانه دليل علاقته الموجبة كون اتصاله لزوميا . ويرد لآخران بفرض عدم منافاة نتيجة التاليف او عكسها كليا للزومية احدهما للحملية وان شاركته بالثاني فضابطه كلية متصلة او مقدمها . واختلاف كيف الحلية والمقدم او موافقة كيف مقدم الحلية وليس اشرف منها منتجه (345) ستة و ثلاثون الصغرى كلية مع مقدم الكلية موجبتها مع المقدم السالب بالاول فى كليته وبه بالقوة (346) 17/ و/ فى جزئيه ومع كلية موجبة بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا ومع جزئيه بانتاج نتيجة التاليف وسالبتها مع المقدم الموجب كموجبتها مع السالب ومع السالب كموجبتها مع الموجب وموجبتها مع كلية مقدم الجزئية السالب وسالبتها مع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول فيهما وموجة جزئيه مع كليته مقدم الجزئية السالب بالاول مع كلية مقدم الكلية السالبة (347) به ومع جزئيه به بالقوة ومع جزئيه (348) مقدم الكلية الموجب بانتاج نتيجة التاليف وسالبة جزئية مع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول ومع مقدم الكلية الموجب بالاول فى كليته وفى جزئيه به بالقوة . ومع السالب الجزئى بانتاج نتيجة التاليف .

وتعقب شيخنا الابلى على ابن واصل انتاج ضربى الصغرى الجزئية مع مقدم الجزئية لخروجهما عن الضابط لعدم كلية احدى المقدمتين .

(118) قلت : تقدم مثله فى المشاركة بالشكل الاول ويأتى فى (349) غيره . ونص الكشف وبيان الحق والمطالع على الانتاج دون كلية احدى المقدمتين ابرهان انتاجهما وسطه من الثالث مقدم الكبرى يضم ملزوميته لنتيجة التاليف بواسطة ملزوميته له وللحلية صغرى للكبرى ولا يتم فى المتصلتين لان ملزومية امر لآخر جزئيا لا توجب (350) كونه كذلك للزومه كليا . واذا (351) عقم الشكل الاول كلى الصغرى جزئى الكبرى فى الشرطى الاقترانى وان شاركته بالثالث فضابطه كلية المتصلة او مقدمها او الحلية وكلية الكبرى عند سلب الحلية ومقدمها حينئذ ليس اشرف منها .

منتجه اربعة وثلاثون . الصغرى موجبة كلية مع مقدم الكبرى وجزئية مع مقدم الكلية ومع كلية مقدم الجزئية بالاول فى الثمانية والعشرين بعضها

(345) ب : منتجة .

(346) ب : القوة .

(347) ب : السالب .

(348) ب : جزئية .

(349) ناقصة فى أ .

(350) ب : لا يوجب .

(351) ب : ولذا .

بالقوة منها ثمانية للصغرى كلية مع مقدم الكبرى كلية واربعة جزئيتها مع جزئية مقدم الكلية بانتاج نتيجة التاليف ايضا .

(119) وتعجب ابن واصل من وهم الموجز وشارحه في قوله : ضرروب نتائج الكلية ستة عشر منها ضرروب مواجهة الصغرى كلية الكبرى لانه بجزئيتها مع كلية مقدم الكلية لا ينتج كلية ولا يتم لها برهان اذ عين مقدم النتيجة كليا لا ينتج مع الحملة المقدم الكلي وجزئيا لا ينتج (352) معها بجزئيتها وسالبة كلية مع مقدم الكلية السالب وجزئية مع جزئية مقدم الكلية السالب بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا .

وان شاركته بالرابع فضابطه اشتمال الحملة ومقدم الجزئية على شرف ولا تكون جزئية الا ومقدمها كلي مخالف كيفه كيف الحملة او تكون الحملة موجبة كلية وان لا يكون المقدم موجبا كليا والحملة جزئية متبجه اثنان وثلاثون .

119 مكرر) الصغرى موجبة كلية مع مقدم الكلية بالاول بعضها بالقوة وستتها غير كلية المقدم الموجب بانتاج نتيجة التاليف ومع مقدم الجزئية غير السالب الجزئي بالاول وجزئيتها (353) مع مقدم الكلية غير الموجب الكلي بالاول مع السالب الكلي وبه بالقوة مع الجزئي ومع الموجب الجزئي بانتاج نتيجة التاليف ومع مقدم الجزئية السالب الكلي بالاول وسالبة كلية مع مقدم الكلية بالاول مع المقدم الموجب الكلي وبه بالقوة مع الموجب الجزئي ومع السالب الجزئي بانتاج نتيجة التاليف (354) كليا ومع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول .

وان شاركته كبرى بالاول فضابطه كلية الحملة او ايجابها موافقة لكم المقدم وكيفه وكلية المتصلة او ايجاب مقدمها . منتجه ستة وعشرون . الكبرى كلية مع مقدم الصغرى الموجب بالاول ومع مقدم الكلية السالب بانتاج نتيجة التاليف وموجبة جزئية مع مقدم الكلية الموجب الجزئي بانتاج نتيجة التاليف كليا وتوهم دخول انتاجها جزئيتين على الضابط فيما نفيه سابق الضابط الكلي وما به الانتاج هنا ولذا اقتصر ابن واصل والموجز على ما ذكر هنا والا زيد مع عدم جزئيتي المقدمتين معا .

(120) وان شاركته بالثاني فضابطه كلية الحملة او موافقتها كيف المقدم وكمه . وكلية المتصلة او مخالفة كيف مقدا الكبرى منتج ثمانية

(352) ب : لا تنتج .

(353) ب : وجزئية .

(354) من هنا الى آخر الفقرة (119 مكرر) نقلنا عن ب اذ بنسخة اضطراب نجد فيها : «... ومع السالب الجزئي بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا او مع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول» .

وعشرون الكبرى كلية مع مقدم الكلية موجبتها مع السالب بالاول ومع الموجب بانتاج نتيجة التاليف وسالبتها على العكس وموجبها مع مقدم الجزئية السالب وسالبتها مع مقدمها الموجب بالامر الاول فيهما (355) وجزئية مع مقدم الموافق لكم الكبرى وكيفه (356) بانتاج عكس التاليف كليا .

وان شاركته بالثالث فضايلة عدم سالب المقدم الا ومتصلة كلية / 17 ط/ ولا يكون حينئذ اشرف من الحمليتين (357) كما وكلية احدى المقدمتين او المقدم وعمازة ابن واصل عن الاول بان لا يكون المقدم اشرف من الحملية (358) فاصرة منتجه اربعون الكبرى مع كلية مقدم الصغرى الموجب بالاول مع جزئية مقدم الكلية الموجب اربعة كلية الكبرى بالاول واربع جزئيتها به بالقوة وكليتها مع جزئية مقدم الجزئية الموجب بالامر الاول وكليتها مع كلية مقدم الكلية السالب والكبرى مع جزئية مقدم الكلية السالب بانتاج نتيجة التاليف .

121) وان شاركته (359) بالرابع فضايله الا تكون السالبة الجزئية حملية ولا مقدم جزئية وكلية (360) الحملية حين سلب المقدم وكون مقدم الجزئية موجبا كليا او مخالفا لكيف الحملية . منتجه اثنان وثلاثون الكبرى غير سالبتها الجزئية مع كلية مقدم الصغرى الموجب بالاول وسالبتها مع جزئية مقدم الكلية الموجب بالاول وموجبها الجزئية معه به بالقوة وموجبها الكلية معه به بالقوة (361) وبانتاج نتيجة التاليف (362) وسالبة كلية مع جزئية مقدم الجزئية الموجب بالاول والكبرى غير سالبا الجزئية مع جزئية مقدم الكلية السالب ضربا الموجبة الكلية بالاول بالقوة وبالثاني بالفعل كالاربعة الباقية وموجبة مع كلية مقدم الجزئية السالب بالاول . وسالبة كلية معه بانتاج نتيجة التاليف وموجبة كلية مع كلية مقدم الجزئية السالب بالاول (363) .

الخامس من حملي ومنفصل : ضابطه بالحمل الامر الاول ومع منسح حلو منفصلته . (300) وفي الكشف وبيان الحق او انتاج الحملية ونتيجة

- 
- (355) ناقصة في ب .
  - (356) ب : وكيفها .
  - (357) ب : الحملية .
  - (358) ب : الحملية كما .
  - (359) ب : شاركت .
  - (360) ب : وكلية مقدم .
  - (361) «وموجبها الكلية ....» ناقصة في أ .
  - (362) ناقصة في أ .
  - (363) «وسالبة كلية ... بالاول» . ناقصة في أ .
  - (364) أ : منفصلة .

تأليفها مع مشاركتها إياه فإن اُرجيت المنفصلة وهى مانعة خلو انتجت بالامر الاول ان شارك كل جزء منها حملية واشتركت اجزاها فى غير المشارك منها . والحمليات فيه كذلك نتيجة حملية كان كل التأليفات من شكل واحد 'م لا (365) والا فمانعة خلو من نتيجة التأليف وما لا يشارك او من نتيجتى تأليفين مطلقا عند الاكثر .

(122) وفى كون المسمى مقسما الاول او ما انتجت منفصلتها (366) الصغرى المشاركة بجزئها المتشاركين فى غير المتشاركين (367) منهما حمليتين مختلفتي الاكبر او مطلق منتج المنفصلة رابعا مطلق القسمين للسراج مع الكشف والاثير . ونقل ابن واصل والموجز .

وتعقب الاثير على الامام عده القسم عنده من بسيط القياس بانه مركب مفصول لان ضم احدى الحمليتين الى المنفصلة ينتج منفصلة من نتيجة متشارك الحملية والجزء الآخر تم ضم هذه الى الحملية الاخرى ينتج منفصلة من نتيجتى التأليفين .

السراج : نتيجة ما يشارك احد جزئى منفصلته حملية والآخر نتيجة التأليفها حملية كدائها اما أ ب او أ د وكل د ب و اورد كون نتيجته مذكورة به بالفعل توجب كونه استثنائيا .

واجاب بان ذلك لا يمنع كونه مقيسا (368) . قال والحق تركيبه من اقتراني واستثنائي لانه يكذب المشارك استثنائي (369) وبصدقه اقتراني .

(123) وزعم الشيخ عتمة والحماية صغرى . زده السراج والكشف بوضوح انتاجه والحملية مشاركة احد جزئى المنفصلة بتأليف منتج (370) مانعة خلو من نتيجة التأليف وغير المشارك ولا تنتجها (371) وهى مانعة جمع بالامر الاول لان ملزومية عدم الخلو صدق احد جزئى المنفصلة يوجب نتيجة تأليفه مع الحملية ومنافاة امر آخر كذبا توجيها بين لازميها وبين احدهما ولازم الآخر .

---

(365) «فيه كذلك ... واحد ام لا» منقولة عن ب وعوضها فى أ : «فى الاكبر نتيجة حملية» .

(366) ب : مقصده .

(367) ب : المشارك .

(368) ب : مقسما .

(369) «لانه يكذب ... استثنائي» ناقص فى أ .

(370) ب : ينتج .

(371) ب : ينتجها .

ونتيجة تأليف كل مشارك لازمته وملزومية عدم الجمع لا توجب صدق احد جزئيهما ولا نتيجتهما وهي مانعة جمع بالامر الاول لان منافاة امر آخر صدقا (372) لا توجبه (373) بين لازميها (374) ولا بين احدهما ولازم الاخرى وتنتج به سالبة جزئية مقدمها نتيجة تأليف المتشاركين وتأليها غير المتشارك (375) لانتاج نقضها مع ملزومية المتشارك لنتيجة التأليف بوسط ملزوميته (376) له وللحملية لزم (377) احد جزئى المنفصلة الآخر ولا تنتج (378) عكسها لجواز لزوم لازم احد المتعاندين صدقا الآخر كدائما كل انسان ناطق او كل انسان حجر وكل حجر جسم فيصدق ليس كلما كان كل انسان جسما كان كل انسان حجرا (379) لا عكسه ولا من نتيجتى التاليفين لجواز تلازم لازم المتعاندين صدقا كدائما اما « كل / 18 و / انسان ناطق » و« كل انسان صاهل » او « كل ناطق حيوان » و« كل صاهل حساس » مع تلازم « كل انسان حيوان » و« كل انسان حساس » وينتج (380) بالامر الثانى مانعه جمع من نتيجة التأليف .

124 وما لا يشارك ان شاركت باحد جزئيهما ومن نتيجة (381) التاليفين ان شاركت بهما لاستلزام نتيجة التأليف المتشارك بواسطة الحملية ومنافى اللازم صدقا مناف ملزومه كذلك . وان سلبت وهي مانعة جمع انتجت بالامر الاول جزئية مثلها مما تقدم لا تنتجها وهي مانعة خلو لان عدم تنافى الملزومين صدقا يوجبه بين احدهما ولازم الآخر وبين لازميها وكذب لا يوجبه لعدم كذب الاعم لكذب اخصه . ولا تنتج السالبة الجزئية موجبة مانعة ومانعة الجمع لعدم منافاة لزوم احد جزئيهما الآخر .

وبرهان غيره وكيفية استنتاج الحملية من القياسات الشرطية الاقتراعية المذكور فى المطولات .

(372) «ولا نتيجتهما ... صدقا» منقول من ب وعوضه فى أ : «ومنافاة امر آخر كذبا» .

(373) ب : لا توجبه .

(374) ب : لازميها .

(375) من هنا تسقط ثلاث ورقات من ب وجدناها من بعد مضمنة خطأ فى كتاب الموجز فى المنطق للخونجى وهو من نفس المجموع انظر الورقات 103 - 104 - 105 .

(376) أ : ملزومته .

(377) ب : لزوم .

(378) ب : ينتج .

(379) «وكل حجر جسم ... حجرا» ناقص فى ب .

(380) ب : وتنتج .

(381) ب : نتيجتى .

الثاني : الاستثنائي وهو متصلة استثنائي عين مقدمها لينتج (382) تاليها او نقيض تاليها لينتج نقيض مقدمها . قالوا والاكثر في الاول (383) وفي الثاني لو قلت هذا في المهمل لا غيرها المتصلة كبراه والاستثنائية صفراء فانه الفارابي . فقول بعض الباحثين العكس تابعا ابن الجباب وهم منها (384) شرطه ايجاب لزوم الكبرى او دوام الصغرى . الاثير : واتحاد (384) مكرر) وقت اللزوم والاستثناء ونتيجة اجتماع الاولين دائمة والا فمطلقة .

125) وشرط ابن واصل الكلية بدل الدوام وذكره الجزئي بدل المطلق «جواز لا يحتاج له واستثناء. نقيض ما ذكر عقيم لعدم ثبوت الشيء لثبوت لازمه وعدمه لعدم ملزومه ولا ينعقد من اتفاقية لكذب استثناء. نقيض التالي وعدم فائدة استثناء المقدم او منفصلة استثنائي احد جزئيه او نقيضه كبراه و صفراء . وضابطه كالاول فالحقيقية تنتج باثبات كل من (385) جزئيه بدل الآخر نقيضه وينفيه عينه ومانعة الجمع بالاول لا الثاني لجواز الخلو ومانعة الخلو بالثاني لا بالاول لجواز الجمع .

الاثير : قد تكون الحقيقية (386) ذات اجزاء فاستثناء احدها منتج نقيض سائرهما واستثناء نقيضه منتج منفصلة من سائر الاجزاء كداهما ان يكون هذا العدد زائدا او ناقصا او مساويا .

تتمة : قال ابن واصل : انواع الحجج ثلاثة (387) القياس اشرفها حاصلة (388) الاستدلال بكلي على جزئي . والاستقراء عكسه : الحكم على كلي بامر لثبوتيه لجزئياته تامة يوقن ويرجع لمنتج الحملية من المقدم وناقصة ما لم تتصفح كل جزئياته غايته الظن والتمثيل قياس الفقهاء .

126) قلت : ما نقل عن عز الدين عبد السلام او ابن الحاجب من افادة الاستقراء في العربية العلم بعيد لانه ان اريد في الناقص فواضح وان اريد في التام فمتعذر وجوده . والتمثيل قياس متقدمي المتكلمين . وقياس الخلف المشهور تركيبه من اقتران مقدم صفراء فرض كذب المطلوب وتاليها نقيضه

(382) أ : ينتج .

(383) ب : في الاول ان ...

(384) أ : ... العكس وهم .

(384) مكرر) أ : وايجاد .

(385) ناقصة في ب .

(386) أ : الحقيقة .

(387) أ : ثلاثة .

(388) أ : حاصلة .

وكبراه احدى مقدمتي القياس المشاركة للتالى بتاليف منتج ينتج متصلة مقدمها  
مقدم الصغرى وتاليفها نتيجة تاليف تالى الصغرى والمقدمة المشاركة  
والاستثنائى كبراه هذه النتيجة وصغراه استثناء نقيض تاليفها .

وزده ابن واصل بدمع مقارنة صدق كبرى الاول مقدم صغراه قائلاً  
لا يقيد شرط الشيخ عدم المناقاة بينهما اذ قيام برهان على ذلك متعذر  
والاولى جعله من استثنائيات منفصلة فندعى صدق مانعة خلو من المطلوب  
ونتيجة التاليف من تقيضه والمقدمة المشاركة له /18 ط/ وهى نقيض الاخرى  
بواسطة ان المقدمة المشاركة صادقة فى الواقع فان صدق معها المطلوب صدقت  
مانعة الخلو والا صدق تقيضها وهو مع المقدمة المشاركة له ينتج نقيض  
الاخرى وتقيض الاخرى باطل فيلزم صدق المطلوب .

**قلت :** هذا قول الاثير وزاد فى تقريره ان نوعى صدق مانعة الجمع  
من تقيض المطلوب والمقدمة المشاركة له والا لزمتم نتيجة تاليفهما وهى باطلة  
لانه نقيض الاخرى والمقدمة المشاركة صادقة فيكذب نقيض المطلوب .

**127) قلت :** الاظهر الجمهور (380) ورده بالنوع المذكور غير متصور  
لانه لا يتقدر (390) الا بواسطة ان مقدم المتصلة محال حسب ما مر . ودعواه  
هنا يوجب صحة المطلوب ضرورة . والقياس بحسب مادته خمسة اقسام :  
البرهان اشرفها عظم نفعه للخاصة . الفارابى : غرضه العلم الموصل للسعادة  
القضوى . مقدماته يقينه واليقين قال الفارابى : اعتقاد كون الشئ كذا مع  
انه لا يمكن ان يكون الا كذا .

**السمرقندى :** فى الرهن والواقع ليخرج المقلد .

**ومبادىء مقدماته سبعة :**

**البديهيات :** القضايا التى تدور طرفيها كاف فى ايقاع نسبتها تالواحدة  
نصف الاثنين .

**والمحسوسات** كذلك بوسط حس ظاهر غير المسمع « كالنار حارة » .

**والوجدانيات** كذلك بوسط حس باطن كـ «انا جائع» .

**والتجريبيات** كذلك بوسط تكرار مساعدة لازم فعلنا كـ «السقمونيا مسهلة» .

**الصغراء» .**

**والحدسيات** كذلك بوسط نظر (391) ومشاهدة امر غير فعلنا كـ «القمر

نوره مستفاد من الشمس» .

---

(389) ب : المشهور .

(390) ب : يتعذر .

(391) «لازم فعلنا ... بوسط نظر» ناقصة فى ب .



والمتواترات كذلك بسبب خبر من امتنع كذبه عادة من محسوس القضايا التي قياساتها معها كالاربعة زوج بوسط لا يغيب وهو انها منقسمة بمتساويين لمائة (302) ما وسطه علة وجود الاكبر في الاصغر خارجا وذهنا كهذه الخشبة ممسوسة النار وكل ممسوسها محترق اشرف من انية (393) ما هو كذلك خارجا لا ذهنا محترقة وكل محترق ممسوسة نار .

**128) ثم الخطابة :** قالوا نفعا للعوام . الفارابي : الغرض من الخطابة الاقتناع والقناعة ظن ما مقدماتها ومبادئها المقبولة وهي المأخوذة من معتقد فيه نبى او امام او المظنونة قضايا طرفيها الموافق راجح على المخالف . وقول الاثير : لا يستعمل الحجاج يريد يقينى .

**ثم الجدل** قيل فائدة رد المعاند للحق لتزل رتبته عن البرهان وعلوها عن نأثير الخطابة . الفارابي : غرضه توطئة الذهن نحو البرهان مقدماته المسلمات قضايا تتسلم من الخصم ليلزم منها ما يفحمه .

**والمشهورات :** قال الاثير : هي قضايا مبدا حكمها تعلق مصلحة او رقة وعادة او حمية الى غير ذلك من الاسباب كالعدل حسن والظلم قبيح ورعى الضعفاء محمود وكشف العورة مذموم .

ولكل امة قضايا مشهورة . الفارابي : هي التى مقدماتها كلية او مهمة تقبل وتعتقد (394) لان راي من سوانا فيها كذلك .

**ثم الشعرى :** وهي اقوال توجب ارغام النفس بالترغيب والتنفير وان علم كذبها روجها اليونانيون بالنغم الموسيقية (395) والضرب باوزان مخصوصة قيل بالاصوات الحسنة مبادئها المخيالات .

**129) الفارابي :** منها ما يخيل الشئ نفسه كالقول العلمى المعروف للشئ كالحد وما يخيل وجود الشئ (396) فى آخر كالبرهان .

**والسفسطائي :** يعلم ليحذر . الفارابي : غرضه ايهام الحكمة ممن غرضه حصول مال او كرامة ونحوهما من الخيرات الجاهية .

الاثير : هو المؤلف من القضايا الوهمية . (397) هي قضايا كاذبة

---

(392) أ و ب : لمية .

(393) أ و ب : لمية .

(394) ناقصة فى ب .

(395) ب : الموسيقاوية .

(396) هنا يرجع النص فى ب (انظر اعلاه تعليق 378) .

(397) ب : الموهمية .

بقضى بها الوهم فى امور غير محسوسة فان الوهم تابع /19 و/ للحس  
فحكمه فى غيره كذب ككل موجود فى جهة يعرف كذبه بانه يساعد العقل  
فى المقدمات المنتجة تقيض حكمه فاذا تعديا الى النتيجة رجع الوهم عن قبول  
ما حكم به العقل .

الفرايى : هو ثلاثة انواع مشاكله قياسى ومقدمته مشهورة فى ظاهر  
الظن لا بالحقيقة وما شكله غير قياسه ومقدماته مشهورة بالحقيقة وما  
تركب من قبيح للاولين يسمى الاول قياسا والاخيران مراا وقولا مرايا .

وغلط القياس يفوت ما يجب له فى صورته ومادته وهو ان تالف من  
مقدمتين فقط بسيط ومن مقدمات بعضها نتيجة سائرهما ويلزم من تاليفها  
مع مقدمة نتيجة كذلك الى المطلوب مركب عدة اقيسة كعدة نتائج ان صرح  
بها فهو موصول والا فمفصول .

130) وتكثر القياس كون نتيجة جمع (398) مقدمات واحدة . من شهير  
انواعه قياس الضمير ما اضمرت كبراه بوضوحها كوهذان خطان خرجا من  
المركز للمحيط فهما متساويان . او لاقفاء كذبها كزيد يطوف بالليل فهو  
سارق . وقياس ما انتجت نتيجته مع عكس احدى مقدمتيه الاخرى « ككل  
انسان ضاحك وكل ضاحك متفكر » . ثم ضم النتيجة صغرى لعكس الكبرى  
بنتج الصغرى . فيستدل على النتيجة باحدى (399) المقدمتين (400) وعلى  
احديهما بها فيدور (401) .

وعكس القياس يسميه الجدليون غصب منصب التعليل . هو ضم منافى  
النتيجة لاحدى مقدمتى القياس لينتج (402) منافى الاخرى ككل ج ب وكل  
ب ا فيعارض القياس بضم تقيض النتيجة كبرى للصغرى ينتج من الثالث  
نقض الكبرى .

**والصادرة** جعل الوسط نفس الاصغر بتبديل لفظ بمرادفه فتكون  
الكبرى عين النتيجة « ككل انسان بشر وكل بشر متفكر » .

وفى ما ذكرناه كفاية (403) . وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا  
محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا طيبا .

(398) ا : جميع .

(399) ناقصة فى ب .

(400) ب : المقدمتين .

(401) ناقصة فى ا .

(402) ب : ينتج .

(403) هنا تنتهى نسخة ب .

131) نجز التصنيف وتم التأليف بحمد الله وحسن عون هـ. وكان الفراغ من نسخه ليلة السبت الثاني من المحرم فاتح عام 849 هـ عرفنا الله خيرته على يد العبد الفقير الى مولاه ، الراجي من سعة جوده ونصاه ان يحسن في الآخرة مثواه ، بلقاسم بن محمد يحيى المقرأوى ختمه الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وللداعى له بذلك بالسعادة وذلك ببجاية المحروسة بزاوية سيدى عبد الهادى منها : وصلى الله على سيدنا محمد وآله افتتحا وختمنا ورضى فى جميع اصحابه .

## فهرس الاعلام (1)

- الآبلى : 59 - 96 - 117 .

هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن محمد العبدى التلمسانى الآبلى (1285/681 - 1356/757) شيخ العلوم العقلية فى زمانه من المعجبين بفخر الدين الرازى ومن القائمين بالدور الاكبر فى اشاعة تعاليمه لدى مفكرى المغرب الاسلامى .  
انظر مقال ناصيف نصار :

Le maître d'Ibn Khaldun : al-Abuli, in

Studia Islamica XX, 1964 pp 103 - 114.

يضاف الى المراجع المذكور فى المقال خاصة الرصاع : الفهرست ( الفهرس ) وحلل السراج ( الفهرس وخاصة ج III 616 - 621 .  
انظر ايضا دراستنا التى نعددها عن ابن عرفة والمالكية فى افريقية فى ق XIV/VIII ( الفهرس ) .

- الآمدى : 12

هو سيف الدين على الآمدى فقيه اصولى ومنطقى حنبلى ثم شافعى (1156/551 - 1233/631) لا ندرى من اى كتبه المنطقية ينقل ابن عرفة هنا . من كتبه فى المنطق : دقائق الحقائق وكشف التموهيات .  
انظر دائرة المعارف ( ط . جديدة I : 446 - ( بروكلمان /  
سوردال ) و ( ط . القديمة I : 329 - 330 ( بروكلمان ) -  
كحالة VII : 155 - 156 بروكلمان I : 393 والملاحق II 678 -  
679 و 816 - 817 و Rescher : The development : 168

- الايبارى : 27

الراجح انه شمس الدين ابو الحسن على بن اسماعيل الايبارى فقيه واصولى ومتكلم .  
انظر كحالة I VI : 37 والديباچ لابن فرحون 213 - 214 .

---

(1) نحيل فى الفهارس على ارقام الفقرات من النص المحقق ولم نعتبر فى الترتيب ابن - ابو

- الاثير : 4 - 6 - 7 - 10 - 12 - 15 - 16 - 17 - 18 - 19 -  
20 - 24 - 25 - 26 - 29 - 40 - 41 - 43 - 44 - 45 - 47  
- 48 - 50 - 55 - 59 - 61 - 84 - 86 - 91 - 122 - 124 -  
126 - 129 - 129 .

هو اثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الابهرى (ت 1264/663)  
حكيم وفلكي ومنطقي له شرح على الايساغوجي ...  
انظر : كحالة XII : 315 - دائرة المعارف I : 71 ( بروكلمان )  
و دائرة المعارف ( ط . الجديدة ) I : 101 ( بروكلمان ) ( نفس  
المقال ) - بروكلمان I : 464 - 435 والملحق I : 839 - 844 .

- الاسكندر : 35

الراجح انه الاسكندر الافروديسي Alexandre d'Aphrodisias ( توفي  
في بداية القرن الثالث الميلادي ) ، وهو من اكبر شراح ارسطو .  
انظر مقال ارسطوطاليس في دائرة المعارف الاسلامية ( ط .  
الجديدة ) I : 654 ( فلزr Wazer ) .

- الاشعري : 42

هو ابو الحسن المتكلم السني الشهير الذي خرج عن المعتزلة وحاربهم  
( 873/260 - 935/324 ) .  
انظر دائرة المعارف I : 487 - 488 ( المؤلف ؟ ) و ( ط . الجديدة )  
I : 715 - 716 ( مونتقورمرى وات M. Watt - كحالة VII : 35 -  
بروكلمان I : 194 والملحق I : 345 والار Allard :  
Les attributs divins... ( الفهرس ) .

- الاصبهاني : 60

هو شمس الدين ابو عبد الله محمد بن محمود الاصبهاني فقيه  
شافعي ومنطقي ( 1219/616 - 1289/688 ) .  
انظر كحالة II : 6 - 7 .

- الاكثر : 11 - 67 - 81 - 58 - 114 - 121 .

لا نتمكن من التعرف عليه .

- الامام : 64 - 70

يحتمل ان يكون امام الحرمين الجويني او الامام فخر الدين الرازي  
ونرجح انه هنا الامام فخر الدين الرازي خاصة لسياق الفقرة رقم 70  
التي يقرن فيها هذا اللقب بالملخص وهو من تأليف الرازي .  
انظر اذن اسفله الرازي .

- ابن اندراس : 17 - 40 - 41 - 65 - 75 .

الراجح انه ابو يعقوب يوسف بن محمد بن احمد القرشي المرسى  
حكيم منطقي توفي بتونس سنة 1329/729 . من شيوخ ابن عرفة .  
انظر الدراسة التي نعدما عن ابن عرفة والمالكية (الفهرس) وانظر  
كحالة XIII : 328 .

- الديباج لابن فرحون 360 .

- الايكسي : 59 شمس الدين ابو عبد الله محمد بن ابي بكر بن محمد الفارسي  
الشافعي فقيه اصولي ومنطقي (1230/627 - 1298/697 بضواحي  
دمشق) . انظر كحالة IX : 118

- ابن البديع : 4 - 33 - 43

الراجح انه فخر الدين ابن البديع سيف الدين عيسى بن علي  
ابن داود الحنفي البغدادى توفي سنة 1305/705 . انظر كشف  
الظنون ص 1901 و The development: Rescher ص 202 له شرح  
على موجز الخونجي .

- التلمساني : 12 - 16

الراجح انه ابن التلمساني ، انظر اسفله .

- ابن التلمساني : 11 - 13

الراجح انه ابو محمد شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري  
المصري الشافعي 1172/567 - 1246/644 بالقاهرة ) فقيه  
واصولي . شرح معالم فخر الدين الرازي .  
انظر كحالة VI : 133 .

- ابن الحاجب : 11 - 59 - 126

هو ابو عمر جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (570/  
1175 - 1249/646) بالاسكندرية فقيه واصولي ونحوي .  
انظر : دائرة المعارف II : 404 - 405 ( ابن ابي الشنب ) و  
( ط . الجديدة ) III : 781 ( فليش H. Fleisch ) - بروكلمان  
I : 303 - 306 والملحق I 531 - 539 .

- ابن العباب : 11 - 17 - 42 - 124

هو ابو عبد الله محمد بن يحيى بن عمر بن العباب التونسي ( توفي  
سنة 1340/741 او سنة 1348/749 ) من ابرز شيوخ ابن عرفة  
في العلوم العقلية .  
انظر كحالة XII 107 - حلل السراح ( فهرس ) - تاريخ  
الزركشي ( فهرس ) - فهرست الرصاع ( الفهرس ) - وانظر  
ايضا دراستنا : ابن عرفة ...

## الحكيم : 42

الراجح انه ارسطو وكثيرا ما استشهد به ابن عرفة في كتابه المختصر  
الشامل . انظر دائرة المعارف ( ط . جديدة ) ٥ : 654 ( فلزر -  
R. Walzer

## الخونجي :

6 — 7 — 9 — 10 — 14 — 18 — 19 — 20 — 21 — 24 — 25 —  
26 — 33 — 42 — 43 — 44 — 45 — 46 — 48 — 49 — 50 — 51 —  
52 — 53 — 56 — 58 — 64 — 66 — 76 — 79 — 80 — 81 —  
84 — 91 — 92 — 107 — 111 — 112 — 114 — 115 .

هو افضل الدين ابو عبد الله محمد بن ناعور منطقي وقيه شافعي  
تولى قضاء مصر وتوفي سنة 1248/646 — انظر دراستنا عنه اعلاه .

الرازي (فخر الدين) : 4 — 5 — 6 — 7 — 11 — 12 — 13 —  
14 — 17 — 19 — 24 — 31 — 34 — 40 — 44 — 45 —  
46 — 47 — 58 — 70

هو ابو عبد الله محمد بن عمر الرازي الشافعي (543/1149 — 606  
1210) مفسر ومتكلم واصولي الف في فنون مختلفة .

انظر خاصة : دائرة المعارف ( ط . الجديدة ) 11 : 770 — 773  
( قنواي ) بروكلمان 1 : 506 — 508 والملحق 1 : 920 — 924 —  
كحال : XI : 79 The development : Rescher 183 — 185

السراج : 4 — 6 — 7 — 9 — 10 — 17 — 19 — 20 — 21 — 24 —  
25 — 26 — 33 — 35 — 44 — 45 — 46 — 47 — 48 — 49 —  
50 — 51 — 52 — 53 — 54 — 56 — 62 — 64 — 65 — 68 —  
70 — 72 — 76 — 77 — 79 — 80 — 86 — 87 — 92 — 95 —  
102 — 104 — 107 — 111 — 112 — 114 — 115 — 122 — 123

هو ابو الثناء سراج الدين محمود بن ابي بكر بن احمد المعروف  
بالازموي (594/1198 — 682/1283) فقيه متكلم ومنطقي .

انظر كحالة XII 155 — بروكلمان 1 : 467 ر  
507 والملحق 1 : 848 — 849 و 923 The development : Rescher  
195 .

## السمرقندي (نصر الدين) : 24 — 41 — 127

الراجح انه ناصر الدين ابو القاسم محمد بن يوسف بن محمد  
السمرقندي المدني الحنفي توفي بسمرقند سنة 556/1161 . فقيه  
متكلم — انظر كحالة : XII 137 .

- ابن سينا : 7 - 10 - 20 - 22 - 25 - 32 - 36 - 37 - 38 - 39  
 - 44 - 45 - 46 - 54 - 55 - 64 - 65 - 66 - 73 - 76  
 - 81 - 88 - 90 - 101 - 112 - 123 - 126

هو الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (370/ 980 - 1073/428) قد يذكره ابن عرفة بلقب الشيخ فحسب (انظر  
 فقرة : 22 - 66) .

انظر كحالة IV : 20 - 23 و XIII : 382 - دائرة المعارف II  
 444 - 446 ( دي بور De Boer ) و ( ط . الجديدة ) III : 965 -  
 967 ( قواشن A.M. Goichon ) بروكلمان I : 452 - 458 والملحق  
 155 - 149 The development

### - شارح الموجز : 119

الراجع انه يقصد السراح الارموى (انظر اعلاه) وهو من ابرز شارحي  
 الموجز للخونجي . انظر اعلاه دراستنا عن الخونجي .

### - السهر وردى : 58

هو شهاب الدين ابو الفتوح يحيى بن حبش السهر وردى الشافعى  
 المقتول (1155/549 - قتل سنة 1191/587) حكيم متصوف ومتكلم .

انظر كحالة XIII : 189 - 190 - دائرة المعارف IV : 530 - 531 .  
 ( Van Den Bergh فون دون بيرق ) .  
 Histoire : Corbin - 186 - 185 The development : Rescher  
 (الفهرس) - بروكلمان I : 437 - 438 والملحق I : 781 - 783

### - الشيرازى : 59

الراجع انه ابو القاسم قطب الدين محمود بن مسعود صاحب شرح  
 مختصر ابن الحاجب الذى استشهد به ابن عرفة فى المختصر الشامل  
 ( مثلا 128 ط : الشيرازى فى شرح الحاجب ) .

انظر كحالة XII : 202 - 203 بروكلمان II : 211 - 212  
 والملحق II : 296 - 297 .

### - عز الدين بن عبد السلام : 126

هو عبد العزيز بن عبد السلام فقيه شافعى تولى القضاء فى الشام  
 والقاهرة (1181/577 - 1262/660) .

انظر كحالة V : 249 .  
 بروكلمان I : 430 - 431 والملحق II : 766 - 768 .



## - الفزالي : 58 -

ابو محمد الفزالي (1058/450 - 1111/505) .

انظر كحالة XI : 266 - دائرة المعارف II : 154 ( مكدونالد  
Mardonald ) و ( ط . الجديدة ) II : 1062 - 1066 ( منتقومي  
وات W. M. Watt - بروكلمان I : 491 - 426 والملحق I  
756 - 744 .

The development : Rescher 167 - 165.

## - الفارابي : 28 - 40 - 55 - 64 - 124 - 127 - 128 - 129 -

ابو نصر محمد بن محمد الفارابي الملقب بالمعلم الثاني (374/260 -  
950/339).

كحالة XI : 194 - دائرة المعارف II : 57 - 59 ( كارادي فو  
Carra de vaux و ( ط . الجديدة ) III 797 - 800 ( فالزر  
R. Walzer )

The development : Rescher ( الفهرس )

ص 122 - 128 - بروكلمان I : 210 - 213 والملحق I : 375 -  
377 .

## - الفخر : انظر الرازي ( فخر الدين )

## - القرافي : 13 -

هو شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادريس (628/1228 - 684/  
1285 بمصر) فقيه واصولي مصري صنهاجي الاصل .

انظر كحاله I : 158 - بروكلمان I : 385 والملحق I : 665 .

## - الكتابي : 7 - 10 - 12 - 17 - 62 - 63 - 67 - 81 - 89 -

هو نجم الدين ابو الحسن علي بن عمر بن علي الكتابي القزويني  
(1204/600 - 1277/675) - حكيم منطقي .

انظر كحالة VII : 159 - بروكلمان I : 466 - 467 و 507 -  
510 والملحق I 838 و 845 - 848 و 923

The development : Rescher

ص 203 - 204 .

انظر ايضا مقدمة : مطارحات فلسفية بين نصير الدين الطوسي  
ونجم الدين الكتابي ( نفاثات المخطوطات مجموعة 7 - تحقيق محمد  
حسين آل حسين - بغداد 1956 ) .

- الكششى : 34 — 52 — 53 — 54 — 55 — 67 — 70 — 72

لعله احمد بن موسى بن عيسى بن مامون الكششى . فقيه حنفى توفى  
حوالى 1165/550 .  
انظر بروكلمان I : 375 والملحق I : 641 .

- المراكشى : 25

كثير من العلماء يحملون هذه النسبة لعل المقصود منهم هو هارون بن  
عبد الولي . فقيه اصولي متكلم ومشارك فى بعض العلوم . توفى  
بالتاعون فى دمشق سنة 1363/764 .  
- هو الشريف المغربى حسب حاشية نسخة أ (انظر تعليق رقم 54)

- المعلم : 39

قد يكون ارسطو الملقب بالمعلم الاول او الفارابى الملقب بالمعلم الثانى  
( انظر اعلاه ) .  
وجدنا فى شرح السنوسى « وقال المعلم الاول » ( ورقة 94 و ) :  
فيكون على ذلك ارسطو .

- ابن واصل : 10 — 14 — 28 — 31 — 43 — 45 — 46 — 50 — 51 —

53 — 54 — 55 — 56 — 59 — 61 — 64 — 65 — 66 — 83 —

87 — 89 — 90 — 91 — 95 — 96 — 98 — 101 — 102 —

103 — 108 — 113 — 114 — 115 — 116 — 117 — 119 —

120 — 122 — 125 — 126

هو جمال الدين ابو عبد الله محمد بن سالم بن واصل المازنى الحموى  
الشافعى (1208/604 — 1297/697) ، فقيه اصولي وحكيم منطقي  
واديب شاعر .

انظر كحالة X : 17 — 18 — دائرة المعارف ( ط . الجديدة ) III :

991 — 992 ، ( جمال الدين الشيال ) و ( ط . القديمة ) II : 454

( المؤلف ؟ ) — بروكلمان I : 322 — 323 والملحق II : 555 و 838

199 : The development : Rescher

## فهرس المصنفات المذكورة (1)

- **الاشارات : 18 - 19 - 21 - 45**  
هو الاشارات والتنبيهات لابن سينا  
نشر سنة 1960 بالقاهرة (ط سليمان الدنيا مع شرح نصير الدين الطوسي)  
ترجمته الى الفرنسية قواشون : Goichon  
Le livre des directions et remarques, Beyrouth Paris 1951.
- **الايضاح : 62**  
لعله ايضاح شرح الازاغوجي للثبير الابهري او الايضاح  
على موجز الخونجي لابن البديع. انظر فهرس الاعلام: الاثير - ابن البديع.
- **بيان الحق ( للسراج ) : 81 - 83 - 92 - 111 - 114 - 118 - 121**  
لم ينشر فيما نعلم . وصلتنا منه بعض المخطوطات انظر بروكلمان : الملحق  
1 : 849 رقم 5 .
- **الجميل ( للخونجي ) : 43 - 52 - 53 - 54 - 55 - 83 - 87 - 97**  
121 - 98 - 99 - 102 - 105 - 110 - 113 - 114 - 121  
انظر ما قلناه عنه في مقدمة تحقيقنا له .
- **الجميلين (?) : 43** . لا ندرى اى جمل اخرى يقصد ابن عرفة بالاضافة الى  
جميل الخونجي .
- **حكمة الاشراق ( للسهرودي ) : 56** .  
نشر بباريس / طهران 1952 ( مجموعة مصنفات السهرودي مجلد 11 ) .
- **رسالة الكاتبى : 62 - 63 - 83 ( الرسالة )** .  
هى الرسالة الشمسية فى القواعد المنطقية . اثرت تأثيرا كبيرا فى  
الدراسات المنطقية ... شرحت العديد من المرات - نشرها Sprenger  
سبر نجر سنة 1962 مع ترجمة الى الانكليزية - ترجمها الى الفرنسية  
الاشرف ( الجزائر 1905 ) .
- **شرح الاشارات : 32**  
هو شرح الاشارات والتنبيهات لفخر الدين الرازى نشر مع شرح الطوسى  
لالاشارات باستنبول سنة 1290/1873 ( انظر رقم 64 من مقال قنوادى  
تأليف الرازى فى « طه حسين فى عيد ميلاده السبعين » ) ودائرة المعارف  
( ط . الجديدة ) I : 771 . وب Lucknow 1293/1856 .  
هو شرح على الطبعة وما وراء الطبعة من اشارات ابن سينا .
- (1) لزيادة المعلومات يستحسن الرجوع لفهرس الاعلام المناسبين .

- شرح عيون الحكمة (لفخر الدين الرازي) : 58 .  
شرح نقدي لعيون الحكمة . وقد نشر عيون الحكمة بانقرة سنة 1953 م.  
هذا الشرح فلم ينشر فيما نعلم وقد وصلتنا منه مخطوطات عديدة ( انظر  
رقم 68 من مقال قنوتى فى طه حسين فى عيد ميلاده السبعين ) .

- شرح الموجز : 68  
الراجح ان الشرح المقصود هو « الايضاح على موجز  
الخونجى فى المنطق تأليف ابن البديع عيسى بن داود المنطقى ( انظر  
اعلاه : ابن البديع ) .

- الشفاء ( لابن سينا ) : 19 - 21 .  
شرح فى نشره بالقاهرة منذ سنة 1952 باشراف ثلة من العلماء، وصدرت  
الاجزاء التالية من المنطق : المدخل ( سنة 1952 ) المقولات ( سنة 1959 )  
البرهان ( سنة 1956 - السفسطة ( سنة 1958 ) الخطابة ( سنة 1554  
وصدرت الالاهيات ( سنة 1930 ) والرياضيات وجوامع علم الموسيقى  
سنة 1956 ) ...

- العنوان للفارابى (؟) : 64 .  
الكشف : 50 - 51 - 64 - 65 - 72 - 80 - 81 - 83 - 83  
مكرر - 89 - 92 - 98 - 102 - 105 - 113 - 114 - 118 - 121  
122 - 123

هو كشف الاسرار عن غوامض الافكار فى المنطق للخونجى . انظر ما قلناه  
عنه فى مقدمة تحقيقنا لكتاب الجمل تأليف الخونجى التى وصلتنا (ج)  
- مطالع السراج : 6 - 50 - 70 - 83 مكرر - 111 - 112 - 118 .

هو مطالع الانوار فى المنطق السراج الدين الارموى .  
وصلتنا منه مخطوطات عديدة انظر برولمان 1 467 والملحق 1 : 848 طبع  
ب طهران سنة 1294 وباستنبول 1303 .

وصلنا شرح عليه بعنوان « لوامع الاسرار فى شرح مطالع الانوار » لقطب  
الدين محمد ( محمود ؟ ) بن محمد الرازى البويهى ( ت 1364/765 ) وفى  
كحالة ( XII : 155 ) ينسب هذا الكتاب لسراج الدين الارموى نفسه .

- الملخص ( لفخر الدين الرازى ) : 31 - 70 - 84 .  
هو الملخص فى الحكمة والمنطق وصلتنا منه مخطوطات عديدة وهو غير  
مطبوع ( انظر رقم 120 من مقال قنوتى عن تأليف الرازى فى « طه حسين  
فى عيد ميلاده السبعين » ) شرحه الكاتبى القزوينى فى كتاب سماه المنصص .

- الموجز :  
43 - 52 - 53 - 54 - 55 - 68 - 83 - 88 - 101 - 108  
119 - 122

هو « الموجز فى المنطق » للخونجى انظر اعلاه دراستنا عن الخونجى وتأليفه .

## المراجع والمصادر المذكورة في المقدمة والتحقيق

### المصادر العربية :

- اعلام الجزائر : عادل نويهض : معجم اعلام الجزائر - بيروت 1971 .
- البستان : ابن مريم : البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان - الجزائر 1908 .
- ابن حجر العسقلاني : انباء الغمر باتباء العمر - القاهرة 1969 - 1971 .
- الديباج : ابن فرحون : الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب القاهرة 1351 ( وبها مشه كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج لاحمد بابا التنبكتي ) .
- الرصاص : فهرست الرصاص لابي عبد الله محمد الانصارى (تونس 1967)
- الرصاص : شرح حدود ابن عرفة ( تونس 1350 ) .
- الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ( ط . ثانية - تونس 1966)
- السخاوى : الضوء اللامع - ج 9 - القاهرة 1355 .
- السراج : الحلل السندسية في الاخبار التونسية ( ط . تونس 1970 ) .
- ابن ابي الضياف : اتحاف اهل الزمان ج 7 ( ط . تونس 1964 ) .
- العمل : جريدة يومية تونسية لسان الحزب الاشتراكي الدستوري .
- غراب ( سعد ) : تحقيق وتقديم باب الامامة من كتاب ( المختصر الشامل ) لابن عرفة الوزغى . حوليات الجامعة التونسية عدد 9 سنة 1972 ص ص 177 - 234 .
- الفارسية : ابن قنفذ القسنطينى : الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية ( تونس 1968 ) .
- ابن القاضى : درة الحجال في اسماء الرجال ( القاهرة 1971 ) .
- كحالة : عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ( دمشق 1957 ) .
- مخلوف : شجرة النور الزكية ( القاهرة 1350 ) .

- النشار ( على سامي ) : مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ونقد المسلمين للمنطق الارسططاليسى ( ط . اولي القاهرة 1947 و ط . الثالثة 1967 ) .
- النيفر ( محمد ) : عنوان الاريب عما نشا بالملكة التونسية من علم اديب ( تونس 1351 ) .
- نيل : انظر الديباج .
- الورتاني ( محمد المقداد ) : كتاب النفعة الندية في الرحلة الاحمدية ( تونس 1355/1936 ) .

## (2) المراجع الاجنبية :

- EI : Encyclopédie de l'Islam. ancienne édition, Leyde 1913 - 1914.
- EI2 : Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition, Leyde, à partir de 1960.
- GA1 : Brokelman : Geschichte der Arabischen Littérature, 1973. 1974.
- Levi-provençal : Les Historiens des Chorfas, Paris 1922.
- Madkour (Ibrahim) : L'organon d'Aristote dans le monde arabe 2e ed. Paris 1969.
- Rescher (Nicholas) : Studies in the history of Arabic Logic. (University of pittsburgh press, 1963).
- «                    «                    The development of Arabic Logic. (University of pittsburgh press, 1964).

# فهرس المواد

## صفحة

1	رسالة الجمل في المنطق لافضل الدين الخونجى
3	1) مقدمة : التعريف بالخونجى وبمؤلفاته
3	- حياة الخونجى
8	- تاليف الخونجى
11	- رسالة الجمل في المنطق : مخطوطاتها
12	- شروحها
17	- نظمها
18	- عنوانها
19	- تاريخ التأليف ومكانه
20	- قيمة الرسالة
23	- الخاتمة
27	2) نص رسالة الجمل في المنطق

## 1) مقدمه :

41

- المؤلف

42

- المختصر في المنطق

42

- المخطوطتان المعتمدتان

43

- تدريسه

44

- عسيره

- شروح المختصر في المنطق :

44

- شرح السنوسي

46

- شرح الشافعي العوني

49

- شرح ابن غازی

49

- قيمة المختصر في المنطق

57

2) نص المختصر في المنطق

## - الفهارس

122

- فهرس الاعلام

129

- فهرس المصنفات

131

- المراجع والمصادر

133

- فهرس المواد